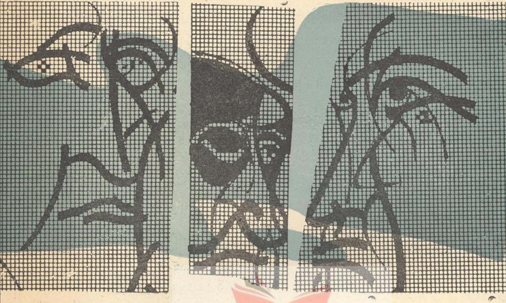
* لا تتحقق العصرية للمواطن إلا إذا نسي وهو بإزاء القانون كل صفاته إلا واحدة وهي أنه مواطن بين سائر المواطنين
* الدولة العصرية نظم قبل أن تكون أفرادا، والدولة المتخلفة أفراد قبل أن تكون نظما.



مواطن الدولة العصرية

دكتور زكي نجيب محمود



١

تفصيلات كثيرة هى التى تميز المواطن فى الدولة العصرية ، تستطيع العين الغامضة ادراكها فى جملتها ، بأسرع مما يستطيع الذهن تحليلها الى عناصرها ومفرداتها ؟ فأحسب أن أياما قليلة تقضيها بين قوم ، لا تدرى ـ مقدما ـ مدى نصيبهم من المعاصرة ،تكفيك للادراك المجمل العام ، ما دمت قد رأيت أفرادهم فى مواقف مختلفة من حياتهم ، كيف يستجيبون لها ، وما دمت قد رأيت هؤلاء الأفراد فى معاشهم المشترك كيف يتعاونون أو يتنافرون ؛ لكنك بحاجة الى كثير من النظر ، قبل أن ترد ذلك الادراك المجمل العام الى مقوماته ومكوناته ؛ والأمر فى ذلك شبيه بنظرة سريعة تلقيها على مدينتين وانت مسافر عابر ، فتكفيك تلك النظرة السريعة للحكم المجمل أما اذا أردت أن تبسط عوامل التقدم فى أحداهما وعوامل التخلف الى الأخرى ، فانت عندئذ بحاجة الى اقامة طويلة ودراسة متانية .

ولسنا هنا بصدد القول المجمل غاية الاجمال ، لأنه لا يفيد الا قليلا ؛ كما أننا لسنا بصدد القول المفصل غاية التفصيل ، لأنه يحتاج الى دراسة ليست متاحة لنا ، ولكننا نطمع فى الوقوف وقفة وسطا ، بين الاجمال والتفصيل ، ننظر فيها ، لا الى مقومات **«الدولة»** العصرية ، من حيث هى دولة ، بل ننظر الى **« المواطن »** الفرد فى دولة عصرية ، ماذا تكون خصائصه المميزة ، اذا قيست الى خصائص المواطن الفرد فى دولة ليس لها من العصرية نصيب ملحوظ ؟

وأول ما نلاحظه فى هذا السبيل ، هو **أن الدول التى توصف بالعصرية ، ليست على نمط واحد ، وبالتالى فلابد أن تجىء خصائص المواطنين فيها على أنماط متباينة** ، فالمواطن فى فرنسا ـ مثلا ـ يختلف فى صفاته المميزة ، عن المواطن فى انجلترا ؛ والمواطن الروسى غير المواطن الأمريكى ، ومع ذلك فهؤلاء جميعا مواطنون فى

دول عصرية ؛ واذن فاذا التمسنا القول الصادق عن أخلاقيات المواطن فى الدولة العصرية على سبيل التعميم ، كان المطلوب هو الصفات المشتركة بين هؤلاء جميعا ؛ ولو انتهينا من ذلك الى شىء ، كانت الحصيلة التى انتهينا اليها هى الطابع الذى يميز المواطن العصرى كائنا ما كان موطنه .

٢

واحسب أن أولى هذه الصفات المشتركة ، التى تدور مع العصرية وجودا وعدما ، هى **سيادة القانون على أفراد المواطنين** ، لا عن قسر وارغام ، بل عن طواعية ورضى من هؤلاء الأفراد ؛ نعم ان لكل دولة قانونها ، لكن السؤال هو : هل القانون معصوب العينين ، بحيث لا يرى من ذا الذى تمسك به يداه ؟ أو أنه قانون مبصر مكشوف الوجه ، يرى زيدا فلا يمسك به لأنه زيد ، ويرى عمرو فيقبض عليه لأنه عمرو ؟ فالفارق فسيح بين موقفين : موقف يمد القانون فيه أصابعه ليمسك بالجانى ، فيقول له الجانى : انا فلان ، فلا يلبث القانون عندئذ أن يضم أصابعه الى كفه ، ليمضى فلان فى سبيله ، اذ هو أضخم من أن تحتويه قبضة القانون ؟ وموقف آخر يفعل القانون ما يفعله ، فلا يجرؤ الجانى أن يبوح له بشخصه ، لأن شخصه خفيف فى الميزان ؛ الفارق فسيح بين هذين الموقفين ، ففى الأول تكون السيادة للفرد ما مكنته قوته من تلك السيادة ، وفى الثانى تكون السيادة للقانون ، لأن الفرد عندئذ بغير قوة تمكنه من السيادة ؛ **ولا تتحقق العصرية للمواطن الا اذا نسى — وهو بازاء القانون — كل صفاته الا واحدة ، وهى أنه مواطن بين سائر المواطنين** ، يخضع لما يخضعون له من تشريعات تحكم السلوك وتضبط النفم .

القانون فى الدولة العصرية هو كالصيغة الجبرية ، فيها مجهولات لا يدرى الحاسب الرياضى مقدما ماذا تكون قيمها ، الى أن يفرغ من حسبته ؛ فأمامه «س» و «ص» ، يجرى عليهما عملياته الرياضية ، دون أن يقرر كم تكون هذه وكم تكون تلك الا فى ختام البحث ؛ والمواطنون فى الدولة العصرية — بالنسبة الى القانون — هم بمثابة هذه المجهولات فى الصيغة الرياضية ؛ فلا يستطع «س» من هؤلاء المواطنين أن يقول عن نفسه بادىء ذى بدء : أنا مقدارى كذا ، لأن مقداره — فى الموقف المعين المطروح أمام القضاة — سيتعين له بعد فحص الشواهد وسماع الشهود .

فاذا قضى القانون بتجنيد الشباب من ذوى الأعمار الفلانية ، لم يكن من حق احد بعد ذلك ان يفلت بسبب بنوته لوالد معين ؛ واذا قضى القانون الا يجمع عامل بين عملين فى وقت واحد ، فلا استثناء لأحد الا اذا جاء الاستثناء من قبل القانون نفسه ؛ **وليس المهم فى ذلك كله أن تجىء طاعة الناس للقانون رهبة من عقابه ، لأنه لا فضل لخائف فى سلوك يتصرف به عن خوف ، انما المهم — عند تمييز المواطن العصرى — أن تنبثق الطاعة من الداخل ، ايمانا من الطائع بانه انما يطيع نفسه ، مادام هو المواطن الحر ، الذى اختار بارادته الحرة من يسنون له الشرائع ، واذن فليس فى الموقف متبوع وتابع ، وسيد ومسود ، وآمر ومامور ، بل فى الموقف مواطن حر ، يقنن لنفسه ، ويطيع ماقنن .**

الدولة العصرية نظم قبل أن تكون أفرادا ، والدولة المتخلفة أفراد قبل أن تكون نظما ؛ ففى الحالة الأولى يقام الهيكل النظرى ليلتمس فيه الأفراد مواضعهم التى تؤهلهم لها حقوقهم ؛ وفى الحالة الثانية يتمنى الأفراد الأقوياء لأنفسهم ما يشتهون ، ثم يخوضون فى الهياكل النظرية ليعيدوا تشكيلها بحيث تتحقق لهم فيها ماقد رسموا لأنفسهم من سبل وغايات ؛ فى الحالة الأولى يفصل المواطن قدراته على قدود النظم القائمة ، وفى الحالة الثانية يفصل المواطن — اذا أسعفته القوة — النظم على قده ؛ الحالة الأولى شبيهة بقطار يتحرك فى موعده المضروب ، يسمح بالدخول فى عرباته لمن يحمل تذكرة للسفر ، وأما الحالة الثانية فأشبه بقطار خاص لا يتحرك الا باذن صاحبه ، وفى الجهة التى يريدها له ؛ **المناصب فى الحالة الأولى لمن يستحقونها ، والمناصب فى الحالة الثانية لمن يفتصبونها ؛ فى الحالة الأولى نسأل عن الشخص المختار : من هو ؟ أى ما مؤهلاته وقدراته وسيرته وخبرته ؟ وأما فى الحالة الثانية فنسأل عن الشخص المختار : من هو ؟ أى الى أى أسرة ينتمى ، وبأى الوسائط قد وصل ؟**

٣

سيادة القانون – اذن – وسيادة النظم على أفراد المواطنين ، هى علامة أولى فى تمييزنا لمواطن الدولة العصرية ، تتبعها علامة أخرى متفرعة عنها ، هى **المسئولية الخلقية ومدى اتساع أفقها : فهل يتسع ذلك الأفق ليشمل الأمة كلها ، أو يضيق لينحصر فى حدود الأسرة الصغيرة التى ينتمى اليها المواطن** ؟ – على أن أرقى ما ترقى اليه المدنية فى هذا الصدد ، هو أن يشعر الفرد بالتبعة أمام الانسانية كلها ، لكن هذه درجة لا نتحدث عنها الآن ، لأنها ما زالت أبعد أملا من أن نجعلها موضوعا لحديث – انما المقارنة التى نجريها هى بين موقف المواطن من أسرته ، وموقفه من أمته ، فحسبنا هذه الدرجة فى المرحلة الحضارية التى يحياها عالم اليوم .

فى الدولة المتخلفة تقف التبعة عند حدود الأسرة ، وفى الدولة المتقدمة تجاوز التبعة هذه الحدود لتشمل الأمة كلها ؛ فى الحالة الأولى يطيب المواطن عيشا ويهدأ بالا ويطمئن نفسا ، مادام هو وأبناؤه واخوته وأبناء عمه وخاله قد شبعوا واكتسوا وظفروا بنصيب معقول من طيبات الحياة ومن مصادر القوة والجاه ؛ وحتى فى هذه الحدود فالأمر على درجات : الأبناء أولا ، والاخوة ثانيا وأبناء العم ثالثا وأبناء الخال رابعا وهلم جرا ؛ **وأما من عدا هؤلاء من أبناء الأمة فهم « غرباء » ، قد ندافع عنهم ونطالب لهم بحقوقهم ، ولكن بأطراف الألسنة لا من حبات القلوب** ؛ يقل المعروض فى السوق من الدقيق أو السكر أو الصابون ، فيجرى كل منا ليسبق سواه الى الحصول على ما يكفى أسرته القريبة ، لأن جوع الأقرباء يهز الضمير ، وأما جوع « الغرباء » فيصلح أن يكون حديثا فى الصحف والاذاعة ؛ يجىء أوان التطوع للقتال ، فيحرص الوالدان أولا على أن يبقى ولدهما فى كنفهما آمنا سالما ، ثم يأخذان بعد ذلك فى الحديث عن ضرورة أن يتطوع شباب المواطنين من أبناء الآخرين ؛ اذا اطمأن القريب المقيم فى القاهرة على وجود قريبه الموظف معه فى القاهرة ، فعندئذ تحلو الخطابة ويحلو الوعظ بوجوب أن يعمل المواطنون فى سائر أجزاء الوطن من واحاته الى صحرائه ؛ اذا وفق الوالد فى أن يلحق ابنه بأحسن مدرسة يريدها لولده ، فعندئذ يأخذه العجب من والد آخر يسعى الى تأمين ابنه على حساب سائر الأبناء ؛ وليس حجة علينا أن يقال ان القوانين تنظم هذه الأشياء كلها ، **لأن القوانين هنا هى بمثابة الحوائل فى سباق الموانع ، يقفز فوقها القادرون ، ويقعد دونها العاجزون** ، وهى فى كلتا الحالين مفروضة على الناس ، وليست هى بالنظم التى وضعوها بأيديهم ليطيعوها ونفوسهم راضية .

والأمر على خلاف ذلك عند مواطنى الدولة العصرية ، لأن التبعة الخلقية هنا مداها الأمة لا الأسرة ، والقانون هنا نظام يعلم الناس أنهم واضعوه ، ولذلك فهم مطيعوه ؛ اننا لا نقول بذلك ان الوالد فى الدولة العصرية لا يتمنى لابنه واخيه أن يحققا ما يشتهيان تحقيقه ، لكننا نقول ان تحقيق هذه الأمانى على حساب حقوق الآخرين ، أمر لا يرد الى الذهن بالسهولة نفسها التى يرد بها الى ذهن المواطن فى الدولة المتخلفة ؛ بل حقيقة الأمر هى أن ما نسميه « الدولة » المتخلفة هى أقرب الى « القبيلة » أو الى مجموعة القبائل فى بلد واحد ، منها الى فكرة « الدولة » التى تصهر القبائل والأسر فى كيان عضوى واحد .

فخر المواطن فى الدولة العصرية أن يطيع القانون لأنه هو واضعه ، وفخر المواطن فى الدولة المتخلفة أن يعصى القانون – اذا سلم من العقاب – لأن القانون موضوع له من سلطة خارجية ؛ مواطن الدولة العصرية يجد نفسه ويقرر ذاته حين يساير النظم القائمة فى اطارها العام ، ثم يعبر عن فرديته داخل ذلك الاطار ، وأما مواطن الدولة المتخلفة فلا يحقق ذاته الا اذا بلغ من السلطان قدرا يمكنه من ترك بقية عباد الله سجناء الاطار العام ، ليجول هو حوله حرا طليقا ؛ فكأن الفرق بين المواطن الأول والمواطن الثانى ، هو أن الأول يرى المعجزة فى أن تسير أجرام السماء فى أفلاكها وفق قانون مطرد ، فلا يصدم أحدها أحدا ، على حين أن الثانى يرى المعجزة فى أن تسير الأجرام اذا أرادت السير وأن تقف اذا عن لها أن تخرج على مألوف النظام .

٤

ونترك القانون وطاعته ، والتبعة الخلقية ازاء الآخرين وحدودها ، لنذكر صفة ثالثة تميز مواطن الدولة العصرية ، وأعنى **بها عملية النظر** الى الأمر ، العام منها والخاص على السواء ؛ وأعنى بعملية النظر هنا على وجه التحديد ،



قياس الفعل بنتائجه ، أعنى قياسه بمقدار تحقيقه للهدف الذى من اجله أداه فاعله ؛ وهذه العلاقة بين الفعل ونتيجته ، أو بين الوسيلة وغايتها ، هى أدق ما يحدد معنى « العقل » ـ والنظرة العلمية نظرة عقلية ـ اما أن تنظر الى الفعل بغض النظر عما يؤدى اليه ، فذلك هو موقف المتأثر برغبته وهواه ، لا بمنطق عقله ؛ وهو نفسه موقف المراهق الذى تفور فيه العاطفة فيميل معها حيث تميل ، لا يقوى على الوقوف لحظة ليسأل : ماذا تكون نهاية السير ؟

ان من أتيح له منا أن يخالط الناس فى البلاد المتقدمة ، كثيرا ما كانت تأخذه الدهشة من ردود افعالهم للمواقف ، ولا يتصور ان سلوكه هو يمكن أن يكون على غرار سلوكهم ، بل كثيرا ما يتهمهم بالخبل لشدة البعد بين استجابتهم واستجابته للموقف الواحد ؛ **فاذا حللت الفوارق بين السلوكين ، وجدتها ـ فى معظم الحالات ـ ترتد الى ان القوم هناك قد ألفوا أن يوائموا بين الفعل وبين الغايات المنشودة ، على حين اننا لم نألف ، بل لعلنا نألف من ربط الوسائل بالغايات** ؛ هم يضعون على المائدة طعاما بالقدر الذى يكفى بغير زيادة ، ونحن نضحك لهذا الضبط بين الوسيله وغايتها؛ هم يظهرون من امارات الفرح والحزن بالقدر الذى يتناسب مع شعورهم الفعلى بالفرح والحزن ، ونحن نضحك لهذه الدقة فى الموازنه بين الشعور الداخلى والتعبير الخارجى ؛ هم اذا أرادوا شيئا عملوا من أجله ، ونحن اذا أردنا شيئا فكثيرا ما نكتفى بالكلام عنه ، وكلما اشتدت الارادة ازدادوا هم عملا وازددنا نحن حماسة وحرارة فى الكلام .

لست اعرف عبارة للتعبير عن معنى النظرة العلمية ، أدق من قولنا انها **النظرة التى توائم بين الذات والموضوع حتى يتساويا** ؛ والذات هنا هى اللسان اذ يتكلم أو القلم اذ يكتب ـ وقد يكون الكلام أو الكتابة برموز الرياضة أو رموز الكيمياء أو بألفاظ اللغة المعتادة ـ والموضوع هنا هو الواقع الخارجى كما وقع بالفعل او كما يراد له أن يقع ؛ فبالمقدار الذى يجىء فيه الكلام أو الكتابة صورة قابلة للتنفيذ والتطبيق على أرض الواقع الفعلى أو الواقع الممكن ، تكون النظرة علمية ؛ وفى ظنى أن هذه المواءمة بين الذات المتكلمة الكاتبة وظواهرها ، العالم الخارجى وأشيائه وكائناته وظواهره ، هى من أخص خصائص الانسان العصرى .

الكلام الذى لا واقع وراءه ضرب من الكذب والخداع ، انه ـ بداهة ـ لا يغير من الواقع شيئا ، الا ان يتركه فى مكانه حين تسير الدنيا الى الامام والى أعلى ، وعلى مر السنين ، يزداد المتكلمون كلاما ويزداد العاملون عملا ، فاذا الحصيلة التى تراكمت آخر الأمر مطبوعات تملأ المخازن والرفوف عند الأولين ، وحياة مزدهرة نشيطة عند الآخرين ؛ أما الأولون فيتركون لأبنائهم تراثا من كلام ، وأما الآخرون

فيتركون لأبنائهم تراثا من أجهزة للمعامل وآلات للمصانع وبيوت للسكنى وغير ذلك من أدوات العيش .

وانه ليتفرع عن هــذا ، اخلاقية خاصة بالعمــل : كيف ينظر اليه وبأى ميزان توزن قيمته ، أما المتكلمون ورثة الكلام ، فيضعون القيمة الكبرى للظروف التى تتيح لصاحبها أن يجد فراغا يجلس فيه على كرسيه ويتكلم ، سواء كان كرسيه هذا فى البيت أو فى الديوان ، بينما تكون القيمة الكبرى عند العاملين ورثة العمل ، للظروف التى تتيح لصــاحبها أن يســتخدم حواسه وجوارحه فى الصــناعة أو الزراعة أو غيرهما من صنوف الانتاج العملى ، الذى سرعان ما يدخل فى حياة النــاس اداة للعيش على مستوى أرفع .

كان الأقدمون يفرقون بين النظر والعمــل ، تفرقة فرعوها عن المفاضلة بين **العقل (أو الروح) والجسم** ؛ فالعقل له النظر والجســم عليه العمل ؛ وما دام العقل فى هذه المفاضــلة له الرتبة الأعلى ، اذن فلأصحاب الفكر النظرى السيادة على أصحاب العمل ؛ ومن هنا **نشأت الفجوة التى لبثت طوال القرون تشطر الناس الى فئة تنعم بالفراغ الذى يمكن صاحبه من التأمل النظرى والتمتع بالفنون ، وفئة تشقى بالعمل الذى يثمر الغذاء والدفء للعاملين وللمفكرين على السواء** ؛ وكان من الطبيعى لأبناء الفئــة العاملة أن يسعوا طامحين الى الانتقال من فئة العمل الى فئة الفراغ ، ثم نتج عن ذلك ما نتج من درجات التقويم للناس وللأشياء ؛ فمواطن أرقى من مواطن على أساس مشــغلته فى اى ميدان تقع ؟ ونتاج أرقى من نتاج على أساس أى الفئتين من الناس يخاطب ؟ — وبالمقدار الذى تزول فيه هذه التفرقة ، يكون المواطن قد اكتسب اخلاقية الدولة العصرية .

٥



ولعل هذه المفاضلة بين أصــحاب الفراغ واصحاب العمل (وقد يمتلىء الفراغ بالتأمل النظرى ، أو بالتذوق الفنى ، لكنه يأنف دائما من أن يمتلىء بالعمل المنتج فى دنيا الصــناعة والزراعة) أقول لعل هذه المفاضلة بين الفئتين ، ان تكون موصولة بمفاضلة اخرى بين الجنسين : **الرجــل والمرأة** ؛ لأنه اذا كان لفراغ المترفين سيادة على عرق الكادحين ، فان الوسائل التى تؤدى الى الحياة الأولى هى خير من الوسائل التى تؤدى الى الثانية ؛ وعلى ذلك تكون المرأة حين تعد للزينة أرقى من المرأة حين تعد للعمل ؛ والى جانب هذه التفرقة التى تفاضل بين امرأة

وامراة ، تقوم تفرقة اخرى تفاضل بين امراة ورجل ، فاما عند فئة الفراغ ، فالمرأة لعبة للرجل يتسلى بها فى حياته الفارغة ، وأما عند فئة الكادحين ، فللمراة الصنف الأدنى من العمل ؛ واذن ففى كلتا الحالين تتفاوت القيمة بين الجنسين .

ولقد أدى تحطيم الحواجز فى الدول العصرية ، بين ما هو نظر وما هو عمل وتطبيق ، حتى ليحدث فى كثير جدا من الحالات أن يتحد النظر والعمل فى انسان واحد ، كان يتحد العلم والتكنولوجيا فى عملية واحدة يقوم بها كائن عضوى واحد ، لا فرق فيه بين عقل يفكر وذراع تصنع ، **أقول ان تحطيم الحواجز هذا بين الفكر والتنفيذ ، قد سوى بين العاملين فى قيم واحدة ، فلما أن تعلمت المرأة كما تعلم الرجل ، اتسعت رقعة التسوية بين العاملين حتى شملت العاملات** ؛ وانعدم الفرق ـ أو كاد ـ بين مواطن ومواطنة ، فالكل يعمل ، والكل يقوم بما ينتج بعمله ـ وبمقدار ما تتحد القيم عند النظر الى المواطنين ـ رجالا كانوا او نساء ـ يكون اكتساب الانسان لأخلاقية المواطن فى الدولة العصرية .

وان هذه التسوية بين رجل ورجل ، ثم بين رجل وامرأة ، وهى تسوية أساسها مشاركة الجميع فى العمل المنتج ، لسرعان ما تتبدى على صعيد السياسة ، بأن تجعل **الأفراد متساوين فى الرأى كلما طرحت مشكلة عامة ؛ فعندئذ** فقط يكون « **الرأى العام » حاصل جمع الآراء الفردية** ؛ يصعد من صفوف العاملين جميعا الى حيث يجلس رجال الادارة والسياسة ؛ ولا يهبط على الناس مفروضا من أعلى على صورة تعليمات وتوجيهات ، ثم يقال انه « **الرأى العام** » ـ واذن فمن حقك أن تقول انه بمقدار ايمان المواطنين بأنفسهم ، وبانهم هم الذين ينسجون بآرائهم المتفرقة مجموعة الرأى العام ، وبمقدار ما تعد الدولة لنفسها من الأجهزة السياسية ما يتيح لهذا الرأى العام ان يتبلور وأن يصعد ليكون هو آخر الأمر كلمة الأمر والاذن بالتوجيه والعمل ، **تكون الدولة دولة عصرية** ، ويكون مواطنها قد مارس أخلاقية الدولة العصرية .

* * *

صفات كثيرة تتشابك خيوطها وتتجمع فى كل فرد من أفراد المجتمع ، حتى لتراها فى سلوكه بلمحة سريعة ، فتعلم ـ قبل أن تضطلع بعملية التحليل ـ أنه مواطن عصرى : فاذا اصطدمت رغباته مع القانون القائم ، كانت السيادة عنده للقانون ؛ واذا تعارضت صوالح فرد من أسرته مع أى مواطن آخر ، كانت الأولوية عنده للأحق منهما ؛ واذا عبر عن ذات نفسه بازاء الوقائع والأحداث ، جاء التعبير قريب الصلة بهذه الوقائع والأحداث ، بحيث يمكن أن نتخذه أداة لتغييرها على أى صورة نريد ؛ واذا نصبت موازين التقويم للمواطنين ، تعادلت النظرة اليهم على أساس العمل المنتج ، لا فرق فى الميزان بين رجل ورجل ، ولا بين رجل وامرأة ؛ واذا طرحت مسألة قومية عامة ، أدلى كل مواطن برأيه حرا ، لتجتمع الآراء فى رأى عام يرسم خطة السير أمام السياسى والحاكم ـ صفات كثيرة متشابكة الخيوط ، ذكرنا بعضها ، ولمن شاء أن يضيف الى ما ذكرناه ، لترتسم أمامنا صورة للمواطن فى الدولة العصرية كيف تكون .

زكى نجيب محمود

نحن والدولة العصرية



دكتور جمال حمدان

ليس صحيحاً أننا لن نقهر إسرائيل حتى نحقق الدولة العصرية ، وإنما الصحيح أننا لن نحقق الدولة العصرية حتى تذهب إسرائيل .

من الصعب ، وربما من المستحيل ، أن نضع تعريفا أو نقع على تعريف جامع مانع للدولة العصرية يختزلها الى صيغة موجزة أو فى معادلة مركزة مكثفة • ومن المحقق على أية حال أن الدولة العصرية ليست مجـــرد شعار مذهبى بسيط ، ولا هى وصفة سحرية أو سرية معقدة التركيب ، وانما هى ببساطة جماع لمواصفات عـديدة ولمتطلبات وشروط شاملة شـمول الحضارة نفسها ، ومتطورة بتطور مفهوم الحضارة أيضا •

والأصل فى الدولة العصرية ـ بالتعريف ـ هـــو فكرة المعاصرة ، أى أنها هى الدولة التى تتســاوى مع العصر ، تواكبه ، تعايشه ، وتتسق فى سياقه الحضارى. وهى من ثم فكرة حضارية أولا وقبل كل شىء ، وهى بعد وبالضرورة فكرة تاريخية : متطورة : نسبية ؛ فلكل عصر عصريته ، وما قد يعد دولة عصرية فى اطار زمنى معين قد يعد متخلفا فى اطار آخر •

بمقياس العصر ـ مثلا ـ كانت الدولة **العـــربية الاسلامية فى العصور الوسطى هى الدولة العصرية بالدقة والامتياز .** ومقابل ذلك العصر الذهبى ، وعلى الجانب الآخر من البحر المتوسط ، كانت دولة العصور المظلمة فى أوربا • وعن طريق الاحتكاك الحضارى والاقتباس من العرب ، أخذ البندول يتأرجح وئيدا لمصلحة أوربا ، حتى اذا كنا عشية عصر النهضة أمكننا أن نقول بعامة أننا كنا والغرب متساويين حضاريا بالتقريب •

أما غداة النهضة فتبدأ نقطة أو منطقة الافتراق ، وتحول الخطان المتوازيان الى زاوية منفرجة لم تزل تزداد انفراجا واتساعا باطراد ـ واليوم بمعدل خرافى ولا نقول جنونيا ـ لتصبح الآن هوة أخدودية مخيفة ـ ـ حقيقة ـ بين قمة العصرية وقاع التخلف . **القفز عبر هذه الهوة السحيقة هو بالدقة قضـــية الدولة العصرية ، وقضية العصر كله ، والتحدى الأعظم للعالم الثالث خاصة .**

صـــورة العصر

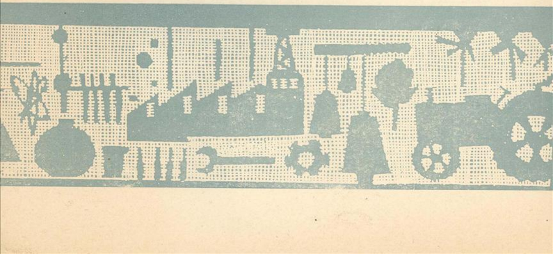
وقد يكون من المنطقى والمفيد معا أن نتمثل صـــورة العصر القمى الذى نعيشه الآن ، وأن نحـــدد مفاهيم وتضاريس وآفاق المعاصرة التى نتطلع اليها قبل أن نتلمس الطرق والوسائل المؤدية اليها كهدف ومصير . وليس من السهل أن نحدد بدقة قاطعة مراحل التطور الحضارى الحديث التى انتهت بنا الى حضارة العصر، ولكن لعل تصنيفًا مثل تصنيف باتريك جديس وأبركرمبى ولويس ممفورد ، وثلاثتهم من أساطين الرواد فى دراسات الحضارة والمجتمع ، أن يقدم مؤشرا عريضا قائدا .

فالى ما قبل الانقلاب الصناعى ، ثمة كان « **فجـر الفن الحضارى** Eotechnic » الذى يغطى أغلب تاريخ البشرية ، وهو عصر الحضارة اليدوية البسيطة الخام التى تخضع تماما للطبيعة الفطرية الغفل ، وتعتمد فى قصاراها على تسخير الرياح والمياه والأخشاب كخامة أو كقوة محركة ، أما الآلة الحقيقية الوحيدة فيها فكانت الانسان والعمل اليدوى .

ومع الانقلاب الصناعى فى مطلع القرن التاسع عشر ، الذى مهد ومكن له الانقلاب الميكانيكى فى القرن السابق، يبدأ عصر « **الفن القديم** Palaeotechnic » . هـــذا اقتصـــاد الفحم والحديد ، مركبه التكنولوجى الآلة البخارية والقـــاطرة والباخرة والمواصـــلات السلكية واللاسلكية .. الخ .. وهذه الطفرة العظمى فى تاريخ البشرية هى التى حددت مصير العالم السياسى كما لا زلنا نعرفه اليوم ، وجوهرها تكنولوجيا هو أن الآلة حلت محل العضل ، وأصبح الانسان مدير الآلة : فى كلمة واحدة ، انها الميكنة .

ومن رحم هذه المرحلة الخصبة الولود ، انبثقت مرحلة « **الفن الحديث** Neotechnic » حوالى دورة القرن ، لتدور حول الكهرباء أساسا والمعادن الخفيفـة الصغيرة وآلة الاحتراق الداخلى ، ولتتحـــدد أبعادها بالسيارة والطائرة والراديو .. الخ . هذه القمـــة الجديدة غزت وجه العالم والحياة طوال النصف الأول من هذا القرن ، وشكلت حضارة جديدة بكل معنى على هذا الكوكب ؛ ولكن الأهـــم من ذلك أنها ـ بدورها ـ حملت فى أحشائها جنين المستقبل .

فمن المتفق عليه عموما أن نهاية الحـــرب الثانية قل بالتقـــريب منتصف القرن ـ تمثل بداية انفجار عارم مريد فى المعارف والعلوم البشرية وفى تراكم الفنون التكنولوجية الى مدى لم يكن حتى فى حدود التصـــور البشرى منذ عقود ولم يزل خارج ادراك الكثيرين حتى الآن . ومهما بالغنا ، فمن المستحيل المغالاة فى تقـــدير طوفان العلم الجديد المتضاغط القلاب الكاسح هذا ، وحسبنا أن رصيد هذه الفترة المضغوطة من الاكتشافات والاختراعات والمعارف الجديدة يعادل ـ فيما يقدر ـ كل ما سبقها فى تاريخ العلم ! حقيقة مذهلة ؛ لكن ما هى « **الثورة التكنولوجية** » فى الأوج كما سميت ، وهى جديرة بأن تضع القرن التاسع عشر ـ القرن العجيب كما سمى ـ فى الظل ، وحقيقة بأن تجعـــل الانقلاب الصناعى على خطره العظيم شيئا بمثابة البداية البدائية لعالمنا المعاصر .



أما أهم ملامح هذا المركب الحضارى الجديد ، الذى يمكن أن نسميه عصر « **الفن العضوى** Biotechnic »، فتبدأ من البترول والبتروكيماويات ، الى اللدائن (البلاستيك) والمخلفات Synthetics ، الىالالكترونيات والترانزستور والرادار والتليفزيون ، مارة بالسيبرناطيقا والعقول الحاسبة والأوتومية (التسيير الذاتى) Automation ، ومنتهيا بالذرة والطاقة النووية وعصر الفضاء والصواريخ والأقمار الصناعية .. الخ .

فاذا نحن قارنا هذه الانجازات والانتصارات الباهرة بانقلاب الفحم والحديد ، فسنجد الطفرة أكثر من خرافية . ان الانقلاب الصناعى مثلا بدأ عصر الميكنة ؛ أما الأوتومية اليوم فهى عصر ميكنة الميكنة ، حيث الآلة تدير الآلة : لقد تم ـ تكنولوجيا ـ تربيع الدائرة كما يقال ! الانقلاب الصناعى استكمل عصر الكشوف الجغرافية ؛ وعصر الفضاء اليوم هو عصر الكشوف الفلكية ، أو ان شئت عصر الكشوف الجغرافية الجديدة، فقط خارج الكوكب لا داخله ! لقد تم أكثر من تربيع الدائرة كونيا ، ونحن نعيش حقا فى عالم جديد ، كنت أقول « فى كوكب جديد » .. وعلى الأقل ـ ونحن لم نزل بعد على عتبة الثلث الأخير من القرن العشرين ـ فان ارهاصات وطوالع القرن الحادى والعشرين قد تخلقت من قبل ، كأنما قد ولد القرن قبل أوانه عند البعض ، أو أنهم سبقوا زمنهم والعالم اليه .

أما من حيث نمط الحياة فى المجتمع ومستوى المعيشة والرفاهية ، فقد أعطى « **الانقلاب الصناعى** » مكانه مبكرا « **للمجتمع الصناعى** » وهذا اليوم يعطى مكانه « **لمجتمع ما بعد الصناعة** » أو «**لمجتمع الاستهلاك العالى**» وذلك بعد ان حققت الاختراعات والاكتشافات الحديثة اختيارات وقدرات استهلاكية للفرد مثيرة وحافلة . فاذا « **مجتمع الرفاهية** » ، الذى كان شعار وأمل الأربعينات ، يتحول الى « مجتمع الوفرة والرخاء » فى الخمسينات والستينات .

الهوة التكنولوجية

أين نحن فى مصر والوطن العربى الكبير من هذا كله الآن ، وأين العالم الثالث أيضا ، وأين نحن فيه هو الآخر ؟ هذا ـ يقينا ـ هو السؤال الذى يفرض نفسه على الفور . وابتداء ، **فان تقسيم العالم الى دول متقدمة ودول نامية هو تصنيف تبسيطى جدا** ، الى درجة السذاجة ربما أو التضليل أحيانا . **فهناك عديد من المستويات والدرجات داخل** كل من الفريقين تترى وتتراتب كتحليل الطيف أو الضوء . **ففى أوربا يمكن ان نميز باجمال بين شرقها وغربها** . وفى داخل العالم الثالث فروق تطورية أوسع مدى ربما .

ولكن الشىء اللافت للنظر حقا هو الطفرات الرهيبة التى تحققت فى الدول الماموث الحديثة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . فالمقدر الآن مثلا أن الهوة التكنولوجية والعلمية والحضارية بين غرب أوربا بعامة ـ مركز الكون حتى قريب ! ـ وبين الولايات المتحدة يعادل تقريبا مدى الأخدود السحيق بين غرب أوربا نفسها والعالم الثالث ! وهذه الحقيقة الصادمة كفيلة وحدها بأن تضع أيدينا على حقيقة موقعنا والعالم الثالث فى عصر التكنولوجيا وحضارة العلم .

مجرد مجاملة شكلية هى لا شك اذن تسميتنا بالدول النامية ، بدلا من المتخلفة التى تبدو فظة جارحة فى المحافل الدولية . غير أن الحقيقة الموضوعية اشد قسوة وفظاظة . حقا ، نحن نلهث تطويرا وتحضيرا الى الأمام ، بخطى متفاوتات ، ولكن نبض العالم وايقاعه العلمى وتكاثر نسل التكنولوجيا يتسارع كلها ويشتد بمعدل العاصفة المحمومة أو بسرعة صاروخية الكترونية كما قد نقول . والمحصلة الصافية اننا نعدو فنجدنا نتقدم الى خلف أكثر وأكثر ، كأنما نصعد على سلم آلى هابط، وتعود قصة السباق التقليدى بين الأرنب والسلحفاة تلخص قضية العالم الثالث ازاء الدول العصرية الطليعية . ان الهوة العميقة أصلا تزداد عمقا . واذا كان للأمم المتحدة ، بأجهزتها ووكالاتها المتخصصة ، دور ما فى تضييق هذه الهوة ، فهو لا يزيد عن دور « **البورصة** » الدولية للعلم والتكنولوجيا ، وربما قيل دور « **الجمعية الخيرية** » لا أكثر .

وليس من المبالغة أو المزايدة أن نقول ان الفارق الحضارى بين المتقدمين والمتخلفين اليوم هو كالفارق بين الحضارات البدائية الحجرية وبين الحضارات الزراعية الراقية القديمة أو أشد قليلا . ومعنى هذا مباشرة **أننا وثلث العالم فى خطر حقيقى جدا من أن نصبح غرباء فى هذا الكوكب ، نعيش فى عالم لا نفهمه ، كأهل الكهف أو كمتفرجين من كوكب آخر !**

وانها لمتناقضة خطيرة مثلما هى مفجعة أن العالم ، الذى يزداد بفعل الحضارة الجديدة الباذخة . تقلصا وانكماشا جغرافيا مثلما ينكمش جيولوجيا ، حتى ليكاد ينفى منه المكان والزمان والمسافة والعزلة ، والذى يزداد تلاحما وتقاربا وتشابكا حميما بل ومصيريا ، هذا العالم يزداد فى نفس الوقت تباعدا وتباينا وتفارقا فى درجات الحضارة والمعرفة العلمية وطاقات الانتاج ومستويات المعيشة .

حسبك مثلا أن تأخذ متوسطات الدخل القومى بحسب الفرد فى العالم . الجدول التقليدى – بغير ارقام – ينقسم تلقائيا الى عالم الفقراء وعالم الأغنياء ، والمدى الأقصى الذى يتراوح داخله يصل الى نحو ٢٠٠٠ دولار فى القمة مقابل ٥٠ دولارا فى القاع . اى أن فى هذا العالم شعوبا يمتلك كل فرد فيها فى المتوسط قدرة شرائية من السلع والخدمات والمرفهات الحضارية تعادل ٤٠ مرة قدرة الفرد المقابل فى شعوب أخرى . وهذان بطبيعة الحال هما طرفا النقيض ، ولكن القاعدة العامة لا تختلف كثيرا من الناحية العملية .

ونفس هذا الفارق فى متوسط الدخل القومى يمكن أن نترجمه الى عشرات بل مئات اخرى من الجداول التفصيلية المرهقة عن توزيع متوسطات العديد من تلك الأسس الاقتصادية والمادية التى تتخذ الآن مقياسا رقميا للحضارة الصناعية : متوسطات الفرد من انتاج الصلب أو استهلاك الأسمنت ، ملكية السيارات أو الراديو ، كثافة التليفونات ، استهلاك الغذاء بالسعر (بضم السين المشددة) ، توزيع الصحف وانتاج الكتب ، نسبة الأطباء الى كل ألف نسمة ، كثافة التعليم العالى ، أطوال الطرق ، ميزانية الترفيه والتسلية فى الأسرة ، مدى الحركة والانتقال ، نسبة عادة التصييف ... الخ الخ .

وليس ها هنا من مجال لمثل هذه الزحمة الاحصائية على اهميتها ، وحسبنا أنها بعامة تكرر ثم تؤكد الانتهاء السابق عن عالم « **الذين يملكون والذين لا يملكون** » . حسبنا هذه الدلالة العريضة لنثق أننا فى الوقت الذى نقول بتسليم تلقائى ان العالم أصبح او يصبح بسرعة قرية واحدة لعائلة واحدة هى النوع البشرى ، فى نفس هذا الوقت يزداد النوع البشرى تباعدا وتباينا الى انواع Species متنافرة تماما من الناحية الحضارية . فهناك الآن أنواع شتى لا نوع بشرى واحد من حيث أنماط الحياة ، ومن حيث أن الانسان حيوان منتج او مستهلك ..

أى معنى يحمل هذا كله ، وأى ظلال يلقى على المستقبل؟ يقينا ، نحن اليوم « قصر » (بضم القاف وفتح الصاد المشددة) الحضارة المعاصرة المعقدة وتحت وصايتها بل ورحمتها المباشرة ، اكثر مما كنا فى أى يوم مضى ، أكثر – حتى – من أيام الاستعمار القديم وعصر نظريات الأب الأبيض ، والأخ الأكبر ، عبء الرجل الأبيض .. الخ » . فلئن كان الغرب قد مثلوا « سادة العالم فى عصر الاستعمار القديم ، وذلك بقوة حضارة الانقلاب الصناعى ، فهم اليوم وفى عصر التحرير السياسى أو حتى الاستعمار الجديد يوصفون أحيانا – للغرابة والدهشة – بأنهم « **آلهة** » هذه الأرض . وليس هناك تناقض فى الحقيقة : فبقوة حضارة الانقلاب النووى أصبح فى امكانهم – نظريا على الأقل – أن يدمروا العالم تدميرا فى لحظة ، واصبحوا كما لو يشاركون القدر او ينازعوه زمام البقاء او الفناء للبشرية ، أى أصبحوا كآلهة أو كأنصاف آلهة بمعنى ما من المعانى ..

وهنا نرى بسهولة كم هى سخرية من مفارقات العصر انه فى الوقت الذى حصلت فيه دول العالم الثالث على الاستقلال السياسى بعد نضال وكفاح مريرين ، اذا بالاستقلال السياسى لا يعنى كثيرا ولا يغنى عن التبعية الحقيقية الا قليلا . **لقد سلبت الثورة التكنولوجية الحاكمة باليمين ما انتزعت الثورة السياسية بالشمال !** والقوة السياسية هى اليوم – أكثر من أى وقت مضى – شىء أكبر من الاستقلال السياسى وأشد تعقيدا . فما هو هذا الضابط المسيطر الآمر ، القابع خلف هذا كله ، سياسة أو اقتصادا أو اجتماعا أو غير ذلك ؟

العلم والتكنولوجيا : آلة وآلهة الحضارة المعاصرة

ارجع البصر كرة أو كرتين الى تقسيم جديس وممفورد لمراحل الحضارة البشرية الذى اقتبسناه منذ قليل : لن تخطىء قط أساس التصنيف : انه لا شك نوعية الفن الحضارى ، أى التكنولوجيا بتعبير آخر ؛ والتصنيف تكنولوجى بالضرورة وفى الصف الأول . وهذا بالفعل ما ينبغى أن يكون ، وهو طبيعة الأشياء . اذ ما الحضارة ، ان لم تكن مجموع البناء او الصرح المادى وغير المادى الذى ينشئه وينميه الانسان فى بيئة طبيعية معطاة ، وما هى اداة هذا البناء الا أن تكون فنون الانسان المكتسبة ومهاراته وقدراته المحصلة لتشكيل تلك الفعل ؟ مجموع تلك الفنون والمهارات هو ببساطة وبالتحديد ما نسميه التكنولوجيا .

والتكنولوجيا بهذا ، وفى المنظور العريض ، هى اولا واخيرا علاقة بين الانسان والبيئة ، بين المجتمع والطبيعة ، وفصل – أهم فصل – فى علم الايكولوجيا . وبقدر نصيبك أو حصيلتك من التكنولوجيا ، تكون طاقتك على تطويع بيئتك الطبيعية وتنظيم بيتك الجغرافى الكبير . فالتكنولوجيا اذن هى نواة الحضارة ، هى القوة الضاربة أو المحرك المباشر فى الحضارة ، أو ان شئت فقل زناد الحضارة .

ولكن ما دمت قد قلت الزناد ، فما اليد التى تضغط ، بل الصانعة اصلا للزناد ؟ ما المحرك الأول والأعلى ؟ **العلم ، بمعنى العلم الأساسى ، العلم الأصولى المنظر أو النظرى البحت ، هو هذا المحرك . فما**

التكنولوجيا الا التطبيق العملى والترجمة الفعلية فى واقع الحياة لمقولات العلوم الأساسيه ومدركاتها ، وهى فعلا وبالتعريف البسيط لا تعدو أن تكون العلم التطبيقى . والعلم بذلك سابق على التكنولوجيا ـ زمنا وربما مرتبة ـ سبق الفكر على الفعل ؛ ويمكن بسهولة أن نقول فى هذا الصدد : فى البدء كانت الكلمة ، وفى النهاية كان الفعل .

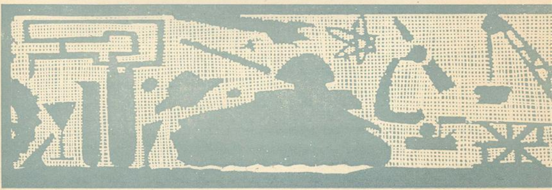
فى هذا الضوء تتضح وتتحدد العلاقة بين العلم والتكنولوجيا : فاذا كانت الأخيرة نواة الحضارة ، فالأول هو النواة النووية ، النواة الصلبة ؛ العلم قاعدة الأساس والتكنولوجيا الصرح الفوقى ؛ العلم دينامو وموتور الحضارة حيث التكنولوجيا الترس أو المسمار المحوى ؛ أو هما المخ والرأس ثم القلب والذراع على الترتيب . والعلم اذن فى التحليل النهائى هو « **شفرة الحضارة** » الحقيقية وسر الصنعة الدفين ، وهو جهاز الاخصاب الخـلاق فى الكائن الحضارى جميعا . والعلماء ـ ورثة الأنبياء قديما ـ هم اليـوم بحق أنبياء العصر ، هم الذين يبشرون بعالم جديد شجاع ، يتخيلون المستقبل ويخلقونه ، انهم مهندسو العصر ومخططو الحضـارة وواضـعوا استراتيجية الدولة العصرية ، ثم تتكفل التكنولوجيا بالتنفيذ مقاولا وبناء (بفتح النون المشددة).

الحضارة اذن هى العلم فى نهاية المطاف . وبقـدر نصـيبك أو حصـيلتك من العلم ، تكون امكانياتك ورصيدك الحضارى . وثورات البيئات الطبيعية نفسها ليست فى جوهرها محركاتها الغائرة الا ثورات علمية ـ تكنولوجية : اعتبر مثلا اللاندسكيب الحضارى فى امريكا الهنود الحمـر قبل كولمبس ، فى أمريكا الولايات المتحدة ابنة أوربا ووريثة الحضارة الغربية .

حتى القوة السياسية ذاتها فى النهاية انما تعبر عن القوة الحضارية . وفى التاريخ الحديث ، لم يكن الا الاستعمار ، من حيث هو اساسا سيطرة شعب على شعب ، الا حضـارة متفوقة تتغلب على حضـارة قاصرة . والاستعمار الأوربى كله ، مهما اتخذ من صورة سيطرة عروض معتدلة على عروض مدارية حارة عند الجغرافيين، أو سيطرة الرجل الأبيض على الملونين عند العنصريين ... الخ ، انما هو صراع وارتطام حضـارات ، والتفوق الحضارى وحده هو الذى يحدد مصيره .

ونحن حين كنـا نتحـدث عن « الذين يملكون و الذين لا يملكون » فانمـا كنـا نعنى فى الحقيقـة الذين يعلمـون والذين لا يعلمون . الذين يملكون (بالمعنى الاستعمارى) هم فى واقع الأمـر الذين يملكون ما يسميه الأمريكيون Theknowhow . واذا كان هذا صحيحا فى القرن الماضى ، فانه أصدق اليوم منه فى اى وقت مضى . وكمجرد مثال ، فان عقدا امتياز البترول فى دولة عربية ما ليس فى التحليـل الأنثروبولوجى العميق الا عقدا بين حضارة تعلم وحضارة لا تعلم .

باختصار ، أن القوة بالاصطلاح السياسى انما هى اليوم قوة العلم . وهذا ما يفسر لنا التطورات السياسية المعاصرة والمتناقضة حيث يتزامن اطراد الاستقلال السياسى مع اتساع الهوة التكنولوجية فى العالم الثالث . لقد كان الظن أن الاستقلال السياسى يكفى ، ولا جدال انه شرط مسبق ونقطة بدء بغيرها لا يتحقق اى شىء



Sinequa non ، غير أنه اتضح ان الاستقلال الاقتصادى ضرورة شرطية بعده أو قبله ، ثم لم يلبث واقع التجربة المريرة ان أثبت أن هذا بدوره لا يكفى بغير الاستقلال العلمى . ثلاثية أو معادلة ذات ثلاثة أطراف : **الاستقلال السياسى : الاستقلال الاقتصادى : الاستقلال العلمى ، تحدد أضلاع وأركان الدولة العصرية الحقة. ومن بين هذه الأبعاد يأخذ العلم بالذات الموقع الحرج : انه مفتاح الدولة العصرية .**

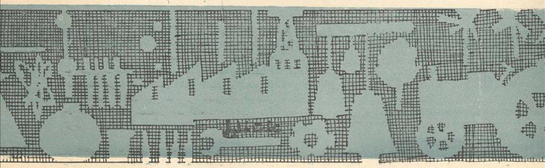
الدولة المصرية ، والدولة العصرية

لعل خير ما نفعل لنتتبع خط سير الدولة العصرية فى مصر الحديثة أن نلقى بها فى اطار المقارنة العالمية . وهناك مشابهات دالة تفرض نفسها على الباحث بين مصر وبريطانيا واليابان ، وتكاد بدرجة أو بأخرى أن تجعل من ثلاثتها نظائر أو أشباه نظائر اما جغرافية أو تاريخية أو سكانية أو حضارية ... الخ . ولكنا نقصر أنفسنا هنا على التوازى أو التباعد التاريخى فى تطور الدولة العصرية . ويمكن من هذه الزاوية أن نزعم أن ثلاثتها بدأت سباق العصر الحديث من خط واحد ، ولكن ما أشد ما اختلفت أقدارها ومصائرها بعد ذلك بفعل ضوابط وضواغط عديدة .

ففى بداية تاريخها الحديث ، عرفت كل منها « **فترة عزلة** » حقيقية اختيارية أو جبرية ، فى ظل اقطاع راكد متخلف متحجر . فبريطانيا فرضت عليهاالبزابيث الأولى عزلة صارمة عن العالم الخارجى ، بينما تشتهر اليابان بفترة عزلتها المطلقة التى خضرمت قرنين كاملين وفرضها عليها — حماية لأنفسهم — بارونات اقطاعها (الدايميو Daimios) . **أما مصر** ، فبعد أن فرض عليها تحول طريق التجارة الى الراس عزلة قاسية ، ضربت حولها العثمانية « حائطا صينيا » ، فعاشت فى ظل الاستعمار التركى والاقطاع المملوكى فترة حضيضها التاريخى ، مجرد ظل لما كانت عليه قديما ، « كيتيم لم يترك له آباؤه الصيد الا الاسم » كما يعبر كليرچيه .

ثم من الخارج ، وفى الحالات الثلاث بلا استثناء ، جاءت الصدمة ، وهى على وجه التحديد بالقوة جاءت. فكما كانت اندفاعة الأرمادا الفاشلة هى التى أخرجت بريطانيا الى العالم ، وكانت اقتحامة الكومودور بيرى التى طرقت أبواب اليابان منذ قرن هى التى هزت جزيرتها ، كانت الحملة الفرنسية هى التى أخرجت مصر من عصورها الوسطى . بالارتطام العنيف اذن بدأ الاحتكاك الحضارى مع العصر فى الحالات الثلاث وفى بوتقة الانصهار ، دارت الدورة لتفجر بريطانيا الثورة الصناعية الأولى والأم فى العالم وتحقق العصرية فى ذروة مفهومها وبما يغنى عن كل تفصيل .

أما اليابان فقد حققت ما يسمى بحق المعجزة اليابانية : تمزق نسيجها الاقطاعى بالتدريج ، وحل محله نظام رأسمالى ضخم ، والتقطت كل علوم وتكنولوجيا الغرب والحضارة الصناعية ، حتى عدت استاذة فى فن الاقتباس والتقليد التكنيكى ؛ ولكنها لم تلبث أن تجاوزته الى مرحلة الخلق والابتكار والاختراعات البكر ،



واصبحت دولة صناعية حديثة وقوة عالمية كبرى وبنت امبراطورية استعمارية هائلة ؛ ثم عادت بعد دمار الهزيمة الأخيرة الشامل لتكرر المعجزة اليابانية مرة ثانية لتصبح احدى الدول الصناعية الخمس أو الست العظمى فى العالم ، تناطح دول غرب أوربا الرئيسية وتكاد تنافس الولايات المتحدة وتحتل مكان الصدارة العالمية فى بناء السفن وصيد الأسماك وتحتكر الزيادة المطلقة فى ناقلات البترول العملاقة ، وتبرز فى الألكترونيات والأجهزة الدقيقة الحديثة .. الخ . انها حقا « **بريطانيا الشرق الأقصى** » كما قيل ، لا بالمعنى الجغرافى وحده ولكن بمفهوم الصناعة والحضارة التكنولوجية والبحث العلمى الفائق ومواصفات الدولة العصرية . انها أكثر آسيا أوربية ، وهى الدولة غير البيضاء الوحيدة فى العالم التى تقف ندا لكبريات الدول البيضاء .

ومصر ؟ حتى لا نفقد عنصر النسبية والاحساس بالحجم الطبيعى ، نبادر فنقول ان مصر كانت متفتحة منذ اللحظة الأولى لمغزى الحضارة الجديدة وسباقة الى العصرية اذا ما قيست بالعالم الثالث ، بل وغامرت بجرأة منذ وقت مبكر فى آفاق حضارة الفن القديم (الپاليوتكنى) أو على تخومه .(ادخال السكك الحديدية واستخراج البترول مبكرا ، انقلاب الرى والزراعة ، محاولات الصناعة على الفحم المستورد .. الخ) . وهى الآن وبعد رحلة طولها أكثر من قرن ونصف قرن لا تقع تماما على مثل درجة العالم الثالث من التخلف ، وتعد طليعة العالم العربى حضاريا ، حتى ليرى توينبى أنها تسبق بعض أقطاره بنحو ١٥٠ عاما .

ومع ذلك كله ، وحتى بعد ثورة يوليو ، لم نزل فى عالم الدول « النامية » ، ولم نصبح بعد دولة صناعية بالمعنى الصحيح ، وتظل الدولة العصرية مطلبا قوميا ملحا وشعارا لم يتبلور ويرفع الا أخيرا جدا . باختصار، لم تتحول مصر الى « بريطانيا الشرق الأوسط » مثلا أو الى « يابان افريقيا » بمعنى الكلمة مثلما عرفت اليابان فى طفرتها الفلتة . فلماذا تخلفت عن نظيرتها القديمتين ؟

فى هذه المعادلة الموجزة يكمن جذر الجواب :

بريطانيا = استقلال + رأسمالية = الثورة الصناعية ١٨٢٠ .

اليابان = استقلال + اقطاع = الثورة الصناعية ١٨٧٠ .

مصر = استعمار + اقطاع = الثورة الصناعية ١٩٥٢ .

ولنفصل . كان اللقاء المصرى الفرنسى هو - بحذافيرها - المجابهة بين الدولة المتخلفة والدولة العصرية، بين كيان متكلس متحفز على النمط الوسيط يمثل مايسميه بعض الأنثروبولوجيين « الحاضر الأثنوغرافى Ethnographic Present » أى المركب الحضارى كما كان قبل الاحتكاك الأوربى ، وبين حضارة ما قبل الانقلاب الصناعى مباشرة . ارتطام حضارى أكثر منه احتكاكا ، كما ينبغى أن نقول . من هنا كانت المواجهة صادقة عنيفة .

واذا كانت الحملة الفرنسية قد رجت مصر حتى النخاع ، فان استجابة مصر - الساعة التى دارت مبكرا جدا ثم توقفت تماما أو تقريبا - أكدت أن حاستها الحضارية لم تضعف أو تتضعضع ، وشعرت بالتحدى وأدركت - من الجبرتى حتى الطهطاوى مثلا - مغزاه الحضارى وضرورة امتصاص التيار الجديد واستيعابه . وفى مثل وتطلعات التحضير هذه ، كانت محاولة بناء الدولة العصرية فى مصر الحديثة ، التى يمكن أن نميز فيها حتى ثورة يوليو بين ثلاثة أدوار .

محمد على هو المحاولة الأولى فى الدولة العصرية فاستعار بعض نظم الصناعة الحديثة وأجهزة الادارة والمرافق والجيوش .. الخ . وتم ذلك غالبا خلال قناتين بشريتين : الجاليات الأوربية فى مصر ، والبعثات المصرية الى أوربا . وقد حققت التجربة فعلا بناء فوقيا لابأس به بمقياس العصر ، لكنه انهار كبناء على الرمل مع انهيار صاحبه ، وانكمشت الدولة العصرية بعده انكماشا شديدا . لماذا ؟ لأن هذا هو «**الدور الأوتوقراطى**» الذى قام على أساس طغيان الفرد المستبد والاقطاع الباطش ، والذى أراد أن يبنى الدولة العصرية من أعلى لا من أسفل ، فلم يؤد هذا الى تعصير الدولة بقدر ما أدى الى اعتصارها ، اذ خلق حكومة طاحنة شبه عصرية على مجتمع مسحوق جد متخلف ، وسبق محمد على بذلك بسمارك - مع فروق بالطبع - الى مثالية المواطن الضعيف فى الدولة القوية .

الدور الأرستقراطى - كما قد نسميه هو المحاولة الثانية ، ويبدأ حين أمعن اسماعيل فى مثل (جمع مثال) الأوربة والتغريب الى حد التقليد والمحاكاة لكى يجعل « مصر قطعة من أوربا » . ولما كان غير ممكن ان ينقل مصر الى أوربا ، فقد قرر أن ينقل أوربا الى مصر . فكانت القشور المظهرية ، البراقة ولكن الزائفة،

والنظم والمؤسسات الزخرفية والمنتفخة شبه الباروكية، هى كل ما نقل . فاذا كان محمد على قد أراد أن يبنى الدولة العصرية من أعلى ومن الراس ، فقد أراد اسماعيل أن يبنيها من السطح وعن طريق الجلد .

ومع الاستعمار البريطانى ، الذى تمكن من مصر أكثر مما نجحت الحملة الفرنسية لأنه ـ من بين أسباب اخر ـ جاء بحضارة الانقلاب الصناعى فى أوجها ، معه يبدأ « **الدور الاستعمارى** » فى تاريخ الدولة العصرية. ورغم كل ادعاءات الاستعمار عن دوره فى وضع هيكل الدولة الحديثة فى مصر بل وتشكيل الوجود المصرى كله ، الادارة ، الرى ، المواصلات ، التعليم ، المدن ، حتى نمو السكان (!) ... الخ ، فليس بناء الدولة العصرية هو وظيفة الاستعمار قط . منع بنائها هو وظيفته بالتحديد ، فهذا وحده ضمان بقائه .

والتجربة العالمية أثبتت أن « **عبء الرجل الابيض** » المزعوم هو فى ترجمته النهائية وعلى أحسن تقدير خلق « الاقتصاد الثنائى dual economy » **الذى** يفرض لحسابه بناء فوقيا من اقتصاد حديث متطور نسبيا على قاعدة عريضة ولكنها منفصمة من الاقتصاد المحلى المتخلف . ولهذا فان حقيقة دور الاستعمار هو أن يحشر نفسه وعصريته فى ثغرات الدولة المتخلفة ، لا أن يحولها الى دولة عصرية . وبالفعل ، فلم يبن الاستعمار فى مصر الا « دولة الضبط والربط » أساسا ، القائمة على المكتبية والبيروقراطية وعلى استبقاء جوهر التخلف فى ظل الاقطاع المحلى المنخسف .

لهذا يمكن أن نقرر باطمئنان علمى ان الاستعمار هو العامل الفيصل فى اجهاض تطورنا الحديث وامكانية الدولة العصرية فى مصر . وبينما عرفت اليابان الاقطاع الداخلى كمصر ، وبدأت مثلها من نقطة الصفر فى الحضارة الحديثة ، فانها لم تخضع للاستعمار فحققت العصرية بأعلى مراحلها . ويرى الكثيرون أنه لولا الاستعمار لأخذت مصر الحديثة خطا تطوريا وحضاريا مماثلا لليابان ، ولكانت بحق يابان افريقيا والشرق الأوسط . ولولاه لما كنا الدولة المتخلفة التى ورثتها الثورة الوطنية ١٩٥٢ والتى كان عليها أن تبدأ دورا جديدا ـ الدور الثورى ـ لتحقيق الدولة العصرية بمقاييس النصف الثانى من القرن العشرين . **وهذا يؤكد ما سبق من أن الاستقلال** السياسى شرط مسبق للدولة **العصرية** . ولكن يبقى مع **ذلك أنه ليس نهاية المطاف اليها . وهذا ما نتقدم الآن لتحليله** .

تناقضات أم تحديات ؟

فى ايجاز شديد ، قد نلخص مسيرة مصر الثورة فى أنها بدأت ـ **أولا** ـ بتحقيق الاستقلال السياسى ، ثم تقدمت ـ **ثانيا** ـ بوعى واندفاعة شابة نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادى باعتباره الجوهر الحقيقى للاستقلال القومى ، ولكنها ـ **ثالثا** ـ اكتشفت تحت صدمة النكسة الرهيبة أن للاستقلال الاقتصادى بدوره أعماقا وأغوارا وضوابط حاكمة لا تقل خطرا وضرورة ، ونعنى بها الاستقلال العلمى ، أى **السيطرة على العلم والتكنولوجيا الحديثة باعتبارها المنابع العليا والنهائية للقوة فى عصرنا هذا** .

ورغم أن الميثاق تنبه ونبه مبكرا الى خطر تخلفنا عن عصر البخار والكهربا وأن علينا الآن أن نلحق بمصر الذرة ، فلقد كانت النكسة ـ بما كشفت من تفوق تكنولوجى للعدو ـ هى أساسا التى فجرت قضية الدولة العصرية حين أثارها مفكر عربى بارز فأثارت على الفور جدلا فكريا عميقا فى أكثر من خط ، الى أن حسم بيان ٣٠ مارس القضية بأن تبناها فى بنوده ثم توجها بتضمينها فى مواد الدستور المقبل .

ولقد كان الجدل المباشر أنه اذا صح أن الهزيمة ترتد الى تخلفنا تكنولوجيا ، وكان التخلف التكنولوجى قصورا لا يعالج الا فى عقود على الأقل ، فان معنى ذلك ألا أمل لنا فى هزيمة الهزيمة فى القريب العاجل ، مما يلقى ظلالا قاتمة على نضالنا التحررى كله . غير أن هذا سوء فهم بالغ للحقيقة فى الواقع ، يخلط بين بعدين أساسيين هما المدى القصير والمدى البعيد ، بين ظروف المعركة المباشرة وبين وجودنا الحضارى فى العالم كله.

فاذا كان من الصعب أن نرجع كل الهزيمة ـ فى ظروفها السياسية الشاذة والمريبة ـ الى تخلف فى التكنولوجيا الحديثة دون سواه ، وكان من المحقق أنها لا ترتد الى هذا العامل وحده ، فان من المحتمل أن له فيها دورا أو آخر ـ دون أن يقلل هذا قط من امكانياتنا على النصر المحتم قريبا . **وليس صحيحا بالتالى أننا لن نقهر اسرائيل حتى نحقق الدولة العصرية ، وانما الصحيح أننا لن نحقق الدولة العصرية حتى تذهب اسرائيل ، فوجودها بالوعة لا قرار لها تمتص وتبتلع كل جهود العرب نحو التقدم وتشكل معوقا ومعطلا ومؤخرا لوصولهم الى العصرية ودولة العصر** . أما على المدى الطويل فليس شك ولا مجال للجاج اننا نعانى من التخلف العلمى والتكنولوجى وبحاجة ملحة الى الدولة العصرية وأساليب العصر .

غير أن دعوة الدولة العصرية طرحت ـ ويمكن أن تطرح ـ قضايا أخطر وأكثر جدية وجذرية ، نستطيع هنا أن نحصر منها ثلاثا بعينها هى : **قضية التكنولوجيا ازاء الايديولوجيا ، والمعاصرة ازاء الأصالة ، ثم العلم للمجتمع ازاء العلم للعلم** . واذا جاز لنا أن نستبق المناقشة ، فيمكن أن نقرر باطمئنان أن التناقضات التى

رآها البعض وخشى منها انما تنبع من انكسار فى المنظور وربما من خطأ أساسى فى الرؤية ، وأننا لسنا فى الحقيقة بازاء تناقضات أولية مطلقة لا سبيل الى الجمع بينها بقدر ما نحن بازاء تحديات أساسية علينا أن نناضل من اجل التغلب عليها لنرسى دعائم دولة عصرية ، فوارة ، وثابة ، متجددة ، وطموح .

فعن القضية الأولى ، صور البعض أو تصور أن الدعوة الى التكنولوجيا هى بديل أو نكوص عن الايديولوجيا التى نقصد بها فى هذه المناقشة الايديولوجية الاشتراكية بالتحديد والتى هى الأساس الذى لا يناقش لكياننا الثورى الجديد (وذلك باعتبارأن الراسمالية ليست ايديولوجية فى الحقيقة الا بالمعنى السلبى أو العكسى) . فهم يرون أن تركيز الضغط على الانتاج ، قوة الانتاج ، تتعارض مع التأكيد على التوريع ، عدالة التوزيع ؛ وينتهون باصرار الى أن الأيديولوجيا هى كل شىء أو أهم شىء وما عداها لا شىء . وهم اذن يخشون أن تكون دعوة التكنولوجيا تحريضية أو ردة مقنعة عن أيديولوجيا الاشتراكية .

ولعل هذه المخاوف متأثرة – ابتداء – بمناورات معينة للرأسمالية العالمية . فالملاحظ فى السنوات الأخيرة ان هناك بالفعل حركة بل حملة واسعة بين دعاة الرأسمالية وخاصة عند مفكرى الامبريالية الأمريكية تحاول أن تصور للعالم (وللعالم الثالث بالأخص) أن قضية العصر هى قضية التنمية الاقتصادية والانتاج والتحول التكنولوجى أولا وأخيرا . ثم تشير الرأسمالية بافتخار الى تفوقها التكنولوجى وانجازاتها المادية فى الانتاج والحضارة لتؤكد أن التكنولوجيا الآن هى كل شىء وأهم شيىء وما عداها ثانوى أولا شيىء – وما عداها هنا هو الاشتراكية .

وعلى الفور ، تتضح أهداف الحملة الرأسمالية سافرة . فمفتاح قضية التخلف اذن فى التكنولوجيا لا فى الأيديولوجيا ، وأمل العالم الثالث انما يكمن فى الثورة التكنولوجية لا فى الثورة الاشتراكية ، فى التحول التكنيكى لا فى التحول الاشتراكى . هكذا توضع التكنولوجيا فى تضارب عامد مباشر مع الأيديولوجيا ، كبديل ونقيض . أو على الأقل فان بعض الدعاة يصور العصر على أنه عصر الصراع بين الأيديولوجيا والتكنولوجيا ، بين الثورة الاجتماعية والثورة التكنولوجية .

حقيقة الأمر ، مع ذلك ، أبعد شيىء عن هذا . فابتداء ، التكنولوجيا هى أساسا العلاقة بين الانسان والبيئة ، أى مدى استغلال الانسان للطبيعة ؛ أما الايديولوجيا فهى فى أسها العلاقة بين الانسان والانسان ، اى مدى استغلال الانسان للانسان . فليس ثمة بينهما تناقض بل حتى علاقة بالضرورة ، ويمكن تصور اى منهما بدون الاخرى ، مثلما يمكن الجمع بينهما بلا تنافر . فالأيديولوجيا بدون التكنولوجيا تعنى اشتراكية الفقر ، وعدالة توزيع الفاقة فى دولة التخلف . والتكنولوجيا بلا أيديولوجيا قد تنتج الدولة العصرية ماديا ، ولكنها دولة الراسمالية أو على الأكثر رأسمالية الدوله ، أى دولة الظلم الاجتماعى والاستغلال الابتزازى .

والأيديولوجيا من جانبها تدرك هذا كله ، وتدرك أن التكنولوجيا المتطورة شرط وقرين وصنو للاشتراكية الناجحة . وحين تقول ان القوى الاقتصادية هى التى تحدد العلاقات الاجتماعية فيه ، فهى – فى حضارة هذا العصر – تعنى بطريق غير مباشر القوى العلمية والتكنولوجية فى التحليل الأخير . ومنذ أول لحظة فى الثورة السوفيتية ، اعلن لينين نفسه أن « **الشيوعية هى كهربة الاتحاد** » اى تحويلها علميا وتكنولوجيا .. الخ وبالفعل فلقد انتهت الثورة الاشتراكية الى تحقيق ثورة علمية تكنولوجية عارمة وثورت البيئة الطبيعية تثويرا جذريا مذهلا ، حتى جمعت بين قمة الأيديولوجية وقمة التكنولوجيا دون أدنى تضاد .

ومن الناحية الاخرى ، فالتجربة الحية اليوم تثبت فى الغرب الراسمالى نفسه أن التكنولوجيا وحدها لا تكفى فى نهاية المطاف . فالوفرة والرخاء وطفرة الانتاج والتقدم التكنيكى المثير لم يمنع من اضطراب المجتمع ومن الاضرابات والقلاقل الخطيرة وثورات الشباب من طلبة وعمال .. الخ . بل لقد ارتفعت الأصوات فى غرب أوربا وفى بريطانيا تطالب بالدولة العصرية وتعتبر أوضاعها القائمة هى أوضاع الدولة المتخلفة .. الخ وهذا وحده اعتراف ضمنى (أم صريح ؟) بأن الدولة الراسمالية ، بالغة ما بلغت من التفوق العلمى والتكنولوجى ، لا تعد دولة عصرية الا بالمعنى الميكانيكى فقط وليس بالمعنى الاجتماعى أو الانسانى الشامل .

ومن ناحية أخيرة ، فان الدول المتخلفة حديثة التحرر عن الاستعمار كالعالم الثالث ، اختارت عن وعى طريق الاشتراكية أو الطريق غير الرأسمالية ، ومع ذلك تظل ترزح تحت وطأة التخلف الذى يضعها بدوره تحت رحمة قوى الاستعمار القديمة . وهى حين ترى ضرورة الحصول على التكنولوجيا الحديثة فلا يمكن أن يعنى هذا أن تتخلى أو يجب أن تتخلى عن الأيديولوجيا الحديثة . وهى ترفض أن يحصر الاختيار أمامها بين عدالة الفقر ، أو تقدم الظلم ، وانما تريد العدالة والتقدم معا ، أو بلغة ميثاقنا تريد الكفاية والعدل .

وعلى هذا ، وفى النتيجة ، يمكن تبسيطا أن نلخص العلاقة بين الأيديولوجيا والتكنولوجيا فى العالم اليوم فى سلسلة معادلات تؤكد أن الدولة العصرية الحقة انما هى التكنولوجيا مضروبة فى الأيديولوجيا لا مضاربة معها ، وأن وهم التنافر بينهما هو تصوير خاطىء لحقيقة القضية ، بل قضية زائفة برمتها ومفتعلة ، وأن

النواحي المادية وحدها لا تكفى للدولة العصرية بل ولابد من النواحى اللامادية أيضا وأساسا . وهذه هى الصورة فى معادلة .

الدول الرأسمالية = تكنولوجيا — ايديولوجيا .
الدول الاشتراكية = تكنولوجيا + ايديولوجيا .
الدول المتخلفة = ايديولوجيا ـ تكنولوجيا .

المعاصرة ضد الأصالة هى القضية الثانية التى تطرحها دعوة الدولة العصرية ، وتؤرق الكثيرين . وواضح أن الدول العصرية الكبرى تعيش الآن فى صميم الحاضر وتتطلع الى طوالع المستقبل ، بينما أن الدول المتخلفة ما زالت تعيش ممزقة بين النظر الى الحاضر والتلفت الى الماضى ، فهناك ارتطام بين الحداثة والتراث ، بين المحلية والعالمية . ولكن تجربة دول شرقية كاليابان وكالصين الشعبية تثبت أن بعض هذه المخاوف أكاديمى نوعا . فاليابان على ما أخذت ونقلت لم تفقد شخصيتها القومية ولم تذب أو تضع فى العالم. والصين الشعبية تتحول بالطفرة والثورة ، ولكنها تظل الصين ... الخ .

وحقيقة الأمر أن العالم يعيش أول حضارة عالمية سارية كاسحة فى تاريخه جميعا ، وهذه الحضارة رغم أنها من صياغة الغرب مباشرة ، الا أنها من صناعة البشرية جمعاء عبر التاريخ برمته . واليوم قد انكمش العالم، أصبح قرية ، بالأصح مدينة ، الدول أحياؤها ، والبحار ميادينها العامة ، والأنهار شوارعها ... الخ . ولا مكان بالتالى للعزلة والتقوقع على الذات أو على الماضى .

وفى كل **حركات التجديد والانبعاث والتعصير** تأتى الصدمة من الخارج غالبا ، ولكن الأصالة الداخلية تصمد لها، **ومن الارتطام بينهما يتخلق كائن صحى . ولهذا فاذا كانت الدولة العصرية لا تستحدث من العدم ، فانها لا تستورد من الخارج أو العكس . وبالتالى فان الحضارة العالمية الحديثة عندما تدخل بيئة قديمة فانها تتبيأ وتتأقلم ، قل تصبح كاللهجات المتميزة فى لغة واحدة .**

ومعنى هذا أن استيراد العلم والتكنولوجيا والحضارة لا يفقد القومية أصالتها وتراثها : فالعلم لا وطن له، ولكن الثقافة لها . للعلم تاريخ فقط . وليس له جغرافيا ، ولكن الثقافة قومية ، لها تاريخ وجغرافيا على السواء . ولا خوف اذن على الأصالة والتراث ، فالدول العصرية والأمم الحية « لا تعيش فى ماضيها ، وانما ماضيها يعيش فيها » . وليس هذا اذن وقت النظر الى الوراء والوقوف على الأطلال والبكاء على التراث ، فان هواة التحف والأثريات مهددون حقيقة بأن يجدوا أنفسهم تحفا حية فى متحف ميت ، موميات محنطة فى عالم الغد ، ان لم نقل كائنات منقرضة حقا .

تبقى قضية العلم للمجتمع والعلم للعلم ، وهذه أيضا لا تخلو من لبس ما فى التشخيص وبالتالى فى التوصيف . فهناك الآن ادراك وقناعة متزايدة بأن هذه الثنائية شكلية ومبالغ فيها الى حد ما ، وأن التضارب بينهما ليس مطلقا ربما ، وأن بينهما أكثر من هامش أو أرضية مشتركة على الأقل . **وعلى أية حال ، وبعيدا تماما ودائما عن الأبراج العاجية ، فالحقيقة أن القضية مرحلية ، وحين تقطع الدولة المتخلفة مرحلة العلم للمجتمع وتتجاوزها تجد نفسها وجها لوجه ازاء مرحلة العلم للعلم .**

بل يرى البعض أن مفهوم العلم للعلم يقترب من دائرة العلم الأساسى ، بينما أن العلم للمجتمع يكاد يرادف فى بعض الأذهان العلم التطبيقى ، أو قل العلم والتكنولوجيا على الترتيب . والتكنولوجيا بلا علم ، أو العلم التطبيقى بلا علم أساسى ، هو كصندوق بلا مفتاح ، ويظل المفتاح فى يد الغرب ، ونظل عالة ، ويظل تقسيم العمل تقريبا كالآتى :

العضل لنا ، والعقل لهم فالمشكلة ليست النقل فحسب ، فهو وسيلة لا هدف ؛ الهدف هو أن نصل الى نقطة البدء الذاتى ، لا الاكتفاء الذاتى والدولة العصرية هى فى النهاية دولة الخلق لا النقل ، والتأصيل لا التقليد .

المجتمع المصرى والدولة العصرية

اذا كانت الدولة العصرية لا تقوم على النواحى المادية وحدها كالعلم والتكنولوجيا والانتاج والقوة ، وانما بعدها أو قبلها على النواحى اللامادية كالشخصية والنفسية الجماعيتين أو الطابع القومى والأخلاقيات والروحيات ، فكيف يقف ، وأين يقع ، مجتمعنا المصرى من مفهوم الدولة العصرية هذا ومتطلباته ، وكيف يصل اليه ويحققه ؟

لنستدرك أولا أنه اذا كان المقصود بالدولة جهاز الحكم اى الحكومة ، فليست الحكومة العصرية ـ على الفور ـ هى الدولة العصرية ، رغم أن دور الحكومة كان دائما خطير الشأن فى كيان مصر عموما . وانما المطلوب هو الجذور ، تربية جذور العصرية ، العصرية من أسفل ، من القاعدة ، جنبا الى جنب مع العصرية من

أعلى ومن القمة . والشعب هو الرافعة الحقيقية أولا وأخيرا . **دولتنا العصرية هى التى يقصد بها المجتمع والحكومة معا ، اى كل ما على رقعة أرض الوطن وداخل الحدود ، أو بتحديد أقطع الدولة بمفهومها فى علم الجغرافيا السياسية .**

فاذا بدأنا من أسفل ومن الماديات المحسوسة ، فثمة مشاكل ومعوقات قومية لا يتصور قيام الدولة العصرية ما بقيت أو اذا أهملت . **مشكلة السكان،** افراط السكان ، أولاها بكل تأكيد ، وهى تثير قضية عامة أخرى فى الدولة العصرية هى قضية الكم ضد الكيف . مدار مشكلة تعصير الدولة هو بالتشبيه الانجليزى كيف يرفع المرء نفسه الى أعلى من رباط حذائه ؛ ولكنا فى مصر مشكلتنا اسوأ : كيف نرفع أنفسنا من رباط حذائنا ؛ وساقانا غائرتان فى الرمل أو الطين !

ان مستوى المعيشة المرتفع شرط لازب للدولة العصرية ، بمثل ما أن هذه تمكن للمزيد منه . فأنت لن تحصل على شعب عصرى متفتح ، متمرس بثمرات الحضارة وانجازاتها ، متحرك فى العالم الواسع بالاسفار، واع بالاختلاط والاحتكاك ، الا اذا وفرت له مفاتيح العصرية وفرصها وامكانياتها ، وكل هذا لا يأتى مع الفقر ولا يتأتى الا بحصة وقوة الانفاق عند المواطن العادى ، **أى الا بمتوسط دخل قومى مرتفع .** وعلى سبيل المثال، فنحن الآن من أقل العرب متوسط دخل ، سواء منهم البتروليون وغير البتروليين . ان آفاق الحضارة وطاقاتها وفرص المعاشرة يكبتها ولا نقول يئدها عندنا طوفان التناسل والتكاثر . وهنا تأتى خطورة الضوابط غير المادية فى خلق الدولة العصرية : فلن نتعصر ما دامت مثلنا الاجتماعية والتقليدية هى عبادة **«الحياة الجديدة»** قبل **« الحياة الجيدة »** ، أو مجرد الحياة قبل مستوى الحياة . وضبط النسل شرط مسبق لدولة العصر، وهى نقيض دولة الفقر .

وهذا ما ينقلنا الى مشكلة مجاورة توا ، هى **مشكلة ريفنا** المنسية أو المنسى . أنت لا تحتاج الى علم عالم لتدرك أنه وهم واهم اى حديث عن الدولة العصرية اذا هو أغفل ريفنا المتخلف ، الأمى ، المغلق ، البدوى ، شبه البدوى ولا نقول شبه البدائى ، بكل أمراضه العضوية والاجتماعية . انه المشكلة الأم . كيف تهز

رأى فى الدولة العصرية
تحقيق فكرى أعده محمد بركات

«لا أتصور أن يضار مواطن فى دولة عصرية بسبب لونه أو دينه أو عقيدته»

نجيب محفوظ

فى تصورى أن الدولة العصرية المنشودة يجب أن تتوفر لها مجموعة من المقومات التى أرى انه لا يمكن أن تتحقق بدونها :

ـ أولا : على المستوى السياسى يجب أن تتوفر مقدمة سياسية أساسية تتلخص فى خدمة حقوق الانسان .. تلك الحقوق التى تبدأ بالحرية .. حرية الفرد فى اختيار الحاكم ونظام الحكم .. وحريته فى اختيار العقيدة .. ثم حريته فى النقاش والحوار وابداء الرأى .. وبصفة عامة لابد من اشتراط وجود جميع الحريات التى نادت بها الثورة الفرنسية فيما عدا حرية التملك .. لانها فى نظرى يجب أن تستبدل بايمان عميق بالتضامن الاجتماعى أو الاشتراكية . ولذلك فاننى أعتبر توفر جميع الحريات الديمقراطية فيما عدا هذه الحرية لا يكفى لاقامة دولة عصرية .. حتى ولو كانت هذه الدولة هى الولايات المتحدة الأمريكية بكل ثقلها العلمى والمادى .

ـ ثانيا : على المستوى الاجتماعى .. أرى أن الدولة العصرية يجب أن تخلو من اى تعصب لأسباب عنصرية أو دينية أو حتى عقائدية . فانا لا يمكن أن أتصور أن يضار مواطن فى دولة عصرية بسبب لونه أو دينه أو عقيدته .

ثالثا : يجب أن تقوم هذه الدولة العصرية بشكل عام فى مجالات الادارة والصناعة والتجارة وغيرها على أساس سليم من التفكير العلمى . بمعنى أن تسود روح العلم لا العلم وحده فى كل نشاط انسانى يتصل بحياة الفرد أو الأسرة أو المجتمع .

هذا الجسم الثقيل ، البطىء الحركة ، وتضخ فيه العصرية وتنفخ من روح العصر وتبث حبوب اللقاح الحضارية فى تضاعيفه وخلاياه ؟

ان نسبة سكان الريف لدينا هى الثلثان بالتقريب ، ونسبة الأمية ثلاثة الأرباع ، اى أننا شعب من الفلاحين للآن ، ومصر بهذا قرية واحدة كبرى ، قرية شديدة الاستطالة تترامى على جانبى شارع رئيسى واحد هو النيل ، وتضم فى وسطها وقلبها ـ العاصمة القاهرة ـ نواة واحدة كدوار العمدة من مبانى المدن وشبه حياة المدن . **ومشكلة الدولة العصرية هنا باختصار هى كيف تتحول هذه القرية الواحدة الكبرى الى مدينة واحدة عظمى** . المشكلة اذن مشكلة تحضير وتمدين ، ومطلوب « ثورة حضارية » تشمل الاقتصاد والاجتماع والأخلاق والعادات ... الخ . مطلوب أن ننقل القرية الى مستوى المدينة .

ولكن لأننا عاجزون عن أن ننقل المدينة الى القرية ، وذلك لأننا بعقلية بيروقراطية مركزية متخلفة نؤمن بأن مصر هى القاهرة ، فان الريف نفسه ينتقل الى المدينة ـ بالهجرة . والهجرة من الريف قد تكون ضارة فى بعض الأحيان وفى بعض الآراء ، ولكنها على علاتها قد تكون مفيدة ـ أو اهون الشرين ـ فى مصر . اذ ما البديل لتحريك ورج وخلخلة هذا الجسم الراكد الخامل الغليظ ؟ ان نسبة كبيرة من مدننا لا تمثل ـ وظيفيا ـ تجمعات انتاجية حقيقية ، ولكنها على الأقل وبالنسبة الى الريف تجمعات حضارية ، وطفح الريف فى المدن يوسع بذلك ، وبرغم أخطائه ، دائرة الحضارة النسبية .

واذا كنا ـ **مع السد ـ على عتبة عصر كهربة الريف** ، فان عصر ميكنته لا ينبغى أن يتخلف ، فان فتح هذا باب البطالة المخيف ، فما هو فى الحقيقة الا كشف عن بطالة مقنعة مخيفة أكثر ومزمنة أطول ، مما يعود فيؤكد لنا حقيقة الحلقة المفرغة من التخلف التى نعيشها . ولكنه يؤكد أيضا أن الحل هو الدولة العصرية . كيف ؟

لننظر حولنا أولا الى دورة التطور الحديث فى الدول العصرية . فى الوقت الذى يتزايد الانتاج السلعى زراعيا وصناعيا الى درجة التخمة فى المجتمع العصرى ، نلاحظ للغرابة والتناقض ـ بل لا غرابة ولا تناقض ـ

وهنا يجب أن تشجع البحوث العلمية فتخضع الادارة فيها لتقسيم العمل على أساس منهج علمى متكامل .. ويتم توزيع التلاميذ وطلاب العلم على مختلف التخصصات العلمية بمعنى أن يكون هناك تخطيط علمى فى التعليم نفسه .

وفى هذه الدولة يجب أن تعالج كل حركة فى المجتمع على أساس العلم المناسب.. ليس العلم البحت وانما التطبيق العلمى .. وهذا يعنى أن المريض ـ مثلا ـ يجب أن يعالج بعلم الطب لا بالحجاب .. وأن التطور الزراعى لا يبدأ فى اجتهاد الفلاح فى الحقل وانما فى بحث العالم فى المعمل .

ولكى يأخذ العلم حقه فى مثل هذه الدولة يجب أن تبحث احتياجاته المالية أولا وقبل كل شىء .. ثم توزع بنود الميزانية الأخرى بعد أن يكون التعليم والعلم قد أخذ حقه كاملا .

بعد هذا أعتقد أن الدولة العصرية هى الدولة التى تنظر الى نفسها باعتبارها خلية فى جسم البشرية .. جزء من كل .. ولهذا كان على هذه الدولة أن تنفصل عن المفهوم القديم للدولة المنطوية المغلقة فتغير من مضامين مفاهيمها عن الوطنية وعن جملة نشاطاتها حتى تبلغ درجة من الحكمة تعرف بها حقيقة الدور الذى يجب أن تلعبه لتكون على انسجام مع الأسرة كلها فتخطط ـ مثلا ـ لسياستها الزراعية والصناعية والتجارية على النحو الذى يستلهم وضع الدولة بالنسبة للعالم .



وهناك لتحقيق كل هذا ضمان أول وأخير هو الدستور الذى يضعه الشعب بقوته الذاتية .. هذا الدستور الدائم الذى يجب أن يحيط هذه الدولة بسياج منيع من الضمانات الدستورية والقانونية .

وأعتقد أن الخطوات الأولى نحو هذا الهدف ستتم مع الانتخابات الأولى التى تتم الآن من القاعدة الى القمة وفى خلال الدستور الذى سيضعه المؤتمر العام للقوى الشعبية .

ان نسبة المشتغلين بحرف الانتاج نفسه تتضاءل الى نوية صغيرة بقدر ما هى صلبة . ومجتمع الدولة العصرية هو الآن ، فى الجزء الأكبر من قطاعاته العاملة ، **مجتمع خدمات وتبادل** (الحرف الثالثة كما تسمى) وذلك تحقيقا لأكبر قدر من الرفاهية والترفيه والتسهيلات الحضارية للمواطن العادى . والسبب ان الحضارة العصرية بالعلم والتكنولوجيا رفعت معدل انتاجية العامل الواحد الى درجة مذهلة .

فى مصر يعمل نحو ثلثى القوة العاملة فى الزراعة .وفى الولايات المتحدة يقدم ٣ – ٤ ٪ من مجموع السكان الكلى أو نحو ٦ – ٧ ملايين نسمة ، يقدمون الغذاء – بسخاء ! – لنحو ٢٠٠ مليون نسمة ، ثم يبقى فائض سئل يتحكمون به فى سوق العالم بل فى سوق سياسة العالم . والنسبة المماثلة فى السويد هى ٦٪ ، وفى هولندا ٩ – ١٠٪ .

ولسنا نتطلع لمثل هذه الطفرات والمستويات بالقطع ، ولكنا لن نقترن من الدولة العصرية الا اذا صفينا جزءا من هذا الخزان الضاغط من اهل الزراعة والريف . ولا مفر للمدن من أن تمتص ذلك التصريف ، ولا داعى للجزع حين نرى يوما أن نصف أبناء مصر مثلا سكان مدن ، ففى العالم بلاد تصل الى ٩٠٪ فى نسبة المدنية وحياة المدن ، ونحن نعيش فى عصر المدن ، وفى يوم ما سوف يصبح الريف الاستثناء لا القاعدة على وجه هذا الكوكب .

لكن السؤال : كل هذا وغيره ، كيف ؟ ها هنا نعود **الى دور العلم والتكنولوجيا** . اننا دولة صغيرة ، ليست غنية بمقياس المساحة أو الموارد الطبيعية ، هذا عدا ارث الماضى التراكمى الرهيب من التخلف . لكن اليابان رد بليغ : فالمعجزة اليابانية ليست فيما حققت فحسب ، ولكن فيما حققت بمواردها الطبيعية الشحيحة نسبيا ! مفتاح المعجزة ، مع ذلك ، يكمن فى طبيعة التطور الذى أحدثته الثورة التكنولوجية عموما . فلعل اخطر نتائجها وانقلاباتها كما يحدثنا الجغرافى جون كول أنها أثبتت أن الموارد الطبيعية لم تعد هى كل شيىء فى التنمية الاقتصادية والمادية ؛ **العلم والتكنولوجيا هما اليوم « المورد » الأساسى والأخطر فى عملية التقدم والحضارة . وبدلا من الحتم الجغرافى العتيق ، خلق العلم والتكنولوجيا حتما بشريا كاسحا غلابا !**

واذا كانت بلادنا ، ككثير من البلاد النامية أو المتخلفة ، فقيرة فى الموارد ، فمن الممكن أن تصبح غنية بالمواهب . **فالموهبة – موجهة علميا الى العلم – أثمن ما يملك الوطن ، والعلم استثمار بشرى ، أرفع وأربح استثمار . وما دمت قد قلت العلم فقد قلت التعليم ، واذا قلت التعليم فقد قلت الشباب** . ولهذا فلابد من ثورة كاملة واعادة توجيه لنظمنا التعليمية ابتداء من الأجيال الصاعدة ، محورها العلم ، العلم العملى ، الأساسى والتطبيقى ، ومثلها احترام العمل اليدوى وتقديره . ويكفى على مستوى القاعدة هذا ، أن نتذكر دور المدرسة العليا Hochshule فى ألمانيا منذ بسمارك ، والكلية التكنولوجية Technical College فى بريطانيا منذ الانقلاب الصناعى .

أما على مستوى القمة ، **فلابد من انقلاب جذرى يزلزل كل نظرتنا وتقييمنا للعلم** . نحن بحاجة الى جيش كامل من العلماء ، والعلماء الممتازين المبرزين الأصلاء بالمستوى العالمى ، ولدينا الفائض البشرى الضخم الذى يوفر الخامة لمثله . ولكن النواة المتواضعة حجما ونوعا التى نملك اليوم أبعد ما تكون عن هذا الهدف . فلماذا ؟ لأن انتخابنا الاجتماعى ، مجموع مثلنا ومعاييرنا وقيمنا ونظراتنا الاجتماعية ، انتخاب غير علمى ، انتخاب تقليدى سابق لعصر العلم ، فلا يعطى العلم أو العمل قيمته الاجتماعية التى يتناسب طرديا مع وظيفته الاجتماعية . انه بأمانة انتخاب مضاد .

فحين نصل فى مجتمع الى وضع كالآتى : العلم مفيد جدا للمجتمع ، ولكنه غير مفيد تماما للعالم ، فقد وصلنا الى طريق مسدود . **نريد أن نقول انه لا علم بلا علماء ، والذى يصنع العلم هم العلماء ، ولكن العلماء ليسوا مجرد مادة خام للعلم أو حتى قوة محركة ، ليسوا مجرد طاقة أو وقود أو أوتوماتونات مسخرة للمجتمع ، وانما هم زبدة المجتمع وطليعته** . واذا كان العصر عصر العمل الجماعى وعمل الفريق فى العلم ، فهذا لا ينفى أن العلم يحتاج الى الحافز . لقد تفوقت الولايات المتحدة ، وكذلك الاتحاد السوفيتى ، على أوربا علميا وتكنولوجيا لأنهما كانتا أسبق الى التخلص مبكرا من النظرة التقليدية العتيقة شبه الاقطاعية ، شبه الكهنوتية الى العلم ، والتى تضع العالم راهب علم فى مكان وسط تقريبا بين رجل الدين ورجل الحياة .

أما فى مصر ، فنحن ما زلنا نعيش فى عصر رجل السياسة والقانون ، ورجل الادارة والبيروقراط ، لا فى عصر رجل العلم والمخطط والتكنوقراط . وما زلنا ننظر الى العلم والعالم على أنه وظيفة فوق المتوسط فى السلم الاجتماعى . ولهذا وبسيميائية رجعية عجيبة ومخربة ، نجد العلم وظيفة طاردة ، بيئة طرد بشرى ، يخرج منها العلماء الى وظائف أخرى أكثر اغراء وجذبا . نحن نشكو من ظاهرة تسرب العقول braindrain. التى بدأت تمتد الينا لحساب أمريكا ، وننسى أن بين ظهرانينا هجرة أخطر وأشد تخريبا : هجرة وخروج

العلماء من مراكز العلم الى المناصب التنفيـذية ، من البحث الى الادارة . أما لماذا ، فلأن الهـرم مقلوب ببساطة .

لقد آن لنا أن ندرك ونعترف أن العلم ــ صـانع العصر ــ هو قمة العصر ، وآن له أن يصبح قمة السلم الاجتماعى وقائده . لندرك بوضوح وقبل فوات الوقت أن **التكنـولوجيا فوق الادارة** ، وان **العـلم فوق التكنولوجيا** ، وأنه مباشرة صنو السياسة . فالعلم عمل قيادى عمـل سـياسى بالدرجة الأولى ، ولو أنه تخطيط حيث السياسة تنفيذ . ليكن شعارنا اذن ، وصولا الى الدولة العصرية ، هو ببساطة « **العلم فوق الجميع** » ، وهو شعار تطبقه فعليا ان لم يكن حرفيا بالضرورة كل دول الكتلة الاشتراكية الواعية .

ولكن لا يكفى أن تتغير نظرة المجتمع الى العلم من الخارج ، يجب أيضا أن تتغير نظرة مجتمع العلم نفسه من الداخل . فأولا ، لا بيروقراطية فى العلم ــ ولا كهنوت كذلك . لا يمكن أن يكون العلم بالأقدمية ، أوبالأقدمية المطلقة ، فليس أخطر شيىء على العلم من حكم الشيوخ gerontocracy فى بعض الأحيان ومن الناحية الأخرى ، فليس هذا دعوة الى حكم الشباب ، الذى قد يكون أحيانا ، فى العلم كما فى سائر مجالات الحياة أخطأ وأخطر من اسوأ **أشكال** حكم الشيوخ ؛ والتحمس للشباب من أجل الشباب وحده قد يكون هستيريا العصر التى ربما تهدد بأن تحوله الى عصر المراهقين. انما المطلوب حكم الجدارة والكفاءة meritocacy كما يسميه الكاتب الانجليزى يانج (M. young, Riseof the Meritocracy, 1961) . الموهبة ، موهبة الخلق والابتكار والأصالة ــ وفى العلم ، كالفن، موهبة ــ الموهبة والعمل هما كل شيىء . ومن هنا فلم تعـد تكفى المستويات العلمية المحلية ، بل المستوى العاطى القمى أصبح ضرورة ، ولابد من التفرغ الجاد، فالعلم لا يقبل شريكا .

كذلك لابد أن نطلب العلم والتكنولوجيا أنى وجدا فى العالم ، بتفتح عام وفى عدم انحياز علمى غرار عدم انحيازنا السياسى . واذا كنا فى الماضى نعتمد على العلماء الأجانب مثلما كنا نعتمـد فى التحضـير الاجتماعى أو الاحتكاك الحضارى على الجاليات الأجنبية ، وكان هؤلاء وأولئك قد صفوا مع الاستعمار ، فلا زال بديلا ضروريا أن نكثر من البعثات العلمية الطويلة المدى والمدة الى الخارج على اوسـع نطاق ممكن عكس ما يظن البعض ، لأن هذا (بغض النظر عن ظروفنا الاقتصادية الراهنة والعابرة) مفتاح حيوى لا نفتاحنا على العالم، وبغيره نتهدد بأن نصبح مجتمعا محدود الأفق ، قليل الخبرة الخارجية ، مجتمعا « نباتيا » ، لا أقصـد الغذاء وانما ارتباط جذورنا بالأرض وعدم الحركة الواسعة الطلقة فى العالم الكبير .

غير أنه بعد هذا كله ، ليس بالعلم وحده تبنى الدولة العصرية ! شخصية المجتمـع ؛ العقلية العصرية ؛ النفسية العصرية ؛ انماط السلوك الجماعى ؛ اخلاقيات العمل اليومى ؛ شيىء ــ الى جانب الميكنة الصناعية ــ من « الميكنة » الاجتماعية أعنى الانضباط أو الموضوعية فى علاقات العمل والمعاملات بدل العشوائية والشخصية والتواكلية المتميعة ؛ الاحساس الذاتى بالمسئولية والصلابة واحترام الوقت ؛ قدرات وأخلاقيات التنظيم الجماعى« وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب ، بل وضع الرجل المناسب لنفسه فى المكان المناسب بلا حقد ولا تحايل؛ عبادة العمل بدلا من الكلام والمظهرية المثرثرة ، فالدولة العصرية دولة الفعل لا القول ، ونحن قد أصبحنا أمة شعارات ، وأخشى ما نخشى أن تتحول الدولة العصرية بدورها الى مجرد شعار ؛ العقلية العلمية المتفتحة ، غير الريفية ، غير الجزرية insular ، غير المغلقة التى تتقبل الجديد ولا تتحمس ضد غير المألوف والابتعادات البكر ؛ المجتمع المتطلع الطموح غير المحافظ ، غير الداجن ، غير المنمط stereotyped ، الذى لا يئد أو يسحق كل طفرة تبدو غريبة ولا يعدها بدعة أو هرطقة ؛ الانضباط فى سلوكنا وقيمنا ؛ تقبل النقد والنقد الذاتى الصارم ومواجهة عيوبنا العديدة بصراحة ، فما أشد ما نحب أن نجامل أنفسنا ونرى منها الجوانب المضيئة فقط حتى اصبحنا شعبا راضيا عن نفسه قانعا أكثر مما ينبغى ، ولا نقول فى تبلد نوعا ما ؛ حرية الفكر والرأى للتعبير عن هذا النقد الذاتى ، الديمقراطية الأصيلة يعنى ــ كل هذه وكثير غيرها ضرورات شرطية فى التغيير الاجتماعى والحضارى حتى نحقق المواطن القوى فى الدولة القـوية والمجتمـع القـوى مع الحكومة القوية .

ان العصرية هى المعاملة أيضا ، وهى الدين بالتالى ان شئت . ومثل هذه الأخلاقيات الجماعية والروحيات والمعنويات والجوانب اللامادية عموما هى بمثابة النظام العصبى الحاكم أو النسيج العصبى المتغلغل فى كل رقعة من جهاز وجسم الدولة العصرية ، وهو بدونها يبدو كآلة هائلة معقـدة ولكنها مفككة . وبعض ظن هذا الكاتب أن الشيىء الذى اختلف واختص به اليابانيون فكانت طفرتهم العصرية النـادرة هو بالدقة غرابة أخلاقياتهم وتقاليدهم المشهورة ، غرابتها ــ أعنى ــ فى الدقة والتنظيم والاحترام والجديد والتفانى .. الخ . بل لعل هزيمة يونيو عندنا أن ترتد الى غياب مثل هذه الشروط أكثر منها الى التخلف التكنولوجى البحت بالمعنى المباشر ربما ، وهى فى النهاية لا بديل عنها حتى تحقق مصر المواطن العصرى الذى يعيش فى مجتمـع عصرى فى ظل دولة عصرية .

جمال حمدان

«الدولة العصرية - في رأيي - تعني دولة العقل دون العاطفة»

د. حسين فوزي محمد

ما أيسر الاجابة عن هذا السؤال الذى يقول ما هو تصورك للدولة العصرية ؟ أو لم يفاجأ العالم بعد الحرب الكبرى الأولى بخلخلة شديدة فى الفكر السياسى انتهت فى أوربا الى قيام الدولة الفاشستية فى أوائل العشرينات ، فالدولة النازية (الرايخ الثالث !!) فى أوائل الثلاثينات . وثمة من قد يضم النظام الستالينى الى النظامين الفاشستى والنازى .

بيد أن عيوب النظام الستالينى الذى يتحمل وزره فرد بعينه ـ كما يتحمل وزر الفاشستية موسولينى ، والنازية أدولف هتلر ـ قد يفسره ـ دون أن يلمس له العذر قيام دولة عصرية مؤسسة على أفكار تقدمية تمثل تطور الفكر الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، فيما انتهى الى ما يعرف بالحل الاشتراكى لشئون المجتمع المتحضر . وأن هذا التطور التقدمى لا فى مقاومة عنيفة من الرأسمالية ، بالمؤامرات والحرب التطويقية المباشرة والسافرة ، والدعاية السافلة ، واقامة « الحزام الصحى حول روسيا الشيوعية ، مما اضطر معه الاتحاد السوفيتى الى حماية نظامه بوسائل غاية فى العنف ، لمدافعة المحاولات الرأسمالية الاجرامية للقضاء عليه .

وشاءت حتمية التاريخ ـ أو سخريته ـ أن تقف الدول الرأسمالية الى جانب الاتحاد السوفيتى وأن تجتمع كلمة هؤلاء وأولئك على استئصال الشر الفاشستى، والبربرية النازية ، من أصولهما . وأن يعود فضل النصر النهائى على دول العدوان الى الجيش السوفيتى فى الشرق وجيوش الدول الرأسمالية فى الغرب .

وكان من المنتظر ـ أو من غير المنتظر بالأولى ! ـ أن يدوم الحلف ، أو أن ينتهى بتطور الرأسمالية نحو صور معتدلة من الماركسية ، لولا رسو فى العقيدة الرأسمالية ، وبقايا الهيلمان الاستعمارى والامبريالى فانقسم العالم عقب الحرب العالمية الثانية الى معسكرين ، وأقام تشرشل فى خياله المريض شيئا سماه « الستار الحديدى » وراح ترومان يهدد بما يملكه من سلاح ذرى ظنا منه أن الاتحاد السوفيتى لم ولن يتمكن من انشائه .

كل هذا شأنه أن يجعل الاجابة على الاستفسار شديدة الوعورة الا أن مجلة « الفكر المعاصر » قصرت استفسارها على « تصور » المجيب للدولة العصرية ، لا كحقيقة ماثلة بل كامل يرتجى .

وحتى التصور لم يعد سهلا فى مواجهة الكتلتين المتناحرتين التى انقسم اليهما العالم ..

وقد يمهد الطريق الى الاجابة أن « نتصور نجاح القوة الثالثة التى سعى اليها البانديت نهرو والماريشال تيتو ، وانضم اليهما فى باندونج جمال عبد الناصر ، وكانت لنا الأمل المرجى فنقول :

الدولة العصرية هى مواءمة حكيمة وموازنة تعادلية بين الرأسمالية كنظام عتيق مقضى عليه بالزوال ان لم يتطور ، وبين الاشتراكية كنظام حديث وتقدمى ، لا يوجد أدنى شك فى أن العالم يخطو نحو تحقيقه ، ان لم يكن فى القرن العشرين ، ففى القرن الأول بعد العشرين .

ومعنى المواءمة والتعادلية هنا « أن يكون ديدن الدولة العصرية : السلمية » ، بل أكثر من هذا أن تلتزم الحياد التام . والحياد يفرض عليها أن

تأخذ بكل جديد خير فى النظامين المتعارضين ، وبقــدر ما يتفق وقدراتها الفكرية والاقتصادية والاجتماعية .

والدولة العصرية فى رأيى تعنى « دولة العقل دون العاطفة » ويبدو أن اعتياد الناس فى القطاع المتقهقر من العالم ، على اعتبار الدولة مخلوقا حيا يأكل ويشرب ويتعبد ، ويحب ويكره ، ويتناسل ويتعارك ويتصالح ، جعلهم يخلطون بين الدولة كنظام أو كيان ، يقــوم على قواعد وصفية ، وبين أفراد الدولة كمخلوقات عاقلة حساسة تجرى عليها سنن الحياة فى صورها المادية والروحية .

ذلكم خلط فى التفكير ، أدى ويؤدى الى كل ما عركه العــالم ، وما ينزل به من مصائب . أقرب دليل عليها النظر الى ما يحل بالدول عندما يتولى أمورها أفراد يحــركونها تبعا لنزواتهم ومطامعهم . وليس لنا أن نحاسب الشعوب القــديمة ولا شعوب العصور الوسطى ولا من جاء بعدها ، فمن عانوا أحكام الممالك والامبراطوريات والجمهوريات حتى مطلع القرن الماضى . فتلك أزمان غابرة لم تتعد شعوبها المراهقة الا قليلا .

نلاحظ فى العصور الحديثة أنه كلما ألقيت مقاليد الأمور الى فرد بعينــه ، أو الى أسرة مالكة أو الى أوليجاركية دون روابط من القوانين السليمة والدساتير الديمقراطية الصحيحة ، آل هذا الى شر الدواهى والأجن ، سواء كان ذاك حكم الهابسبورج أو الهوهنز لرن ، أو نابليــون الثالث ، أو موسولينى أو هتلر .. أو حتى المارشال بيتان !

ولا أعرف فى العصور الحديثة سوى فردين استطاعا أن يجنبا بلادهما ببراعة عجيبة مصارع الشهوات الحربية ، والتوسعية . وهذا لا يعنى بالطبع قبول الشعب لنظامهما . كل ما فى الأمــر أنهما ، ومن على شاكلتهما عرفوا مدى قدرتهم وقدرة شعوبهم ، فمدوا أرجلهم على قد لحافهم .

الدولة العصرية فى تصورى هى نظام أشبه بالنظام الاتحادى فى سويسرا . فهذا نظام مستتب الديمقراطية ، كاملها . يكاد يعــود بها الى أساسها فى الديمقراطية الأثينية . يشعر الزائر ، أو المقيم هناك ، بأن الكلمة للشعب حقا فى صغار الأمور وكبارها على السواء وقد ساعدها أمران :

أولهما : أنها دولة صغيرة وسط أوربا مصدر ثرائها العقل وحده : وما ينجح العقل فى تحقيقه .



وثانيهما : أنهــا حققت حيادها الكامل ، ونجحت فى اقنــاع دول الأرض بأن من مصلحتها جميعا احترام الحياد السويسرى فاذا أردنا أن نعــرف معوقات الدولة العصرية بعد كل ما ذكرنا لم يبق أمامنــا ســوى الاشــارة الى الأحــكام السرمدية المعروفة من اقامة ميزان العدالة فوق كل شىء ، وكل شخص والحرص على الأخلاق الفردية والاجتماعية ، واشاعة الطمأنينة والسلام ، والدفاع عن اقتصاديات الفرد والمجتمع ، واشراك المجموع فى الخير العام : اقتصادا وصحة وتعليما ومتاعا . وفرض الواجبات على الجميع ، كل بحسب ما يؤديه . وجعل الحــرية الفردية الكاملة أساسا لا يحد الا بحدود حرية الآخرين ، وخير المجموع .

والدولة العصرية الى هــذا ، تعنى تحقيق الرقى الفكرى والوجدانى لكافة المواطنين ، كل بحسب ما يستطيعه ، أو ما يطيقه ، أو ما يحبه ، وترجمــة ذلك أن تكون مرافق الدولة كلهــا مؤسسة على ما وصل اليه العــالم المتقدم من قدرات علمية وتكنولوجية ، وأن يحظى الجميع بالمتاع العقلى والوجدانى فى دنيا الفكر والفن والأدب .

الدولة العصرية هى نتاج تفاعل الثورتين الاشتراكية والتكنولوجية

الوحدة العربية ضرورة العصر

دكتور عصمت سيف الدولة

ـ ١ ـ

لا يكون الحديث عن علاقة الوحدة العربية بالدولة العصرية مفهوما الا اذا كان تعبير ((الدولة العصرية)) ذا دلالة محددة أو ـ على الأقل ـ الا اذا حدد كل متحدث ما يعنيه بالدولة العصرية . بغير هذا قد يرفض الحديث لمجرد الاختلاف الكامن بين ما يتصوره الكاتب وما يتصوره القارىء من مفهوم الدولة العصرية . عندئذ يكون الحوار بين الكاتب وقارئه عبثا . ولما كنا لا نريد أن يكون حديثنا عن الوحدة العربية والدولة العصرية عبثا فانا بادئون بما نعتقد ـ اجتهادا ـ أنه تحديد لمفهوم الدولة العصرية وذلك بالقدر الذى يلزم ، ويكفى لايضاح العلاقة بين الوحدة العربية والدولة العصرية ، راجين أن يصبر القارىء على ما قد يبدو له من تعريفات لفظية لا أكثر ، فان أكثر أسباب الفرقة الفكرية يرجع الى أن المتحاورين يستعملون ذات الألفاظ للتعبير عن معان جد مختلفة فيختلفون ، أما نحن فغايتنا أن نتفق .

إنه لمأزق تاريخي للأبد لمن يريد الحياة أن يخرج منه ، من العزلة إلى التجمع ، من التفرد إلى الاتحاد ، من التجزئة إلى الوحدة

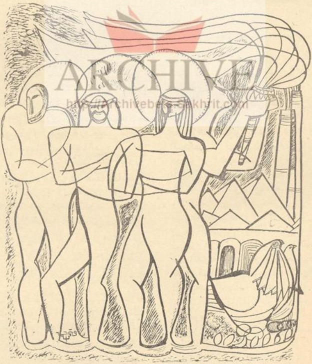
الدولة العصرية دولة منسوبة الى عصر تمثله .. ولما كان التاريخ سلسلة من العصور المتتابعة **فان لكل عصر دولته العصرية** .

والدولة العصرية التى نعنيها فى هذا الحديث هى دولة عصرنا الراهن . وهكذا نتخلص دفعة واحدة من جاذبية البحث عن خصائص الدولة العصرية فى نوعين من الدول : **أولهما تلك الدول التى كانت مثال التفوق فى عصرها طبقا لمقاييس ذلك العصر** . وهى جاذبية ملحة بحكم ان قد كانت لنا يوما الدولة العربية الاسلامية التى ظلت عصرا كاملا رمزا للتقدم الانسانى . هناك جذورنا الحضارية وتراثنا التاريخى ، ولكن التاريخ لا يعيد نفسه ، وغاية الجذور أن تمدنا بعصارة لازمة للمقدرة على الاثمار الحضارى ، غير أن كل ثمرة بنت أوانها . كذلك الدولة التى يستهدفها النضال العربى ستكون دولة العصر الذى نعيش فيه مع انها امتداد لتاريخنا الخصيب . **النوع الثانى هو تلك الدولة المثالية التى نتصورها تحت تأثير أحلامنا وأوهامنا ، ونلفق لها عناصر من أمانينا دون أن يكون لهذا التصور المثالى مبررات من واقعنا الموضوعى وقوانين التطور فى هذا العصر** . انها الدول التى لا نعرف كيف نبنيها لأن متطلبات بنائها التطور فى عصرنا الراهن .

بهذا تصبح السمات التى يجب أن تجتمع لدولة ما لتكون دولة عصرية **سمات موضوعية مصدرها حقائق العصر ذاته وليس الاختيار التحكمى** . فواقع العصر — اذن — هو موضوع بحثنا عن خصائص الدولة العصرية . غير أن العصر ذاته حقبة تاريخية تتعايش فيها ، وتتعاقب ، دول مختلفة التكوين السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، متباينة الغايات ، متنوعة الحركة ولو كان فى كل منها شىء من روح العصر . وهذا يعنى اننا لا نستطيع أن نختار دولة بعينها نموذجا للدولة العصرية . **أن الدولة العصرية لا تستمد خصائصها من مدى مطابقتها لهذه الدولة أو تلك بل من المميزات العامة للعصر ذاته** . وهى مميزات يمكن معرفتها عن طريق الدراسة المقارنة للعصور المتتابعة كمراحل تاريخية انسانية وليس من الجوانب التى تستهوينا من حياة بعض الدول المعاصرة . مؤدى هذا اننا عندما نتحدث عن الدولة العصرية نعنى بها الدولة التى تحمل ذلك الطابع الذى يميز عصرنا عن العصور السابقة .

فما الطابع المميز لهذا العصر ؟

لقد أسمى ((**عصر البخار**)) عندما بدأ باكتشاف طاقة البخار المحركة وبذلك تميز عن كل العصور من قبله بتوليد الطاقة صناعيا بعد أن كانت الانسانية تعتمد على الطاقة المتاحة تلقائيا بالقوة البشرية أو قوة الدواب أو قوة المياه والرياح • ثم لم يلبث حتى أسمى ((**عصر الذرة**)) عندما كسر الحاجز الذى كان مستقرا فى كل العصور بين المادة والطاقة فاستطاع أن يحول كلا منهما للآخر وأن يستعمل كليهما . ثم أسمى ((**عصر الفضاء**)) عندما تجاوز الأرض بحثا عن مجالات جديدة فى العالم الخارجى . وأسمى ... الخ . انه عصر متميز بمنجزات مادية وفكرية واجتماعية لا حصر لها فلكل من تستهويه احدى منجزاته أن يسميه باسمها ، **فهو عصر الصناعة** ، وهو **عصر الديمقراطية** ، وهو **عصر الاشتراكية** ... الخ . الا أن دراسة تلك المنجزات تكشف لنا حقيقة جديدة . انها منجزات ذات دلالة مشتركة هى : انتقال البشرية من عصور كان طابعها « العام » خضوع الانسان لقوى الطبيعة والظروف الاجتماعية وقبول ما تؤدى اليه حركتها التلقائية ، الى عصر — هذا العصر — **طابعه « العام » تسخير الانسان لقوى الطبيعة واستعمالها فى تحقيق غايات يحددها ، وسيطرته على ظروفه الاجتماعية وقيادتها الى المصير الذى يختاره . من هنا نستطيع أن نقول بشكل ((عام)) اننا نعيش عصر سيادة الانسان.**



هذا الذى يميز عصرنا لا يرجع الى امتياز ابناء هذا العصر على اسلافهم من أبناء العصور السابقة امتيازا طبيعيا فى الخلقة أو الذكاء فلا زالت المجتمعات الانسانية مجتمعات من ذات بنى الانسان ، ولا يرجع الى ان الطبيعة قد منحت هذا العصر امكانيات لم تكن كامنة فيها من قبل فما زالت الطبيعة بعناصرها كما كانت يوم أن وجدت لأول مرة . ولكن هذا التميز يرجع بصفة اساسية الى الطريقة أو «المنهج» الذى يتناول به الانسان ما تطرحه الطبيعة والظروف الاجتماعية من مشكلات . فبينما بددت عصور سابقة قرونا كثيرة تلتمس فيها التغلب على مشكلاتها فى متاهات الميتافيزيقا ، أو تتجاهل تلك المشكلات هروبا الى احلام المثالية ، أو تهدر طاقاتها فى دوامة التجربة والخطأ ، اهتدى عصرنا الى « العلم » منهجا سويا لفرض ارادته على الطبيعة وعلى الظروف الاجتماعية معا فتميز به وامتاز . **فهو عصر العلم ، عصر المنهج العلمى فى التفكير والتدبير والعمل** . وآية هذا ان أيا مما أنجزه الانسان فى هذا العصر ، وكل ما أنجزه من تطور صناعى أو اجتماعى وتميز به هو — فى التحليل الأخير — ثمرة طبيعية للمنهج العلمى.

ذلك هو المميز الأساسى لعصرنا فيما نعتقد .

— ٢ —

والمنهج ليس خلقا فى ذاته بل طريقة للخلق . ليس مستوى معينا من التطور بل أسلوبا للتطور . والمنهج العلمى هو معرفة القوانين الطبيعية والاجتماعية التى تضبط حركة الأشياء والظواهر والمجتمعات واستعمال تلك القوانين استعمالا واعيا لتطوير وصياغة الظروف الطبيعية والاجتماعية الى حيث غاية التطور الانسانى : اشباع حاجات الانسان المادية والثقافية المتزايدة أبدا . فهو من ناحية ينفى المثالية التى تتطلع الى تحقيق غايات الناس عن غير الطريق الذى تسمح به القوانين التى تحكم الظروف . وهو من ناحية أخرى ينفى المادية التى تتوقع من الظروف ان تؤدى الى مايريده الانسان بدون تدخل واع لقيادة حركتها . وهو من ناحية ثالثة ينفى تعليق مصائر الناس على مصادفات النجاح خلال التجربة والخطأ . ومع هذا فانه يبقى منهجا خاصا « بكيفية » التطور لا « بمستوى » التطور . فاذا قبلنا هذا مميزا للنشاط الانسانى فى هذا العصر ترتبت عليه نتيجتان هامتان :

أولاهما : تكون الدولة عصرية بقدر ما تنتهج الأسلوب العلمى فى ادراك مشكلاتها وفى تدبير أمورها وفى تخطيط سياستها ، فلا تحكمها ولا تحدد أغراضها ولا تتحكم فى سياستها النزعات المثالية أو المادية أو التجريبية .

ثانيتهما : ان عصرية أية دولة غير متوقفة على مدى ما حققه فعلا — فى تاريخ معين — على طريق التقدم . فحتى الدول المتخلفة والنامية تستطيع أن تكون دولا عصرية اذا أخذت نفسها بالمنهج العلمى فى حركتها نحو تعويض مراحل التخلف لتلحق بالسابقين .

باب العصر — اذن — غير مغلق دون أية دولة تريد أن تدخل منه الى التقدم مهما تكن العقبات التى تقوم على طريقها مادامت تنتهج الأسلوب العلمى فى تخطى تلك العقبات . وبالتالى فاننا — نحن العرب — نستطيع أن نكون دولة عصرية . ان هذا يتوقف علينا . على كيف نفكر وكيف ندبر وكيف نعمل . ولأننا نستطيع أن يكون حديثنا عن الدولة العصرية ذا مبرر وذا فائدة . ولأن الأمر يتوقف علينا يكون حديثنا عن العلاقة بين الوحدة العربية والدولة العصرية دعوة الى الانطلاق على طريق مفتوح — الطريق الوحيد — وليس تجريدا فكريا .

فما العلاقة بين الوحدة العربية والدولة العصرية ؟

— ٣ —

اننا لا نستطيع أن ندرك علاقة الوحدة العربية بالدولة العصرية ادراكا علميا الا اذا عرفنا القوانين التى تحكم التطور الانسانى فى عصرنا الراهن على المستويين : الطبيعى والاجتماعى ، وتحدد اتجاه ذلك التطور .

والأمر فى منتهى الوضوح على مستوى علاقة الانسان بالظروف الطبيعية التى يعيش فيها . فمنذ امد غير قصير كفت الطبيعة ، أو عجزت ، عن اشباع حاجات الانسان بما تمنحه تلقائيا . وتجاوزت البشرية عصور الصيد والرعى والهجرة وراء مصادر الثروات الطبيعية بل أنها تكاد تتجاوز — أو تجاوزت — مرحلة الزراعة بعنصريها القديمين : الأرض والفاس . ولم تعد انتاجية الأرض متروكة لما هو كامن فيها من اسباب الخصوبة ، أو لما

يرويها من مياه الأمطار ، بل أصبح تصنيع الزراعة طريقا لتخصيبها وريها وحرثها ورفع انتاجها كما ونوعا على وجه لم يعرفه الزارعون فى أى عصر . وفى غير الزراعة لم يعد الانتاج الطبيعى يشكل نسبة تذكر فى اقتصاديات الدول فى هذا العصر . حتى الأسماك أصبحت لها مزارع صناعية تتكاثر فيها وتنمو طبقا لمخططات تحدد مقدارها وأنواعها . **وهكذا أصبحت الصناعة هى وسيلة انتزاع المواد الخام ومعالجتها وتشكيلها وتحويلها الى بضائع استهلاكية وأدوات للخدمات والثقافة تتفق كما ونوعا مع احتياجات الانسان المتعددة المتجددة .** أصبحت الصناعة هى الدولة العصرية منظورا اليها من حيث هى مؤسسة اقتصادية . أصبحت الحياة العصرية حياة مصنوعة فى كلياتها وجزئياتها فى ضرورياتها وكمالياتها ، فى منطلقاتها وغاياتها .

وليس التصنيع مجرد مصانع بل بناء علميا له متطلباته وقواعده .

فمن أجل التصنيع ، وفى خدمته ، لابد من أن تتوافر امكانيات مادية بالغة الضخامة والتنوع من المواد الخام ومصادر القوة المحركة . لم تعد الصناعة تحويلا أو تشكيلا لمادة واحدة من مواد الطبيعة ، **بل أصبحت أية سلعة محتاجة الى مئات الموارد الطبيعية والكيماوية وآلاف العناصر التحويلية المساعدة وما لا حصر له من المواد المكملة** لتصبح فى مثل ابرة الخياطة التى لا يأبه بها أحد .

ومن أجل التصنيع وفى خدمته لابد من توفير أكبر قدر من المتخصصين فى فروع الصناعات المختلفة المؤهلين لانشاء المصانع المدربين على تشغيلها وصيانتها وتجديدها . ومن هنا كان ذلك الصعود المذهل فى عدد الجامعات والمعاهد المتخصصة ومراكز التدريب والتأهيل المهنى ، المسخرة جميعها لخلق تلك الثروة القومية من الفنيين والعمال المهرة .

ومن أجل التصنيع وفى خدمته قامت فى عصرنا تلك الظاهرة التى لم يسبق لها وجود فى أى عصر . انها اعفاء مجموعات غير قليلة من أكثر أبناء الشعب تفوقا وامتيازا فى عملية الانتاج الفعلى وتفرغهم للبحث العلمى . لقد أصبح مسلما ان التصنيع لا يمكن ان يقوم ويستمر بدون أن تحضر له وتقوده طليعة متفوقة من العلماء المتفرغين لمجرد البحث والابتكار والابداع والتجريب العلمى . انهم فئة خلاقة توضع تحت تصرفهم — من ناحية — مراكز عديدة للبحوث وأسباب الثقافة وأدوات البحث ومعامل التجريب بدون قيود مالية تشل مقدرتهم على الابداع وبدون خوف ينس مقدرتهم على مواجهة مخاطر الفشل فى التجارب العلمية ، ويعفون — من ناحية أخرى — من هموم البحث عن متطلبات حياتهم الخاصة وتأمين مستقبل عائلاتهم بما يوفره لهم المجتمع من أسباب الحياة والأمن .

ومؤدى هذا كله أنه اذا كان التصنيع أحد الاتجاهات المستقرة للتطور فى هذا العصر ، فانه لا يتحقق بالتمنيات والأحلام بل انه اتجاه تصاحبه — بحكم الضرورة العلمية — اتجاهات عديدة أهمها توفير الامكانيات المادية والعلمية والبشرية والمالية اللازمة لانشاء دولة صناعية عصرية .

— ٤ —

واذا كان هذا واضحا فقد يكون أقل منه وضوحا تلك الاتجاهات السياسية والاجتماعية التى تحدد مسيرة العلاقات الانسانية داخل الدول ، وفيما بينها ، والتى استلزمها الاتجاه الى دولة الصناعة من أجل الرخاء ، وأصبحت بحكم ارتباطها العلمى به قانونا لما يجب أن تكون عليه سياسة أية دولة حتى تكون دولة عصرية .

ونحن نتكلم عن الدول المتحررة من القهر الخارجى والقهر الداخلى ، فان الدول المحتلة ملحقات لدول المستعمرين والدول الديكتاتورية اقطاعيات للمستبدين ، وهذه وتلك أينما وجدت من مخلفات عصور العبودية السابقة التى لن تلبث أن تنقرض ، لتبقى الدول المتحررة جديرة — وحدها — بأى حديث عن الدولة العصرية كيف تكون .

فمن حيث عناصر تكوين الدولة (الاقليم والشعب بوجه خاص) صاحب الثورة الصناعية اتجاه ثابت نحو النمو بحكم ضرورة **توفير أكبر قدر من المواد الخام فى اوسع رقعة جغرافية وأكبر رصيد من القوى البشرية المنتجة .** ومن هنا كانت حركة التصنيع الى عهد قريب مصحوبة بتوسع استعمارى غايته الاستيلاء — بالقهر — على أرض جديدة ومنابع جديدة للثروة وقوة بشرية جديدة لازمة كلها للتقدم الصناعى فى الدول الاستعمارية . فلما ان انحسر الاستعمار تحت ضربات حركات التحرر **اتجهت الدول الصناعية الى البحث عن التكامل الاقتصادى عن طريق الاتفاقات الثنائية أو الجماعية أو الأسواق المشتركة .** وهكذا أخرج

طابع العصر الدويلات والدول الصغيرة من سباق التقدم ، واصبحت عمليات التكتل والتجمع والتوحيد والاندماج تمثل المنهج العلمى فى السياسة الدولية لاية دولة عصرية . وآية هذا أننا على أى مستوى نظرنا الى العلاقات الدولية المعاصرة ، وعلى أى موضوع ادرنا البحث فى هذه العلاقات ، وجدنا كتلا سياسية ، أو كتلا عسكرية ، او كتلا اقتصادية ، أو كتلا تجارية ، أو كتلا نقدية او كتلا مذهبية .. الخ . وتتجمع كل كتلة حول دولة كبرى أو تتجمع كل كتلة لتخلق من نفسها وحدة دولية كبرى ، اى للحصول على المقدرة العسكرية أو الاقتصادية أو التجارية ٠٠ الخ اللازمة موضوعيا وعلميا للبقاء والتقدم طبقا لمنطق العصر والتى تتجاوز امكانيات اية دولة منفردة .

اتجاه التطور فى تركيب الدولة يتجه — اذن — من نقطة العزلة الى التجمع ، التفرد الى التكتل ، التجزئة الى الوحدة ، الدولة الصغيرة الى الدولة الكبيرة .

ومن ناحية المضمون الاجتماعى للدولة ، طرح التصنيع السؤال : لمن تكون تلك المنتجات التى يخلقها الانسان بالصناعة ؟ ان تكنولوجيا التصنيع حسمت الأجابة : لم يعد هناك من يستطع أن ينتج بذاته أو يستهلك بذاته ، بل بقدر أو بآخر يسهم — أو يجب ان يسهم — كل فرد فى المجتمع فى عملية الانتاج بما يقدمه من عمل . وبقدر أو بآخر يحتاج كل فرد فى المجتمع الى انتاج الآخرين ٠ ان الحياة الاجتماعية القائمة على قاعدة من الصناعة الحديثة قد أكدت بدون حاجة الى اية مبررات فلسفية ان كلا من الانتاج والاستهلاك ذو سمة اجتماعية . انها ليست قضية أى فرد بل قضية الجميع ، وليست مشكلة اية فئة بل مشكلة المجتمع . وهكذا أصبحت أية سياسة داخلية لأية دولة عصرية ملزمة بأن تنطلق من قاعدة أولية هى ان الاقتصاد القومى ذمة مشتركة . وقد قلبت هذه القاعدة وظيفة الدولة راسا على عقب ، أو عدلتها فاستوت على ما يجب أن تكون . فانطوت فى هذا العصر صفحة الدولة السلبية . **انقضت الى غير رجعة دولة الشرطة التى تحافظ على الأمن ولا تقحم نفسها فى الشئون الاقتصادية .** وبقدر أو بآخر تتدخل كل الدول — بدون أى استثناء — فى توجيه النشاط الاقتصادى ، ابتداء من التدخل عن طريق البنوك المركزية وتغيير سعر الصرف ، والحماية الجمركية ، والضرائب التصاعدية الى التدخل المباشر لادارة الاقتصاد القومى طبقا لتخطيط اشتراكى شامل .

وهكذا يتجه التطور داخل الدول من نقطة التدخل المحدود الى الادارة الشاملة محددا مسيرة التاريخ فى هذا العصر من الراسمالية الى الاشتراكية .

بناء على هذا ، يمكن القول بأن **الدولة العصرية التى تتجه كل الدول — بقدر أو بآخر من معدل السرعة — الى تجسيدها هى « الدولة الكبرى الصناعية الاشتراكية » .**

فأين نحن من هذا كله ؟

من أشق الأمور محاولة اثبات البديهيات ٠ ومن البديهى — بعد ما قلناه — أن العناصر اللازمة لتكون لنا تلك الدولة الصناعية الاشتراكية الكبرى التى يتجه اليها التطور فى هذا العصر ، غير متوافرة **ولا يمكن توافرها ماديا الا بوحدة الوطن العربى وتكامل الثروات الطبيعية الكامنة فيه ، وبشريا الا بوحدة الأمة العربية وتكامل الكفاءات المبعثرة فيها .**

ان كثيرين لا يجادلون فى هذا ، اذ من الصعب انكار أن الاضافة مقدرة مضافة ٠ ولكن كثيرين أيضا لا يرتبطون عليها نتيجته البديهية ، المنطقية ، الحتمية : اذا كانت الوحدة العربية لازمة — لزوما علميا — لتكون لنا دولة على النمط الذى تفرضه ظروف العصر الذى نعيش فيه ، قادرة على البقاء والتقدم ، قادرة على ان تبنى صناعة حديثة ، قادرة على ان تحمى ما تبنيه ، قادرة على ان تحقق الاشتراكية رخاء وحرية. الخ ، **فان أية دولة عربية أقليمية تكون بذاتها عاجزة — عجزا علميا — عن ان تكون لهاتلك المقدرات ، أى عاجزة عن أن تكون « دولة » حقيقية فى هذا العصر .**

ومن المؤسف حقا أننا ندفع أثمانا باهظة للمعرفة ثم لا نتعلم . واكثر ما يدعو الى الأسف ان يتولى اعداء امتنا تلقيننا الدروس فلا نفطن ٠ دعونا من الدول العربية المستعمرة أو التى تدور فى فلك الاستعمار . أفليس من حقنا على أنفسنا أن نتساءل لماذا تعجز بعض الدول العربية المتحررة عن الاستفادة من الثروات الطبيعية الكامنة أو المتدفقة من أرضها الا بالقدر ، وبالشروط التى تقررها الدول الكبرى ؟ لماذا تدفع بعض الدول العربية التى تحاول التصنيع تكلفة فادحة لكل مصنع يقام ولماذا تتوقف محاولات التصنيع على قبول ، واستمرار قبول ، الدول الكبرى ؟ لماذا تتعثر بعض الدول العربية التى

تحاول بناء الاشتراكية فى تحقيق وعود الرخاء ألا اذا أمدتهـــا بالخبز اليومي احـدى الدول الكبرى ؟ ... بل لماذا كلما شـددنا الأحزمة على البطون ، وحشدنا الجهود ، فتقدمنــــا خطوات محدودة على الطـريق الى التقـدم نكتشف انها خطوات معدودة تتولى بعـــدها واحدة أو اكثر من الدول الكبرى وصنائعهـــا قطع طريقنا بالعدوان الاقتصادى أو بالعدوان المســلح ؟ .. ولماذا نضطر ونحن ندافع عن قضايانا المصرية العادلة الى مداورة ومداهنة ونفــاق الدول الكبرى ؟ ولمــاذا بالرغم من استعدادنا لقبـول التضـحيات وبالرغم من الجهود التى نبذلها لا نسـتطيع أن نزعم ان القرارات النهائة التى تمس وجودنا ذاته غير متوقعة على ارادة الدول الكبرى ؟

ألف لماذا ... فلماذا لا نتعلم ؟

ان ادانة أعـدائنا وكشــف مخططـــاتهم العدوانية وفضح نواياهم الاستعمارية لا يجدى شيئا كثيرا ، فالصراع بين الأمم أحد معـــالم هذا العصر . ولا يمكن أن نتوقع من أعدائنا أن يصبروا علينـــا حتى نقوى على ردعهم . ولن يردعهم السباب وتهديد الأغانى . أولى من هـذا أن ننتبه الى أن قوانين التطور فى هـذا العصر لا تسمح لمثـــل الدول والدويلات والامارات والمشيخات ... الخ العربية بأن تبقى أو بأن تبنى أو بأن تتقـدم . ان كياناتها السياسية ذاتها عقبات على طريق التقـدم ودســاتيرها الاقليمية قيود على مقـــدرتها على الانطلاق . والتجزئة القائمة عليهـــا هى مقـابرها . وغدا أو بعد غـد سيدفنها التاريخ . وبين الغـــد وما بعده ستدفع ـ كما دفعت من قبل ـ الثمن الفادح لوقوفها ضد تيار التاريخ وتجاهلهـا لمنطق العصر .

ان هذا ليس حكما علينا وحدنا ، بل هو حـكم على كل الدول الصغرى فى العـــالم . **انه مأزق تاريخى لابد لمن يريد الحياة أن يخرج منه . من العزلة الى التجمع ، من التفرد الى الاتحاد من التجزئة الى الوحدة** ... وعلى كل دولة أن تختار لنفسها والا فلن تغنيها فرحة الأطفال بالاستقلال والأعلام والأناشيد وتبادل

«كانت الدولة العربية دولة عصرية ، ويجب أن نعيد بناء مقوماتنا الحضارية فى نفوسنا »

د. رشاد رشدى

الدولة العصرية لها فى رأيى عدة مقومات أولها أنها تقوم على العلم .. لا بمعنى التكنولوجيا ولكن بمعنى الروح العلمية التى يجب أن تسود أجهزة الدولة المختلفة والتى يجب أن تتسم بها نظرة الأفراد الى الأشياء ..

والروح العلمية تعنى الوعى بالهدف والتخطيط من أجل بلوغه واقامة الصلة دائما بين السبب والنتيجة وأهم من هذا كله النظرة الموضوعية .

ففى الدولة الحديثة الأساس الذى ينبنى عليه تقييم العمل هو قيمته الموضوعية بصرف النظر عن شخص العامل وصلته بنا أو صلتنا به .. والمجتمع الذى لا يؤمن بالقيم الموضوعية للأشياء مجتمع تنعدم فيه القيم عامة اذ أن أى شىء يصبح مثل أى شىء آخر وما دام المقياس الذى نقيس به الأمور هو الهوى الشخصى وبذلك تفقد الناس ثقتها فيما يحدث حولها وتضعف الحوافز وتعم الفوضى .. وانعدام القيم الموضوعية هو أسوأ ما يمكن أن يصاب به مجتمع ما و لذلك فهو دليل على التاخر مهما بلغ هذا المجتمع من الثراء ومهما انتهج لنفسه من مناهج اجتماعية أو سياسية .

السفراء ومقاعد هيئة الأمم المتحدة ... وهل أغنت عنا شيئا يوم ٥ يونيو المشئوم ؟

كل هذا بديهى ولكن المشكلة ليست هنا . مشكلة بناء الدولة العصرية فى الوطن العربى تكمن فى كيف يمكن من واقع التجزئة تحقيق الوحدة العربية .

— ٦ —

لقد قلنا من قبل ان أية دولة تكون عصرية بقدر ما تنتهج الأسلوب العلمى فى ادراك مشكلاتها وفى تدبير أمورها وفى تخطيط سياساتها فلا تحكمها ولا تحدد أغراضها ولا تتحكم فى سياستها النزعات المثالية أو المادية أو التجريبية ، وان عصرية أية دولة غير متوقفة على مدى ما حققته فعلا وقلنا أن المنهج العلمى هو معرفة القوانين التى تحكم التطور واستعمالها استعمالا واعيا . وعرفنا ان قوانين التطور فى هذا العصر تحتم **« دولة الوحدة الاشتراكية »** مصيرا للأمة العربية اذا كنا راغبين فى البقاء والتقدم فى عصر الدول الكبرى الصناعية والاشتراكية .

مؤدى هذا جميعا **ان «العصرية» فى الوطن العربى تتوقف ، وجودا وعدما ، على الموقف من « دولة الوحدة الاشتراكية »** . ولما كان كل موقف يعبر عن اتجاه فان الاتجاهات فى الوطن العربى تقاس من حيث هى عصرية او متخلفة ، رجعية أو تقدمية ، بمدى استهدافها « دولة الوحدة الاشتراكية » أو انحرافها عنها . **ولما كان كل اتجاه ذا منطلق، فان المنطلقات فى الوطن العربى تكون عصرية تقدمية بقدر ما هى قومية ، وتكون متخلفة رجعية قدر ما هى اقليمية .**

وينطبق هذا على المنطلقات والمواقف والاتجاهات الفكرية والحركية .

كما ينطبق على منطلقات ومواقف واتجاهات الدول والأحزاب والجماعات والأفراد .

ذلك لأنه يكشف عن مدى علمية أى منطلق أو موقف أو اتجاه .

فمتخلفون رجعيون — اذن — كل الذين يجسدون الأقليمية فكرا أو حركة ، الذين يخصون دولة التجزئة بولائهم ، الذين يقيسون مشكلاتهم بمعايير اقليمية ، ويعتمدون فى حلها على ادوات أقليمية ، ويستهدفون فى حركتهم اغراضا أقليمية . لا ينفى عنهم التخلف والرجعية ما يستهدفون ولو استهدفوا ان

ومن مقومات الدولة الحديثة أيضا روح الخلية أو التعاون الأصيل الذى ينبع من نظرة الناس الى الأمور وتكوينهم النفسى والخلقى فاذا آمن الفرد بالقيم الموضوعية للاشياء استطاع أن يدرك مكانه ومكان غيره فى المجتمع .. وبذلك يعيش الناس فى تعاون طبيعى من أجل بناء يقيمونه معا بدلا من أن يعيش كل منهم منفردا عن الآخرين لا يستطيع النظر الى أبعد من موضع قدميه كما تعيش البهائم .

والحرية والديمقراطية — وكلاهما فى رأيى شىء واحد — من مقومات الدولة الحديثة فالروح العلميةوالقيم الموضوعية التى هى أساس الدولة الحديثة تنهار اذا لم يمارس الناس الحرية والديمقراطية .. وقد تصيب الدولة شيئا من النجاح التكنولوچى ولكنه فى عدم وجود الحرية لابد وأن يكون نجاحا مؤقتا ..



والسبيل الى الوصول الى الدولة العصرية لا يمكن أن يكون الا بالقضاء أولا على العقلية الريفية وهى العقلية المسئولة فى المجتمعات المتاخرة عن انتشار روح الشلل وانعدام القيم الموضوعية .. والسبيل الى ذلك هو اقامة المجتمع الصناعى .. ولكن هذا وحده للأسف لا يكفى .. فلابد من أن ندرك القيم الحضارية التى يقوم عليها المجتمع الصناعى وهذه مسئولية المثقفين .. ومسئوليتهم أيضا ربط الحاضر بالماضى فنحن لا نستطيع أن نتخلى عن الماضى ولا يجب أن نفعل ذلك .. لقد كانت الدولة العربية دولة عصرية بكل مقوماتها الحضارية .. وهذه المقومات هى التى يجب أن ندركها ونعيد بناءها فى نفوسنا .. فبعض هذه المقومات لم ير العالم مثيلا لها حتى فى أكثر الدول عصرية .

يقيموا فى اقاليمهم دولا كبرى صناعية واشتراكية ، ذلك لأنهم عندئذ مثاليون يستهدفون مالا تسمح قوانين التطور فى هذا العصر بتحقيقه لأنهم لا يملكون المتطلبات التى تفرضها تلك القوانين لوجوده .

وعصريون تقدميون ـ اذن ـ اولئك الذين يجسدون القومية فكرا وحركة ، الذين يخصون الأمة العربية بولائهم ، الذين يقيسون مشكلاتهم بمعايير قومية ، ويعتمدون فى حلها على ادوات قومية ويستهدفون فى حركتهم دولة الوحدة الاشتراكية . لا ينفى عنهم العصرية والتقدمية أن يبدءوافىاقاليمهم بناء الصناعة والاشتراكية ، ذلك لأنهم وهم يبنون ينتهجون العلم أسلوبا للبناء فلا يجىء بناؤهم بديلا عن دولة الوحدة الاشتراكية ولكن خطوة اليها ، وهم فى هذا يلتزمون قوانين التطور فى هذا العصر فهم قادرون على تحقيق ما يستهدفون .

ومتخلفة رجعية الاحزاب الأقليمية ولو كانت اشتراكية .

وعصرية تقدمية القوى القومية الاشتراكية .

فليكن ، ولكن كيف تتجسد العصرية فى الواقع ؟ كيف تصبح العصرية حركة فعلية فى الوطن العربى ؟

ـ ٧ ـ

اما الدول العربية فتكون عصرية بقدر ما تتحول من دول زراعية الى دول صناعية ، وبقدر ما تعمل على القضاء على الرواسب الأقليمية التى خلقتها التجزئة ، وبقدر ما تحد من نموالاتجاهات الأقليمية الفكريةوالسياسية، وبقدر ما تلتحم مع باقى الدول العربية على المستويات الثقافية والفنية والاقتصادية والعسكرية بقصد تسهيل مولد دولة الوحدة الاشتراكية . نقول بقصد تسهيل مولد دولة الوحدة الاشتراكية لننفى العصرية عن اتجاهات خبيثة تريد ان يكون التقارب ، والالتقاء ، والتعاون ، والتضامن العربى بديلا عن الوحدة العربية أى تكريسا للتجزئة وتدعيما للأقليمية . غير أننا لا نستطيع ان نتجاهل ان طريق العصر مسدود على الدول العربية . ذلك لأن الطريق الىالوحدة العربية ينتهى بالغاء وجود الدولة العربية التى تسير عليه لحساب وجود دولة الوحدة الاشتراكية . ولما كانت الدولة ، أية دولة ، عبارة عن قوى ومصالح مرتبطة بالسلطة التى تمثلها الدولة ، فان المتوقع الا تتنازل تلك القوى عن مصالحها ولو لحساب دولة الوحدة ، وأنها لن تقبل فى نهاية المطاف الغاء وجودها بارادتها . ولسنا فى حاجة الى الاستشهاد بقوى قامت وعاشت باسم الوحدة فلما ان تحولت الى دولة اصبحت عقبة فى سبيل الوحدة . مؤدى هذا أن الدول العربية لا يمكن ان تكون دولا عصرية الا بقدر محدود فى مرحلة محددة على المستوى الداخلى (**بدء التصنيع والاشتراكية**) وعلى المستوى الخارجى (**التعاون العربى**) أما ما يتجاوز هذه البداية (**وحدة الموارد الطبيعية والقوى البشرية فى دولة الوحدة**) فمصطدم بوجودها ذاته . ومن هنا أصبح قيام الدولة العصرية فى الوطن العربى منوطا بقوة أخرى غير قوة الدول الاقليمية . أنها قوة الجماهير العربية التى تدفع الدول العربية على الطريق الى الوحدة والاشتراكية ثم تكون قادرة ـ من حيث أنها غير مرتبطة بسلطة الدولة الأقليمية ـ على الغاء الوجود السياسى الأقليمى واقامة دولة الوحدة الاشتراكية .

غير ان مقدرة الجماهير العربية ذاتها على تحقيق الدولة العصرية فى الوطن العربى متوقفة بدورها على مدى التزامها المنهج العلمى فى حركتها . فهى ان اكتفت باجترار آلامها متوقعة ان تؤدى الظروف العربية بتطورها التلقائى الى قيام دولة الوحدة الاشتراكية بدون ان يحرك تلك الظروف ويقودها تنظيم طليعى منبثق من الجماهير ذاتها ، تكون قد وقعت فريسة للمادية الفاشلة . وهى ان اكتفت بترديد أحلامها متوقعة ان تسقط الأقليمية وتقوم الوحدة بتنظيمات جماهيرية أقليمية تكون قد وقعت فريسة المثالية العقيمة .

فلا يبقى امامها لكى تنجح فى اقامة الدولة العصرية فى الوطن العربى الا ان تكون هى حركة جماهيرية عصرية . وهى لا تكون كذلك الا ان تكون اداتها لصنع المستقبل مجسدة لهذا المستقبل . فتخلق تنظيمها القومى الذى يلغى فى ذاته التجزئة تنظيما وقيادة . ويؤكد فى حركته الوحدة فيقود نضال الجماهير العربية فى كل انحاء الوطن العربى . ويلتزم غايته القومية فيناضل ، حيث يناضل ، وتحت كل الظروف طبقا لاستراتيجية واحدة فى اتجاه واحد نحو غاية واحدة : دولة الوحدة الاشتراكية .

بمجرد ان يقوم هذا التنظيم القومى نكون قد أصبحنا أمة عصرية ، لأننا نكون قد التزمنا منهج العصر ، والعصرية كما قلنا منهجللتطور وليست مستوى للتطور . وعندما نكون أمة عصرية نستحق ان تكون لنا دولة عصرية .

عصمت سيف الدولة

ميتافيزيكا الرجل والمرأة للفنان چورچيو دوشريكو وفيها يتضح أثر العصر الآلى على العلاقة الانسانية .



«إن جزءًا من تفكيرنا مازال يقف عقبة أمام المنهج العلمي».

د. عبد العزيز الأهواني

فكرة المعاصرة ولفظ العصرية والعصرى مما تثار حوله شبهات وتخلط به مفاهيم تحتاج الى شيء من الأناة والتريث والمراجعة ولعلنا نتذكر كثيرا من الروايات الهزلية التى صور فيها موليير محاولة بعض الأفراد أن يتخذوا شارة جماعة من الجماعات أو زى طبقة من الطبقات وكيف تهكم بهم وأشار الى فهمهم المحدود المقيد بالمظاهر الخارجية. وأحسب أننا أيضا حين نتحدث عن الدولة العصرية والمجتمع العصرى ونحن ننظر الى ما نسميه بالعالم الثالث أو الوطن العربى أو الجمهورية العربية المتحدة ينبغى أن يخلص هذا اللفظ من الشوائب وأن يتجرد من الشبهات فليست المعاصرة ولا العصرية هى الشكل الخارجى أو المظهر ينقل عن مجتمعات نعتبرها متقدمة أو متطورة لكى تلبسه وتتزيا به المجتمعات التى تعيش فى نطاق حضارات أخرى أو التى تحمل وتحتفظ بميراث قديم لها .

العصرية بغير شك هى ملاءمة بين حاجات المجتمع وبين تطورات الحياة وكان أسلافنا من القدماء يذكرون لفظ الزمان فى هذا المجال فيقولون الناس أشبه بزمانهم منهم بآبائهم وكأنهم يلمحون فكرة التطور الذى يصيب المجتمعات . وقد عبر ابن خلدون فى مقدمته عن « تبدل الأحوال » فيما يتصل بالدول واعتبر أن مصدر هذا التبدل هو أن الدولة الجديدة تحتفل بقدر مما ورثته ثم تضيف اليه قدرا جديدا يتفق مع واقع زمانها فيحدث التبدل والتغير الذى كان يسير فى عصره سيرا وئيدا بطيئا .

ونحن فى عصرنا الحاضر أشد تنبها الى هذا التطور لأنه يعنى بخطوات أسرع أو هو يركض ركضا شديدا ولكن يتبقى مع هذا وجوب التفرقة الحازمة والحاسمة فيما بين تطور يمس المظاهر وتغير يعيب الصميم فالفتنة التى وقع فيها العالم الثالث بالنظر الى الحضارة الأوربية فى القرن الماضى جعلته ردا لشعور « بالنقص » يعنى بالناحية الخارجية أكثر من عنايته بالناحية الباطنية أو الداخلية وجعلته يتعثر حين ينقل نظما فى مجال التعليم والسياسة والفن والثقافة ويحاول ملأها فلا يتم له التساوق والتجاوب بين المضمون وبين الشكل .

فالدولة العصرية فى مفهومنا الذى نتطلع اليه هى الدولة التى تستطيع أولا أن تستفيد بالمنهج العلمى ثم التى تستطيع ثانيا أن تفجر طاقاتها وقدراتها بصورة شاملة تعم الجماعة كلها وتبرز دور الجماهير العريضة مشاركة فى حاضر المجتمع ومستقبله ثم هى ثالثا الدولة التى تستطيع أن تقيم الاتزان بين ماضيها ومستقبلها بحيث تتضح عندها الرؤية الصحيحة لهذا المستقبل والرؤية الصحيحة لذلك الماضى . ثم أخيرا هى الدولة التى تستطيع أن تشعر بدورها الحضارى فى تاريخ البشرية كاملا وفى بناء مستقبل الانسانية ومعنى هذا كله أن العصرية لا تقاس بالزى الخارجى ومعناه أيضا أن مقياس العصرية لا يكون بالوقوف أمام الجماعات البشرية فى مجال التقدم التيكنولوچى والاستكشاف العلمى فذلك مالا يتهيأ للمجتمعات كلها ولا ينقص من ثقافة وحضارة شعب ولا ينفى عنه العصرية ألا يطلق أقمارا صناعية

أو يفجر قنبلة ذرية أو يسافر أفراده فى رحلات فضائية لأن هذه كلها أمور أصلها ومنبعها الايمان بالمنهج العلمى والشعور الكامل بسيطرة الانسان على مصيره أما نتائجها أو آثارها المادية فلا تتهيأ الا لدول كبيرة لها من الموارد الاقتصادية ما تستطيع أن تعبئه فى مجال التطبيق للنظريات العلمية .. واذن فلن ينقص من عصريتنا بقدر كبير أو صغير من تقاليدنا وتراثنا ما دام هذا القدر حيا متصلا بواقعنا العملى محققا لذواتنا ولن ينقص منها الا نقف فى الصف الأول حين يتحدث المتحدثون عن الاختراع والمخترعات لأن المقاييس الحقيقية للعصرية هى ما ذكرناه فى المنهج العلمى والشمول الاجتماعى والاحساس بالتطور البشرى وحمل المسئولية تجاه الانسانية كلها .

أما سبيل تحقيق هذه الدولة فانى أميل الى الحديث عنه من زاوية اهتمامى ذلك لأننا حين نتحدث عن العصرية وما فى معناها من الرقى والتقدمية سنجد وجهتى نظر كان لهما من مثلهما من الفلاسفة والمفكرين .. وجهة النظر المثالية كما تسمى فى الاصطلاح الحديث والتى ربما اخذ هيجل نموذجا لها وهى التى تنظر الى أن الفكرة سابقة على العمل وأن المعنى متقدم على المادة ووجهة النظر الأخرى التى تعكس الأمر فتجعل السبق للواقع المادى وأنه أصل التطور وهى الفكرة التى يمثلها المذهب الماركسى على اختلاف بين مدارسه فى مدى هذا السبق .

ولست أخوض فى هذه القضية وانما أتجه فى تصوير العقبات الى ما ألمسه واقعيا فى حياتنا العقلية والثقافية وفى صلاتى بالجماعات التى أعيش بينها فاذا نظرت بعين الأمور فى هذه الزاوية وجدت أن جزءا من تفكيرنا نتيجة لعصور الركود والتخلف والضعف الثقافى الذى مرت به أمتنا يميل أو يجنح الى ما نستطيع أن نسميه « بالقدرية » وان كان مدلول هذا اللفظ عند المتكلمين من القدماء عكس مدلوله عند المحدثين . نريد بالقدرية نوعا من الشعور بالجبر وعدم الاختيار أو ضعف فرص الاختيار أمام الأفراد والجماعات وهذه الناحية فى نظرى تمثل أخطر ما يتعرض له مجتمعنا العربى من ضعف الارادة ونقص التصميم وعدم الثقة بالتخطيط واهتزاز معنى قدرة الانسان وسيطرته على مستقبله وهى التى تقف عقبة كئودا أمام المنهج العلمى الصحيح فيما يتصل بالتفكير النظرى والعقلى وهو الموقف الذى تعرض له المجتمع الأوربى خلال القرون الوسطى والذى كان المناضلون فى عصر النهضة يعملون جاهدين على تبديده وعلى تأهيل ما أسموه بالعقلانية . وأحسب أن المثقفين فى مجالات الثقافة المختلفة وعلى اتساع ميادين النشاط الفكرى ينبغى أن يكونوا واعين بهذه الحقيقة بل ينبغى فى نظرى أن يكونوا ملتزمين حين يكتبون ويتكلمون ويخطبون أو يؤلفون بحيث لا تتسرب مثل هذه الافكار الى نفوس القارئين والسامعين أو على الأقل بحيث يكشف ويلقى الضوء على هذه القضية حتى يتأصل المنهج العقلى والأسلوب العلمى فى تفكير الأفراد والجماعات .. تلك هى وجهة النظر عن الزاوية الشخصية التى أشهدها وأراقبها لدى من أعايشهم من الناس تلامذة أو أقرانا بل وأساتذة أيضا وان كنت قد أشرت الى ظروف تاريخية وان كان غيرى يستطيع أن يشير الى ظروف واقعية معاصرة فالعبرة فى هذا المجال ليست فى تقصى الأسباب وان يكن ذلك مهما وضروريا وانما العبرة التى أستخلصها هى فى تشخيص هذا الواقع الذى أشعر كعامل فى ميدان الثقافة أننى يجب أن أتوفر وأن يتوفر زملائى على اصلاحه وتغييره وازالة آثاره ما استطعنا الى ذلك سبيلا .





للديمقراطية مفهوم جديد

دكتور أحمد صادق القشيرى

تستخدم الدراسات اللغوية الحديثة لفظ « الديموقراطية » نموذجا يكشف عن مدى تنوع المفاهيم الانسانية وخضوعها لقوانين التطور الاجتماعى . وقد تبنت منظمة اليونسكو دراسة هذا الموضوع منذ مؤتمرها الثانى المنعقد فى ديسمبر عام ١٩٤٧ حيث عهدت الى طائفة من العلماء بمهمة اعداد دراسة مستفيضة عن مفاهيم الديموقراطية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وما تولد عنها من اختلافات ايديولوجية جعلت السلام الشامل حلما بعيد المنال . وقد نشرت فى عام ١٩٥١ نتيجة تلك الأبحاث فى مؤلف ضخم من ٥٤٠ صفحة أخرجه الأستاذان رتشارد ماكيون R. Mckeon و شتاين روكان S. Rokkan تحت عنوان الديموقراطية فى عالم متوتر وتمكنت مجموعة من الأساتذة النرويجيين تحت اشراف كبيرهم آرنى نايس A. Naess على تحليل وتأصيل حصيلة المعلومات التى تجمعت من تحقيقات منظمة اليونسكو وقامت فى عام ١٩٥٦ بنشر مؤلف بعنوان : الديموقراطية من ناحيتى الأيديولوجيا والموضوعية

Democracy, ideology and objectivity

يتضمن دراسة لأكثر من ٣٢٥ تعريفا للديمقراطية وردت جميعها فى كتابات عدد من أعلام السياسة وعلمائها وفلاسفتها فى مختلف العصور وممن



يمثلون الاتجاهات الفكرية المتعارضة في عالمنا المعاصر .

وتتلخص النتائج التى أسفرت عنها الأبحاث المذكورة عن **تعذر الوصول الى مفهوم موحد مقبول من الجميع للفظ « الديموقراطية »** . فالاغريقى الذى ابتكر التسمية عن طريق اضافة وصف « الشعب » Demos الى واقعة « الحكم » Cratos لتصير الديمقراطية هى « حكم الشعب » كان يتصور هذا النظام السياسي نظاما لصيقا بالحضارة اليونانية حيث يعيش الأفراد فى اطار « مدن » بمعنى Polis تتسم بامكان اشتراك جميع المواطنين فى حكم أنفسهم عن طريق ممارسة كافة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على نحو مباشر ، وبالتالى لم يكن من المتصور لدى أولئك الاغريق أن توجد ديموقراطية لدى الشعوب الأخرى غير اليونانية (المتبربرة) ، كما لم تثر لديهم أية حاجة لتصور ديموقراطية غير مباشرة تستند الى مجالس نيابية منتخبة تمارس السيادة باسم الشعب . وبعبارة أخرى ، فقد ارتبطت التسمية تاريخيا بالمجتمع الاغريقى المنقسم الى وحدات سياسية محدودة المساحة جغرافيا تضم عددا من المواطنين قليلا للغاية بالنسبة الى مجموع السكان وغالبيتهم من الأجانب أو العبيد . وبذلك لم تعد الديموقراطية الأثينية على ازدهارها أن تكون مجرد حكم فئة قليلة من السكان الذين تميزوا بحكم ميلادهم فتفرغوا لتسيير أمور مدينتهم ذات الاحتياجات البدائية تاركين عبء الانتاج والعمل اليدوى للكثرة الواقعة تحت سيطرتهم أى أن المفهوم الاغريقى للتسمية هو فى حقيقته أبعد ما يكون عن المفاهيم المعاصرة للديمقراطية .

واذا ما انتقلنا الى العصور الحديثة فاننا نلاحظ أن فلاسفة عصر التنوير عندما أعلنوا تمسكهم بالقيم الديموقراطية قد تصوروا نظام حكم يمارس فيه السلطة ممثلون منتخبون عن الشعب تنتقل اليهم السيادة بوصفهم نوابا يعملون لمصلحة الشعب فى مجموعه لا لمصلحتهم الشخصية . ولا جدال فى أن تلك النظرة كانت تمثل حينذاك خطوة تقدمية بالغة الأهمية بما تضمنته من تأكيد الفصل بين الكنيسة والدولة وتقرير أن أساس الشرعية هو مبدأ « الشعب مصدر السلطات » بدلا من نظرية الحق الالهى السائدة طوال القرون الوسطى . ولكن تلك الديموقراطية النيابية التى غزت الفكر السياسى ارادة النائب أى البرلمان والأصيل وهو الشعب أو جمهور الناخبين ، وهذا الافتراض يكذبه الواقع . فقد أدت تجارب المجتمعات الغربية الى اعادة النظر فى ذلك المفهوم التقليدى للديموقراطية حيث ثار التساؤل عن مدى تحقق الديموقراطية واقعيا فى تلك الدول التى تصورت شعوبها فى لحظة معينة أنها قد وصلت بالفعل الى « حكم الشعب بالشعب وللشعب » لمجرد أنها تدعى كل أربع أو خمس سنوات لتختار أشخاصا تنتقل اليهم السلطة الحقيقية طوال فترة ما بين الانتخابين . ويكاد الاجماع ينعقد حاليا بالنظر الى استحالة الديمقراطية المباشرة فى اطار الدول القومية التى تضم ملايين المواطنين وبمراعاة طبيعة النظام النيابى الذى يجعل البرلمان كيانا مستقلا لا يتطابق بالضرورة مع الارادة الشعبية - على اعتبار أن « الديموقراطية » لا تعدو أن تكون قيمة مثالية تسعى المجتمعات فى تطورها الى تحقيقها ، ولكن لا يوجد مجتمع معاصر لا يستطيع أن يدعى بحق أنه قد صار مجتمعا ديموقراطيا على نحو كامل . فالنظم الموجودة فى أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية لم تحقق بعد الديموقراطية الكاملة رغم ضمانها للحريات الفردية وتعدد التنظيمات السياسية بها ، وذلك باعتراف علماء السياسة الذين ينتمون الى ذلك العالم الغربى وعلى هذا الأساس قد خصص ديفرجيه Duverger أحد مؤلفاته الحديثة لاثبات أن النظام القائم فى بلد كفرنسا لا يعدو أن يكون نظاما بلوتوقراطيا حيث يذكر الحكم فى يد قلة مختارة ترتبط ارتباطا وثيقا بالمصالح المالية السائدة ولذلك فقد أطلق على مؤلفاته اسم « الديمقراطية دون الشعب » .

ولا يعنى مثل هذا التحليل تشاؤما بالنسبة لمستقبل الديموقراطية فى تلك المجتمعات الغربية ، ذلك أن الوعى بأوجه النقص فى النظم القائمة يساعد على تدعيم الجوانب الايجابية العديدة التى تنبىء بأن تطور المجتمع الصناعى كفيل بالقضاء على عيوب الديموقراطية النيابية . فالأستاذ ديفرجيه مثلا قد استشعر منذ عدة سنوات مظاهر التغيير فى المجتمع الفرنسى ووجود اتجاه متزايد نحو تعميق مظاهر المشاركة الشعبية فى رسم سياسة البلاد ومراقبة تنفيذها فضلا عن تعاظم المنظمات الجماهيرية خلافا لما كان قد ظنه البعض من وجود اتجاه عكسى لدى الشعب الفرنسى نحو العزوف عن السياسة ، وهى الظاهرة التى أسموها Depolitisation وثبت علميا فسادها . راجع فى هذا الشأن مجموعة الدراسات القيمة

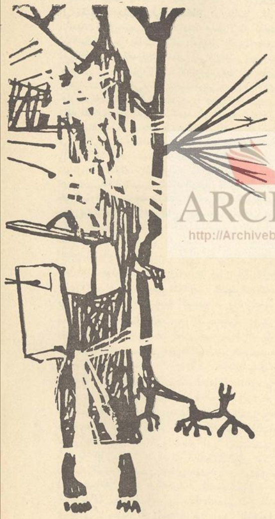
التى نشرتها مؤسسة العلوم السياسية الفرنسية فى عام ١٩٦٤ تحت اشراف العميد فيديل ، المجلد ٧٩ من مطبوعاتها • ان ما قد يبدو فى مراحل معينة من مراحل التطور انصرافا عن المشاركة الايجابية فى الأمور العامة لا يمثل الحالة الطبيعية لانسان القرن العشرين الذى يدرك تماما أن حاضره ومستقبل أولاده يرتبط ارتباطا وثيقا بالدولة التى يعيش فى كنفها • وبالتالى **فان المظاهر الخارجية للابتعاد عن السياسة لا تعنى أكثر من التشكك فى مدى جدية الأوضاع القائمة والتطلع الى تغييرات جذرية فى السلطة** • وبالفعل فان الأحداث التى تجرى فى فرنسا هذه الأيام كانت أمرا متوقعا من جانب كبار المفكرين الذين مهدوا له بكتاباتهم • فقد تجمع منذ أكثر من عشر سنوات عدد من الأساتذة ورجال الاقتصاد غير المرتبطين بأحزاب معينة فى ناد فكرى أسموه نادى جان مولان Club J. Moulin ، وهو اسم رئيس المقاومة السرية الذى استشهد فى فترة الاحتلال النازى لفرنسا ، وتدارسوا مستقبل الديمواقراطية فى العالم على وجه العموم وفى فرنسا بصفة خاصة وأصدروا كتابا يتضمن خلاصة دراساتهم تحت عنوان « الدولة والمواطن » ركزوا فيه على **أهمية انتشار الوعى لدى مختلف طوائف الأمة نتيجة التقدم العلمى والتكنولوجى وما يستتبعه هذا الارتفاع بمستوى المواطن من تغيير جذرى فى النظم السياسية** والأوضاع الحزبية . وتعددت البرامج التى تستهدف التعجيل بالوصول الى مرتبة الديمقراطية الكاملة كما فعل جوزف روفان J. Rovan فى كتابه الذى اتخذ له عنوانا «فكرة جديدة : الديموقراطية» واستشعر رجال السياسة أنفسهم ضرورة التغيير ومواجهة مقتضيات المجتمع الصناعى ، فنشر منديس فرانس برنامجا يمثل وجهة نظر اليسار الفرنسى غير الشيوعى فى المفهوم الجديد للديموقراطية أسماه « الجمهورية الحديثة » وأخرج فيلسوف الحزب الشيوعى الفرنسى جارودى كتابا يمثل تطورا جريئا فى الفكر الماركسى اطلق عليه «ماركسية القرن العشرين» وقام بالرد عليهما باسم اليمين الفرنسى المتفتح لضرورة التغيير كل من ادجار فور وميشيل دوبريه الوزيرين الديجوليين الحاليين ومن رؤساء الوزراء السابقين بعنوان « استقراء الحاضر » و « تجديد الجمهورية » تناولا فيهما فلسفة التغييرات التى أحدثتها الجمهورية الخامسة من أجل الوصول بفرنسا الى الديموقراطية الصحيحة بما تتطلبه من المواءمة بين مقتضيات الاستقرار والفاعلية وبين ضرورة المشاركة الايجابية المستمرة من جانب المواطنين فى اتخاذ القرارات ورقابة تنفيذها على كافة المستويات المركزية والمحلية وفى مراكز الانتاج •

وبينما تتحقق هذه التجديدات الفكرية الهائلة فى مجتمع غربى بدأ يتفتح على حقائق الثلث الأخير من القرن العشرين يشهد العالم تطورات مماثلة تجرى فى بلاد الكتلة الشرقية حيث تتحول مجتمعاتها من طور المجتمعات الزراعية المتخلفة الى مرحلة المجتمعات الصناعية القائمة على أساس العلم والتكنولوجيا وتتسم التغييرات التى تحدث فى تلك البلاد بمجهودات عدة تبذل فى سبيل تطويع الأيديولوجية الرسمية لمواجهة الظروف الجديدة • فمن المعروف أن الفكر الماركسى كان قد لعب دورا حاسما فى كشف نواحى النقص فى النظم الرأسمالية الغربية ومدى بعدها عن تحقيق الديموقراطية بمعناها الأصيل الذى كان أرسطو قد أكده منذ خمسة وعشرين قرنا عندما عرف الديموقراطية بأنها « حكم الأغلبية الفقيرة » ولذلك فقد اعتبر الماركسيون أن «دكتاتورية البروليتاريا» هى الصورة المثلى للديموقراطية ، مرحلة القضاء على عيوب النظم النيابية الغربية التى تعد بمثابة واجهات تخفى استغلال الغالبية الكادحة بواسطة القلة المالكة للكل من السلطتين الاقتصادية والسياسية • ولكن بعد أن نجحت الثورة البلشفية فى تصفية المجتمع الطبقى السابق عليها ثار التساؤل عن مبررات استمرار « دكتاتورية البروليتاريا » باعتبار أن هذه الصورة من صور السلطة ليست سوى ضرورة مرحلية من أجل ضمان حقوق الغالبية الكادحة ونقل السلطة اليهم . وبالوصول الى هذا الهدف يكون كل احتكار للسلطة السياسية ولو فى أيدى طليعة الثوريين من الطبقات العاملة نظاما غير ديموقراطى بالمعنى الصحيح • وبالفعل فان التطورات التى شهدها الاتحاد السوفيتى منذ المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى الحاكم هناك ، والتطورات المماثلة التى جرت فى دول الديموقراطيات الشعبية مثل بولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا والمجر تكشف اتجاها أكيدا نحو توسيع دائرة السلطة وكفالة الضمانات القانونية للمواطنين جميعا • وقد تبلورت هذه التغييرات فى صورة برنامج سياسى أقره المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى يقوم على أساس مفهوم جديد للديمقراطية عرفت باسم « دولة جميع الشعب »

واذا كان هذا المفهوم قد ارتبط فى الأذهان باسم خروشوف أثناء فترة زعامته للاتحاد السوفيتي ، فمن المؤكد أن خلفاءه ليسوا أقل حماسة لها وان كانوا أكثر حرصا على أن يسير التغيير على نحو تدريجى حتى لا يتعرض النظام السياسى لهزات عنيفة . فالمسألة فى تقديرنا ليست مزاجا شخصيا لزعيم معين يريد أن يفرض ارادته على مجتمع متطور ، وانما تعكس تلك التغييرات التى تجرى فى البلاد المرتبطة بالأيديولوجية الماركسية اللينينية ظروفا تجعل من اللازم مسايرة التطورات الهامة التى تحققت فى خلق البناء الاجتماعى والاقتصادى لدول دخلت عصر الثورة العلمية والتكنولوجية بنجاحها فى خلق مجتمعات صناعية متقدمة .

ولا يهمنا فى هذا المجال أن نقوم بدراسة كل من المفاهيم القديمة والحديثة للديموقراطية أو أن نتناول الخلافات القائمة بين أنصار كل من الديموقراطية الغربية السائدة فى المجتمعات الرأسمالية والديموقراطية الشعبية القائمة فى الدول الآخذة بالفلسفة الماركسية اللينينية أو أن نعرض للمحاولات التى تبذل فى مختلف **دول العالم الثالث للتوفيق بين الاثنين** ومحاولة الخروج بمفهوم جديد يتمشى مع حاجات هذه الدول وطبيعة النظم الموروثة التى كانت قائمة بها قبل خضوعها للاستعمار الغربى (التراث الديمقراطى للقبائل والمجتمعات الأفريقية البدائية والتقاليد الاسلامية التى ترجع الى فجر الدولة الاسلامية) . ولكن الذى يعنينا فى المقام الأول هو التساؤل عن **العلاقة بين مفهوم الديمقراطية ودرجة التطور** الذى وصل اليه المجتمع ، وما اذا كان من المتصور حدوث التقاء فى المستقبل حول مفهوم موحد بالنسبة للمجتمعات التى تكون قد نجحت بالفعل فى بناء « دولة العلم والتكنولوجيا » . وبعبارة أخرى ، ما هى الخصائص الأساسية التى تتميز بها الديموقراطية فى الدولة العصرية على ضوء تجارب الدول التى سبقتنا فى هذا السبيل ؟.

ويقتضينا هذا التساؤل أن نحدد ابتداء المقصود بالدولة العصرية القائمة على العلم والتكنولوجيا . فالمشاهد أن دول العالم أجمع قد تنبهت الى حقيقة هامة ، وهى أن **درجة التقدم والرقى لا تقاس بمستوى الرفاهية التى وصل اليها الأفراد وانما العبرة بالمستوى الفكرى والثقافي والحضارى الذى تبلغه غالبية الشعب .** فالمعركة الحقيقية التى يشهدها النصف الثانى من القرن العشرين ليست معركة توفير أكبر قدر من السلع الاستهلاكية للأفراد حتى يشعروا بأنهم يعيشون فيما يسمى بدولة الرفاهية حيث يتوفر للجميع كل ما يلزم من سلع وكماليات ، وليست معركة تنظيم أوقات الفراغ وتحقيق وسائل الراحة والمتعة للبشر هى ما يطلق عليه Civilisation de Loisir وانما المحك الأساسى للتمدن هو رفع المستوى الثقافى لدى



الشعب فى مجموعة بحيث يكون كل فرد من أفراده قادرا ليس فقط على القراءة والكتابة ، بل وقادرا كذلك على التفكير فى مشكلات الحياة والمستقبل تفكيرا نابعا عن علم بأصول الأشياء ومجريات التطور ووسائل التأثير فى الواقع وتطويعه للوصول الى تحقيق أهداف محددة يقتنع الشخص بضرورتها عن اختيار حر وليست مفروضة عليه بواسطة سلطة أعلى تفرض وصايتها عليه أن تستغل عجزه وجهله لتجعل منه أداة طيعة تحركها كما تشاء .

وعلى ضوء هذا التحديد يمكننا ابراز العلاقة الوثيقة بين دولة العلم والتكنولوجيا أى الدولة العصرية وبين مشكلة الديموقراطية . فمن غير المتصور أن يقوم نظام ديموقراطى بالمعنى السليم ما لم يكن كل فرد من أفراد الشعب يملك من المعرفة والملكات العقلية ما يمكنه من الاختيار وأن يمارس هذا الاختيار راضيا بأن تسيير كافة أجهزة الحكم بالاتجاه الذى ترتضيه الغالبية ولو كان هو شخصيا معارضا لهذا الاتجاه ما دام قد أتيحت له فرصة المشاركة برأيه والافصاح عنه دون خوف .

ومن هنا يمكن القول بأنه لا سبيل الى تحقق الديموقراطية فى ظل مجتمع متخلف تتفشى فيه الأمية ولا يتوافر لدى غالبية أفراده المستوى الثقافى الذى يجعلهم قادرين على التفكير فى المشكلات التى تعترض حياتهم تفكيرا علميا والمشاركة فى اتخاذ القرارات المناسبة . وقد دلت بالفعل تجارب الأمم المختلفة على أن دعوى وجود نظم ديموقراطية وانتخابات برلمانية فى دول متخلفة اجتماعيا واقتصاديا مهزلة كبرى وبالتالى فان دولة مثل روسيا القيصرية أو الصين لم تفقدا شيئا يذكر عندما قام لينين أو ماوتسى تونج بالقضاء على الواجهات النيابية التى كانت قائمة فى تلك البلاد . وبالعكس فانهما قد أرسيا الأسس الحقيقية التى يمكن فى المستقبل أن ينبنى عليها صرح التحرر عندما جعلا من قضية تثقيف الشعب وفتح أبواب العلم والمعرفة أمام الجميع المدخل الطبيعى للديموقراطية . ان بلدا كالاتحاد السوفييتى أو الصين الشعبية لم يكتسبا احترام العالم وتقدير الأعداء قبل الأصدقاء بشعارات أيديولوجية تكتفى الجماهير الفقيرة الجاهلة بترديدها اعجابا بسحر الكلمات وقدرتها السحرية على فتح أبواب المستقبل ، وانما بلغت الدولتان مكانتهما العالمية الكبيرة بالنجاح فى تحويل الأيديولوجية الى قوة بناءة تساند قضية العلم والمعرفة . فالثورة العلمية والتكنولوجية من أجل التصنيع والتفوق الفنى التى غزت كل شبر من أراضى الاتحاد السوفيتى والصين كانت هى الانطلاقة الحقيقية فى سبيل الوصول مستقبلا وعلى نحو أكيد نحو الديموقراطية التى لم يعرفها قط الأسلاف ممن عاشوا القرون الطويلة تحت ظل النظام الاقتصادى والاجتماعى الهيدروليكى الذى أطلق عليه ويفتجل اسم الطغيان الشرقى والذى كان ماركس قد أسماه « وسيلة الانتاج الآسيوية » وصارت دراسته فى السنوات الأخيرة موضوعا هاما من موضوعات العلوم الاجتماعية وبخاصة علوم الانتروبولوجيا الاجتماعية والتاريخ الاجتماعى والاقتصادى بما يفرضه عليه الحزب من سياسة .

ولا جدال فى أن ظهور هذه الأحزاب الشعبية Partis de masses ذات البرامج الواضحة والتنظيم الدقيق ، مثل الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية فى غرب أوربا وحزب العمال البريطانى ، كان ثمرة من ثمار المجتمع الصناعى الذى وضع بذلك حدا للصورة القديمة حيث الأحزاب مجرد تجمع بين مجموعة من ذوى المراكز المتميزة Partis de notables لا يجمعهم برنامج محدد وتتأثر وحدتهم بالمناورات داخل كواليس البرلمان من أجل الحصول على المغانم والاستمرار فى السلطة . ولعل العداء الشديد للمفهوم الحزبى وللتسمية فى بلد كمصر يرتبط بواقعة أن مصر فى عهد المجالس البرلمانية الحزبية لم تعرف الا النموذج البالى لأحزاب الصفوة من السياسيين المحترفين الذين يتحدد الولاء لأشخاصهم لا للمبادىء التى يدينون بها أو للقواعد الشعبية التى تمنحهم ثقتها عن وعى وادراك لبرامج العمل الملتزمين بها سلفا . أما الأحزاب الشعبية الموجودة حاليا فى الدول الغربية أو فى دول الكتلة الشرقية فانها تمثل خطوة غير مجحودة فى سبيل الديموقراطية خاصة اذا راعينا أن الأحزاب السياسية لم تعد

تعمل وحدها فى مجال السياسة وانما تشاركها كافة التنظيمات الشعبية الأخرى كالنقابات العمالية واتحادات المزارعين ، وبذلك لم يعد العمل السياسى حكرا على النشاط الحزبى فى أى دولة حديثة • **ويدعم هذا الاتجاه نحو الديموقراطية** تقلص سلطات البرلمانات فى كثير من البلاد على نحو تنظيمى عندما ينص الدستور على جواز الالتجاء الى استفتاءات شعبية لاستطلاع رأى الشعب مباشرة فى القضايا الهامة (كما فى دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية) أو عند اجراء انتخابات جديدة وحل البرلمان القائم بمناسبة حدوث خلاف حول مسألة تتطلب الالتجاء الى الشعب (كما استقر فى التقاليد البريطانية) • والى جانب هذه الوسائل المتصلة بالنظام السياسى الرسمى نجد **الرأى العام يلعب دورا سياسيا خطيرا فى كافة الدول العصرية ولا أدل على ذلك من شدة عناية الصحافة السوفيتية بتحليل خطابات القراء واستخدام الوسائل الفنية الحديثة لقياس الرأى العام** وتسجيل اتجاهاته حتى يمكن تطويع السياسة المتبعة للمتطلبات الشعبية .

ثانيا : تحول مراكز الثقل فى العمل السياسى الى **معاهد التخطيط ومراكز التنظيم** : والمقصود هنا هو العمل السياسى على مستوى اتخاذ القرارات decisionmaking ، اذ لم يعد من المتصور ازاء تعقد الحياة العصرية وتعدد الاعتبارات التى يجب التوفيق بينها أن تترك الشعوب أمور قيادتها لأشخاص لم يتكامل لديهم الاعداد العلمى اللازم • فالحكم قديما كان مسألة سهلة نسبيا لا تتطلب أكثر من قدر معين من البراعة التكتيكية والفن فى المواءمة بين مصالح محدودة ، ولكن ممارسة السلطة فى دولة عصرية يستلزم الاستعانة بمجموعة كبيرة من خيرة العقول التى تتضافر جهودها فى سبيل رسم سياسة عامة قائمة على الدراسة العلمية لمختلف جوانب الحياة المعقدة المتداخلة فى مجتمعات الثلث الأخير من القرن العشرين • ولذلك لم يعد سرا أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وهو صاحب السلطة الرسمية فى تلك البلاد لا يمكن أن يقوم بأعباء وظيفته الا من خلال **((مجموعة العقول))** Brain trust التى تحيط به ويتم اختيارها **من بين أساطين رجال الجامعات ذوى التخصصات** الرفيعة • كما أن تكون القيادة الحالية للاتحاد السوفيتى من طراز معين يتسم بالكفاءة العلمية والتميز بالمعرفة الدقيقة لجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، كما بالنسبة **لكوسيجين رجل الاقتصاد اللامع** ، ليست واقعة عارضة فى تاريخ الاتحاد السوفيتى وانما تعكس تطورا اقتضته الضرورات فى دولة عصرية • فالمثقف هو رجل السياسة الأمثل فى الدولة العصرية باعتبار **أن السياسة لم تعد فن اثارة الجماهير واغراقهم بوعود غير مدروسة ، بل هى فى المقام الأول عمل مخطط يقتضى توجيها من العلماء الذين هم أقدر أبناء الأمة بفلاحيها وعمالها على رسم وتنسيق مختلف جوانب الحياة فى المجتمع** •

ثالثا ـ حتمية ظهور اتجاهات يقوم الشعب بالاختيار على أساس المفاضلة بينها عن وعى وادراك : ذلك أنه لا سبيل الى القول بأن مجتمعا معينا قد صار مجتمعا ديموقراطيا حقيقة لمجرد أن جماهير الشعب تشترك اشتراكا مباشرا فى اقرار برامج قام برسمها خيرة أبناء الأمة من علمائها ومثقفيها اذا كانت لا تملك القدرة على مناقشتها وتمحيصها • ويقتضى **ذلك أن يكون مطروحا أمامها أكثر من اتجاه تستطيع أن تختار من بينها • فالاختيار يفترض التعدد ، والتعدد يتطلب نوعا من الوضوح** على أساس بلورة مختلف الاتجاهات فى خطين أساسيين يتم ترجيح أحدهما على الآخر عن علم بمزايا كل واحد منهما والصعوبات التى تحيط به • وتدل التجارب المعاصرة على أن هناك اتجاها فى مختلف الدول العصرية نحو خلق نوع من الوحدة فى اطار التعدد كما هو حادث فى المجتمعات الغربية أو على العكس لبروز نوع من التعدد فى نطاق الوحدة القائمة كما بالنسبة لدول الكتلة الشرقية • وآية ذلك أن الدول الغربية قد بدأت السير فى الطريق نحو الديموقراطية منذ أكثر من قرنين على أساس الارتباط بخصائص معينة أهمها ظهور نظام تعدد الأحزاب والحرص على تأكيد حق تكوين التنظيمات بوصفها احدى ضمانات الحرية الفردية • ولذلك فان علماء السياسة يطلقون على الديموقراطية الغربية اسم Democratie Pluraliste باعتبار أن حجر الزاوية فى النظام السياسى هناك

هو حق التجمع فى تنظيمات متعددة تتنافس من أجل الوصول الى السلطة .

ولكن المشاهد رغم تلك الحرية فى التعدد الى ما لا نهاية أن النظامين الانجليزى والأمريكى لم يعرفا سوى نظام ثنائية الأحزاب كما ان الدول الغربية فى مجموعها تسير نحو نظام الحزبين الكبيرين حيث تدور المعركة السياسية على أساس اختيار واحد من برنامجين متنازعين حول بعض الاصلاحات ومواقف معينة فى ضوء مشكلات محددة دون أن يكون النظام فى أساسه محلا للمناقشة . ولعل التطور الذى حدث فى السياسة الفرنسية هو أبرز مثال على فشل التفتت والتشتت حول أحزاب عديدة مع مايستتبعه ذلك من ضياع فرصة الاختيار الواعى المدرك من جانب الشعب وحتمية تبلور الاتجاهات المتباينة فى خطين كبيرين . فقد سارت فرنسا شوطا كبيرا نحو تكتيل كافة قواها السياسية حول تجمع ديجولى يتسم ببرنامج اصلاحى معتدل وتجمع يسارى يطالب بقدر أكبر من التغيير . ويعتبر الكثير من علماء الاجتماع السياسى أمثال موريس دوفرجيه وريمون آرون هذا التطور أمرا طبيعيا بل وضروريا باعتبار أن المجتمعات الصناعية فى العالم تتجه حتما الى تطوير النظام الحزبى الى نظام حزبين بدلا من نظام تعدد أحزاب بحيث يقوم كل من الحزبين على أساس برنامج عمل محدد فى نطاق الشرعية القائمة ويمارس الشعب حقه فى المفاضلة بين كل من البرنامجين ويحاسب القائمين على السلطة عند حلول الانتخابات ليؤيدهم أو ليأتى بالحزب المعارض الى الحكم (أنظر فى هذا المعنى كتاب دوفرجيه عن « الجمهورية الخامسة باريس سنة ١٩٦٣ وريمون آرون ، باريس ، سنة ١٩٦٦) .

والغريب فى الأمر أن التطور فى دول العالم الاشتراكى اسير على نحو مغاير من حيث وسائله الفنية ولكنه يتجه الى نتائج متقاربة فوجود حزب يحتكر العمل السياسى كان مفروضا أن يضع قيدا على مستقبل الديموقراطية كما يفهمها الغربيون ولكن التطور يدل على أنه فى داخل الحزب الواحد تظهر بمرور الزمن اتجاهات لا تلبث أن تتبلور فى خطين أساسيين يتم التنافس داخل الحزب بين أنصار كل منهما وتأتى الممارسة الديموقراطية من خلال الحزب بتأييد أحدهما حاجة الى استبعاد انصار الاتجاه الآخر كما كان يحدث فى العهد الستالينى . وهذا التعايش داخل الحزب ينتقل بالتدريج الى الشعب فى مجموعه مع اتساع قاعدة الحزب أو عندما يشترك كافة المواطنين فى الاختيار عند اجراء الانتخابات العامة وهكذا فان تجديد قيادات الاتحاد السوفيتى ودول شرق وربا والتغيرات التى جرت مؤخرا فى تنظيم الاقتصاد وأجهزة الحكم يعتبر انعكاسا للتنوع فى اطار الوحدة وخلق نوع من الديموقراطية يكون فيها الاختيار للشعب دون حاجة الى التعدد أو حتى للازدواج فى التنظيمات الحزبية .

والمستفاد من هذه التجارب جميعها هو أن الدولة العصرية فى مختلف صورها تسير نحو اتاحة الفرصة لمختلف الاتجاهات كى تبرز على السطح وتتبلور على نحو يجعل الشعب فى النهاية قادرا على الاختيار الحر نتيجة المفاضلة بينها عن وعى وادراك . ولا ترتبط هذه الحرية بشكل تنظيمى معين بدليل أن المجتمعات الاشتراكية الماركسية اللينينية قد مارستها ــ مع المحافظة على نظام الحزب الواحد أو الحزب السائد ــ كثمرة من ثمار التطور لمواجهة متطلبات الدولة العصرية .

رابعا ــ التقلص التدريجى لظاهرة تشخيص السلطة : فالملاحظ أن ظاهرة تشخيص السلطة ظاهرة ترتبط بالمجتمعات التى تجتاز أزمات النمو وفترات الانتقال نحو بناء الدولة العصرية . **ومتى تم اجتياز طور الأزمة أو مرحلة الانتقال واستقرت النظم الكفيلة بضمان أن يقوم الشعب بالاختيار على أساس المفاضلة بين الاتجاهات عن وعى وادراك زالت تدريجيا الحاجة الى ظهور بطل فذ أو زعيم ملهم يقوم بالدور الذى كان مفروضا أن يؤديه الشعب فى الظروف العادية .** ان وجود زعامات استثنائية كزعامة ستالين أو ماوتسى تونج أو شارل ديجول لعبت دورا حاسما فى حياة الاتحاد السوفيتى أو الصين أو فرنسا لقيادة مجتمعات تلك الدول خلال فترات التحول من بناء الدولة العصرية ، ولكن وجود مثل هؤلاء الزعماء يعنى أن الديموقراطية لم تتكامل لها بعد كافة مقومات الاستقرار التى تقتضى أن تكون السيادة للنظام ذاته وليست للزعيم الذى يرتبط اسمه به . فقديما ورد على لسان أحد

ابطال التراجيديا اليونانية « ويل لشعب ليس له بطل » فرد عليه الحكيم قائلا « ويل لشعب فى حاجة الى بطل » . ذلك أن ظاهرة البطل انما تدل على أن القيم الجديدة لم تستتب بعد وتصير أمرا مقبولا بقوة منطقه الذاتى وما رسخ فى أذهان الجماهير من الاستقرار وتمام مرحلة التحول . ومن ثم ، فان الفقهاء الفرنسيين قد أطلقوا على الجنرال ديجول اسم : « الرجل الذى هو نظام بأسره » للدلالة على أنه هو النظام وهو الضمان الذى يطبع دستور الجمهورية الخامسة بطابع الاستمرار . ولذلك فان مصير الأزمة التى تمر بها فرنسا حاليا مرتبط بنجاح رئيس جمهوريتها فى أن يجعل من النظام الذى ارتبط باسمه نظاما قادرا بذاته على أن يكفل للشعب الفرنسى الاستقرار الذى ينشده بحيث

« إن الإنسان ينبغى أن يكون هدف كل تقدم علمى أو روحى . »

د. عبد القادر القط

الدولة العصرية – فى رأيى – هى الدولة التى تعيش روح العصر بكل مستوياته العلمية والفنية وقيمه الحضارية . وهذا المعنى للدولة العصرية ليس جديدا على المجتمع الانسانى الحديث فمنذ ظهرت الثورة الصناعية بدأ يتبلور هذا المعنى ويتحقق بدرجات متفاوتة فى دول العالم حسب مستواها الحضارى .

ونحن حينما نتحدث عن الدولة العصرية هذه الأيام لا ينبغى أن نتناول الموضوع كأنه شىء جديد على حياتنا فى مصر وفى العالم العربى .. فقد أحرزنا تقدما كبيرا فى هذا المجال منذ أن بدأت نهضتنا الحديثة فى أوائل القرن التاسع عشر .. ولكننا ما زلنا بعيدين عن أوائل الركب الانسانى فى هذا المجال .. ولعل هذا هو سر تناولنا للموضوع بما يوحى بانه شىء جديد تماما على حياتنا .

وأحب أن أؤكد هنا أن التقدم الصناعى والمادى لا يمكن أن يخلق وحده دولة عصرية .. فلابد أن يكون هناك تفاعل بين التقدم المادى والقيم الحضارية والأخلاقية والسلوك الاجتماعى وفهم الانسان لطبيعة العصر الذى يعيش فيه .. وهذا التفاوت ملحوظ فى البلاد التى « تقتبس » التقدم الصناعى من البلاد التى سبقتها الى ذلك التقدم .. فتشاهد تفاوتا كبيرا بين الرقى والعصر فى مظاهر الحياة المادية على حين نرى أن القيم الأخلاقية والسلوك الاجتماعى يتسمان بقدر كبير من المحافظة أو النظرة المسرفة الى الماضى . ومثل هذا التباين يمكن أن يظهر فى أشياء صغيرة فى مظهرها ولكنها كبيرة الدلالة على نقص روح العصرية عندنا . فوجود حفرة فى الطريق مثلا – مما نراه كثيرا فى طرقنا – مظهر من مظاهر هذا التباين رغم عصرية ما يمر على هذه الحفرة من سيارات عصرية وركاب عصريين .. ذلك لأن وجود مثل هذه الحفرة على صغر شانها يدل على أننا لم نتطور من حيث القيم الأخلاقية والسلوك الاجتماعى بحيث نحس بالمسئولية نحو ما يوكل الينا من عمل ونحو ما يمكن أن يسبب تقصيرنا من أذى للغير . وغاية التقدم العلمى فى النهاية هو الانسان فهو يحقق له حياة مادية كريمة من ناحية وعالما روحيا ووجدانيا راقيا من ناحية أخرى ومجتمعا متكاملا يعرف كل انسان فيه حقه وواجبه ويأخذ لحياته على الأرض أكبر قدر مستطاع من السعادة ..

يصير أمر حمايته واستمراره وتطوره فى أيدى خمسين مليونا من الفرنسيين وليس فى يد رجل واحد مهما أوتى هذا الرجل من صفات استثنائية جعلته : منقذ فرنسا فى أكثر من ثلاث مرات .

والخلاصة اذن ، على ضوء التجارب التى مرت بها مجتمعات معاصرة قطعت شوطا فى سبيل بناء الدولة العصرية ، دولة العلم والتكنولوجيا والتصنيع ان الديمقراطية فيها تزداد تأصلا كلما تجاوز المجتمع مرحلة التحول واستطاع الشعب أن يمارس بنفسه حق الاختيار الحر بين مختلف الاتجاهات التى يرسمها له خلاصة أبنائه من العلماء ويقوم بالمفاضلة بينهما عن وعى وادراك يكتسبهما كثمرة من ثمار التطور الاجتماعى والاقتصادى بما يستتبعه من ارتقاء المستوى الثقافى للشعب فى مجموعه .

أحمد صادق القشيرى

لذلك لا أحب أن يصرفنا اهتمامنا بالتقدم العلمى عن بناء الانسان نفسه الذى هو غاية كل تقدم فى النهاية . ولا شك أن التقدم العلمى يشارك الى حد كبير فى رفع المستوى الروحى والاجتماعى للانسان ولكن لابد أن تكون هناك خطة مرسومة لملاحقة التقدم العلمى وتقصير الهوه بينه وبين التقدم الروحى والخلقى .

ومن أهم الوسائل الى ذلك فى حدود أوضاعنا مشروع لابد أن تولية الدولة عناية كبيرة هو محو الأمية .. فليس من الممكن الاكتفاء بوسائل الأعلام السمعية والبصرية لتثقيف المواطن لأن هذه الوسائل تجعل من الانسان فى معظم الأحيان مستقبلا سلبيا يتلقى كل ما يرسل اليه . ولا شك أن الكتابة والقراءة ما زالتا من أهم الوسائل فى بناء الشخصية وتكوين الثقافة . وهناك مشروع آخر قد يبدو مظهرا ماديا ولكنه فى الحقيقة يمكن أن يكون ذا أثر كبير فى خلق الروح العصرية لدى المواطن فى الريف المصرى وأعنى بالتخطيط لاعادة بناء القرية المصرية .. فالقرية المصرية قبيحة فى مظهرها وفى أسلوب الحياة التى تفرضه بيوتها وطاقاتها ومرافقها على سكانها وهى تهبط بالمستوى الذوقى والسلوك الاجتماعى بسكانها لتعودهم على هذه الحياة المادية المتخلفة .

ان عيبنا الواضح فى تقدمنا الحضارى أنه غير متكامل الجوانب فعلى حين نرى أرقى مظاهر الحياة المادية فى العواصم الكبرى نرى أشد مظاهر التخلف فى القرى بل أن المستوى الحضارى فى العواصم نفسها يتفاوت الى حد يثير الدهشة فقد تستطيع أن تنعطف فى أرقى شوارع القاهرة لتجد نفسك فى زقاق يمثل الحياة فى القاهرة كما كانت منذ قرون . لذلك فلابد أن يكون هدفنا خلق هذا المستوى الحضارى المشترك بين المواطنين ومظاهر الحياة فى بلادنا بحيث يتباين الناس فوق هذا المستوى لا دونه .



هذا من الناحية العامة أما فيما يخص الأدب والفن والفكر فانه لا ينبغى أن يكتفى بتسجيل الواقع بل لابد أن ينقده وأن يبشر بقيم جديدة تدفع المجتمع الى التطور فى ركب الحضارة الانسانية . وينبغى على الأديب أن يكون الصدق باعثه الأول وأن يكون التزامه نابعا من ايمانه بما يتضمنه أدبه من قيم .

على انى أريد أن ألخص الموضوع كله فيما أشرت اليه من أن الانسان ينبغى أن يكون هدف كل تقدم علمى أو روحى .. وأنه لابد وأن نقيم توازنا معقولا بين تقدمنا المادى والروحى فلا نندفع اندفاعا شديدا نحو النهضة المادية وحدها مغفلين الانسان الذى يصنع هذه النهضة ومن أجله تصنع النهضة .

«الدولة العصرية هى تمكين جماهير الشعب من السلطة لتكون تعبيرا عن مصالحها».
محمود أمين العالم

● محمود أمين العالم :

ينبغى أولا أن نحدد معنى الدولة ، وأن نتفق على هذا التحديد .

فالدولة ليست مجموعة من الموظفين أو العاملين فى أجهزة السلطة المختلفة ، والدولة ليست قوة سياسية واجتماعية منفصلة عن البناء الاجتماعى القائم .

وانما الدولة هى تنظيم للسلطة الأساسية فى المجتمع ، وتوجيهها ، فى خدمة الفئات الاجتماعية السائدة .

وتتمثل الدولة أساسا فى أجهزة الجيش والبوليس والتشريع والقضاء ومرافق الادارة العامة ، والعمل الاجتماعى والخدمة الاجتماعية فى تسلسلها فى قمة الدولة حتى أصغر وحدة اجتماعية فى قرية أو حى .

انها سلطة التنظيم والتشريع والتوجيه والضبط والادارة والقمع .

ما هى عصرية هذه الدولة ؟.

عصريتها قد تعنى الاستعانة بالوسائل التكنولوچية العصرية ، فى مختلف هذه المرافق والأجهزة .. أى أن تستعين الدولة فى قيامها بواجبها الاجتماعى بمختلف الوسائل العصرية من تخطيط ، وتقسيم عمل ، وحصر واحصاء ، وتنظيم للاختصاصات، وفى هذا المعنى لا تختلف الدولة الاشتراكية عن الدولة الرأسمالية ، بل قد لا تختلف الدولة المتخلفة عن الدولة المتقدمة الا من حيث المستوى العصرى ، ومن حيث مدى تطوره ونضجه .

فلا شك أن أجهزة الدولة الحديثة عامة ، هى أجهزة عصرية ، مهما اختلفت الوظيفة الفكرية والاجتماعية لهذه الأجهزة ، ومهما تراوح مستوى العصرية فيها .

والدولة فى انجلترا عصرية ، وفى أمريكا عصرية ، وفى فرنسا عصرية ، وفى الاتحاد السوفيتى عصرية ، وفى الصين الشعبية عصرية .

بل نستطيع أن نقول أن الدولة فى غانا وغينيا ومالى وكينيا وكامبوديا عصرية كذلك ، وان كانت عصريتها غير مكتملة ، غير ناضجة .

كل الدول فى عصرنا تستعين بوسائل العصر ، للقيام بأعبائها ، مهما اختلفت قدراتها وكفاءاتها .

ولكن أرى أن هذا المعنى للعصرية ليس هو كل ما تحويه العصرية من معنى . هل نستطيع أن ننكر أن مصر قد أخذت تنشأ فيها الدولة العصرية ابتداء من محمد على ، هل قضيتنا أن نستكمل العصرية بهذا المعنى ، أى أن نستفيد بكل خبرات الدولة العصرية فى بناء أو استكمال بناء دولتنا . هذا جانب من المعنى الشامل للعصرية .

العصرية الحقيقية للدولة ، ليست فحسب عصرية شكل لنظام العمل ، بل هى عصرية مضمون ووظيفة اجتماعية وانسانية . الدولة الأمريكية دولة عصرية من حيث كفاءتها الادارية ، ووسيلتها التكنولوچية . ولكنها دولة همجية ، من حيث وظيفتها ودورها الاجتماعى والانسانى . القنبلة الذرية اختراع عصرى ، ولكن الاستخدام الوحشى لها ينفى عنها صفة العصرية ، ويجعلها عملا بدائيا متخلفا .

عصرية الدولة فى تقديرى ترتبط بعدة أمور :

ـ أولا : الاستعانة بكل وسائل العصر العلمية والتكنولوچية فى تخطيط العمل الاجتماعى وتنظيم أسلوب السلطة السياسية والاجتماعية فى مختلف مستوياتها .

ـ ثانيا : الارتباط بمضمون اجتماعى وانسانى متقدم ، بحيث تكون الدولة تعبيرا عن هذا المضمون المتقدم ووسيلة فى خدمته .

ـ ثالثا : لا يقف الأمر عند حدود أسلوب العمل ، أو مضمون العمل فى اطار الدولة ، وانما يمتد كذلك الى أشكال السلوك البشرى من عادات ومواقف وقيم عامة .

القضية ليست قضية أجهزة تكنولوجية ، أو تخطيط علمى ، وليست قضية هدف سياسى أو اجتماعى متقدم فحسب ، بل هى قضية بناء الانسان ، بناء السلوك الانسانى وبناء العلاقات الانسانية ، على أساس من الوعى والاستنارة والتحضر .

الدولة العصرية اذن ليست دولة القلة المتحكمة ، التى تستعين بأرقى وسائل العلم والتكنولوجيا فى تحقيق أهدافها الخاصة ، ولكنها دولة الطاقة المعبرة عن مصالحهم ، الحريصة على توفير العدالة ، والحرية ، وتطوير القوى الخلاقة فى الانسان ، الأخلاقية والجمالية والاجتماعية عامة .

لهذا فلا دولة عصرية بغير استقلال سياسى مهما بلغ الشكل العلمى للدولة ، ولا دولة عصرية بدون الوظيفة الاجتماعية التقدمية لهذه الدولة .

ولا دولة عصرية بدون انسان عصرى ، يستشرف بعلمه ووعيه آفاق العصر ، ويشارك بسلوكه فى تنمية روح العدالة والحرية والوفرة وفى اغناء القيم الحضارية.

الدولة العصرية هى التى تكون فى خدمة الانسان مستعينة بكل منجزات الانسان، استمرارا خلاقا متطورا لتاريخه وتعبيرا أصيلا عن أشواق الملايين من أبناء المجتمع والعصر ووسيلة لتحقيق هذه الأشواق وتفجير الطاقات الانسانية الخلاقة .

— والآن .. اذا كان هذا هو تعريف الدولة العصرية فكيف نحققها .. تحقيق الدولة العصرية واقامتها لا يتم بمجرد استجلاب وسائل العصر التكنولوجية وانما باشاعة رؤية العصر العلمية وتجسيد هذه الرؤيا فى حياة الناس اليومية وحشدهم حشدا منظما دون قهر أو تعسف للمشاركة الواعية فى توجيه حياتهم وتطويرها .

بتعبير آخر السبيل للدولة العصرية بحق ، هو تمكين جماهير الشعب من السلطة فى الدولة نفسها لتكون تعبيرا عن مصالحها ، وأداة فى تفجير طاقاتها الابداعية .

لابد بالطبع من الاستفادة بكل منجزات العلم والتكنولوجيا فى تنظيم كل أجهزة العمل والادارة ومرافق الحياة الاجتماعية عامة .

ولكن لابد كذلك ، من أن يتحقق هذا من خلال مشاركة جماهير الشعب مشاركة فعالة فى هذه الأجهزة والمرافق .

العلم والديمقراطية هما السبيل لاقامة الدولة الديمقراطية العلم هو الوعى بالضروريات والديمقراطية هى العمل الجماهيرى الواعى من أجل السيطرة على هذه الضرورات وتوجيهها لخدمة الانسان . وبهذا يتغير الانسان ذاته .

فى بلادنا دولة عصرية ، ولكنها دولة عصرية ينقصها الكثير .. لابد من تنظيم حركة الجماهير ، وفعاليتها ، والارتفاع بمستوى وعيها وتحميلها مسئولية العمل الاجتماعى والخدمة الاجتماعية .

عصرية الجيش كجزء من أجهزة الدولة ، هى عصرية تسليحه التكنولوجى وتدريبه العلمى ، وهى كذلك عصرية فكرة الانسان الاجتماعى المتقدم . وهى كذلك عصرية ارتباطه العميق بحركة الجماهير وتعبيره عنها وحمايته لها .

عصرية البوليس كذلك هى جزء من ارتباط جهاز البوليس بخدمة مصالح الجماهير ، مستعينا بوسائل العصر العلمية ، فضلا عن الوعى السياسى والاجتماعى.



كذلك شأن القضاء والتعليم والثقافة والاقتصاد والادارة .

تخطيط العمل الاجتماعى وتنظيمه فى خدمة القوى المنتجة العاملة فى المجتمع .

نقطة البداية فى هذا هو التنظيم السياسى الذى يتيح جمع الكفاءات وعيا ونضالا لتحقيق هذا التخطيط والتنظيم ومتابعته .

التنظيم السياسى هو الوسيلة الحاسمة لتوفير الوعى العلمى من ناحية والقدرة الجماهيرية على العمل المنظم من ناحية أخرى فى ارتباط مع قيم المجتمع وأهدافه .

مزيد من الوعى الموضوعى ، مزيد من الديموقراطية لحركة الجماهير ، مزيد من اشاعة روح العلم ، والعمل الجماعى ، والتخطيط الدقيق فى الجماهير المنظمة وعن طريقها .

من زاوية فلسفية

دكتور يحيى هويدى

لا معنى للحديث عن فلسفة الدولة العصرية الا فى اطار الفلسفة الاشتراكية وليس مرجع هذا أن بلادنا أخذت بهذه الفلسفة منهجا بل لأنى لا أتصور قيام دولة عصرية الا فى مجتمع اشتراكى . وقد يعترض القارىء على هذا المنطق الذى قد يبدو تعسفيا ، قائلا ان الدولة العصرية كما توجد فى البلاد الاشتراكية فانها موجودة وقائمة بالفعل فى البلاد الرأسمالية . ولكن ردى على هذا المعترض أن مقومات الدولة العصرية كما أفهمها ليست مادية وتكنولوجية فقط بل هى فى المحل الأول انسانية ديموقراطية وهذا الطابع الأخير نفتقده فى المجتمعات الرأسمالية حيث تسلط راس المال الخاص على الحكم وعلى حياة الناس ومقدراتهم ، وحيث فشل النظام الديموقراطى لعدم ربطه بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية . لهذا فان حديثى عن فلسفة الدولة العصرية سيتابع هنا من الزاوية الاشتراكية .

الدولة العصرية والثقافة العلمية

والدولة العصرية هى الدولة التى يأخذ حكامها وأجهزتها وأفرادها بالأسلوب العلمى فى النظرة الى الأمور وفى معالجتها للمشاكل ، وتعمل بكافة الوسائل على أن تسود الثقافة العلمية الحقة بأهدافها الانسانية الديموقراطية بين جميع أفراد المجتمع . لكن هذا الكلام العام لابد أن يسبقه حديث محدد عن الثقافة : معناها وأنواعها وأهدافها ، وذلك من أجل أن نتبين فلسفة الدولة العصرية كما أتصورها .

فمن الناس من يعتقد أن الثقافة مجرد حلية يتابعها البشر للتسلية أو الزينة ، ومنهم

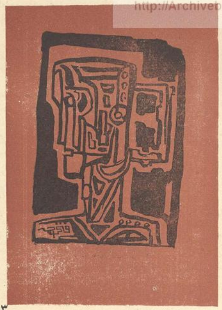
> ليس المهم فى الدولة العصرية الاشتراكية أن تخلق ثقافة اشتراكية خاصة .. يتمتع بها حفنة من الناس ، بل المهم هو أن تخلق عالما جديدا .. يتنفس فيه كل الناس هواءً جديداً .

من ينظر اليها على أنها ترف . ويقول عنها قوم آخرون انها غطاء للرأس ، لرأس المجتمع ، باعتبار أنها تمثل البنـــاء الفوقى فى مجتمع هرمى . **والحق أن الثقافة ليست حلية أو تسلية أو ترفا لأنها عمل وكدح وعناء له طبيعة نوعية خاصة باعتبار أنه ذهنى . والمثقفون بهذا الاعتبار كادحون ذهنيون** . انهم عمال أو أجراء يبيعون عملهم الذهنى ويؤجرون عليه ، ويحقق عملهم الذهنى هذا فائضا قد تستغله طبقة خاصة من طبقات المجتمع اذا كان المجتمع رأسماليا ، وقد يعود هذا الفائض بالخير على المجتمع كله اذا كان المجتمع اشتراكيا . وليس هناك من فارق بين المثقفين والعمال من هذه الناحية الا أن المثقفين عمال من ذوى الياقات البيضاء ، وأن عملهم ذهنى وليس يدويا . أما تعريف الثقافة بأنها بناء فوقى ، فهو يفترض التسليم مقدما بأن المجتمع لا بد أن يكون على شكل هرمى من ناحية طبقاته والأنشطة الصادرة عنها ، ويفترض ان الطبقات الفوقية وأنشطتها خاضعة للطبقات الأساسية الموجودة فى القاعدة . مع أنه من الجائز أن نتصور المجتمع تصورا آخر ، كأن يكون على شكل متعدد الأضلاع مثلا ، خماسيا أو سداسيا ، وأن تـــكون علاقة كل ضلع فيه بالضلع الآخر قائمة فقط على أساس الزاوية المحصورة بينهما ودرجة قياسها .

الثقافة .. انتاجية وانسانية

وبازاء هذه التصورات الهامشية للثقافة نرى لزاما علينا من أجل أن نصل الى تصور شامل واضح لها أن نبين أنواعها وأهدافها .

فالثقافة نوعان : انتاجية وانســـانية . والثقافة الانتاجية هى الثقافة المتخصصـــة التى يختلط مفهومها بمفهوم العلم وتمثل وسيلة من وسائل زيادة الانتاج وتطويره ، وقوة فعـالة تمكن الانسان من التحكم فى الطبيعة والسيطرة عليها . والى جانب هذا النوع من الثقافة الذى يهدف الى زيادة الانتاج وتطويره ، هناك الثقافة الانسانية أو الثقافة فى مفهومها العام ، وهى تلك الثقافة التى يتجه الانسان فيها الى الاهتمام بأمور مجتمعه ومناقشـــــة الايديولوجية التى تسيره ويتجه فيها كذلك الى تذوق الثقـــافة الانسانية التى تشبع ميوله الأدبية والفنية ، وتشيع فى نفوس الأفراد فتوحد بين نظرتهم الى الحياة ، مما يؤدى فى نهاية الأمر الى تخفيف حدة الصراع بين طبقات المجتمع . **ولهذا فانه اذا كان هدف النوع الأول من الثقافة هو زيادة**



الانتاج وتطويره ، فان هدف النوع الثانى هو تخفيف حدة الصراع بين طبقات المجتمع وتقريب الفوارق بينهما على نحو ما سنبين ذلك .

والسؤال الهام الذى يفرض نفسه علينا حول النوع الأول من الثقافة وحول الهدف منه هو السؤال التالى :

هل الانسان مجرد وسيلة للانتاج أم أنه قوة مؤثرة فى تطويره ؟ وسيتوقف فهمنا لمستقبل الثقافة فى الدولة العصرية على اجابتنا على هذا السؤال . وذلك لأننا اذا تصورنا الانسان على أنه مجرد وسيلة للانتاج فلا يفيدنا بعد ذلك ان كان انسانا مثقفا ثقافة علمية أم لا ، ولا يعنينا ان أصبح سيدا للآلة بثقافته أم لا . أما اذا نظرنا اليه على أنه قوة مؤثرة فى تطوير الانتاج فلا بد أن نعنى بثقافته العلمية . **لكن ما المقصود بالثقافة العلمية ؟**

لا شك أن العامل الذى يعرف دقائق الآلة التى يقف أمامها ويعرف وسائل تشغيلها وصيانتها واصلاحها عامل مثقف ثقافة علمية تكنولوجية . ولا شك كذلك أن الفلاح الذى يعرف كل ما يتصل بالبذر والحصاد ويعرف الأوقات المناسبة لهما ويعرف الآفات الزراعية وطرق مقاومتها ويمارس الميكنة الزراعية فلاح مثقف ثقافة علمية تكنولوجية . وليس من المعقول أن نغفل هذا الجانب فى حديثنا عن الثقافة فى الدولة العصرية .

لكن من واجب الدولة العصرية ان تنزل الى هذه الثقافة التى تعتمد فى أساسها على الدربة أو الخبرة أو المران لتطورها . هذا هو واجب الثقافة الاشتراكية فى الدولة العصرية. **فعلى الدولة العصرية الاشتراكية أن تنزل الى العامل والفلاح فتمدهما بالثقافة التكنولوجية المتطورة ، وتقدم لهما جرعات من العلم تتناسب مع قدراتهم ومستوى ثقافتهم .** ولن يتيسر لها ذلك بطبيعة الحال الا اذا تقدمت وسائل الانتاج فيها بدرجة كافية تؤدى الى خفض ساعات العمل ، الأمر الذى يساعد العمال والفلاحين فى نهاية الأمر على استغلال أوقات فراغهم فى التزود من الثقافة العلمية وفى اكتساب أساس علمى لخبراتهم . بهذه الوسيلة وحدها نستطيع أن نقول ان العلم فى الدولة العصرية قد اكتسب قاعدة عريضة .



هذا هو الأساس الأول للتقدم العلمى كما أتصوره فى الدولة العصرية . وهو ـ كما

يلاحظ القارىء – أساس كمى ، يعتمد على نشر قدر من الثقافة العلمية التكنولوجية بين أكبر عدد ممكن من العمال والفلاحين . أما الأساس الكيفى أو الرأسى للتقدم العلمى ، وهو الذى يقوم على التعمق والبحث المتخصص الأكاديمى يتابع فى الجامعات وفى مراكز البحوث فليس الا خطوة لاحقة على هذا التقدم الكمى .

وذلك لأن كاتب هذه السطور من أشد الناس ايمانا بما قاله هيجل من أن التغير فى الكيف لا يتم الا اذا وصل التطور الكمى الى منتهاه .

وهذا معناه ان هناك علاقة وثيقة بين التقدم الرأسى (التقدم فى البحث العلمى العميق المتخصص) والتقدم الأفقى (نشر الثقافة العلمية بين أكبر عدد من الناس الذين يتصل عملهم بالانتاج) فى ميدان الانتاج . ومعناه أن البحوث العلمية التى يتابعها بعض العلماء المتخصصين فى معاملهم ستظل فى الدولة العصرية بعيدة الصلة بالتطبيق ، محدودة الأثر ، مشتتة الجهد مالم تساندها وتغذيها ثقافة علمية عريضة تشيع – بدرجة ما – فى أكبر عدد ممكن من الناس الذين يتصل عملهم بالانتاج . فيؤدى شيوعها فيهم على هذا النحو الى اكتشاف كثير من المشاكل والصعوبات التكنولوجية فى ميدان التطبيق ، يطلع العلماء المتخصصون بعد ذلك عليها فيتطور العلم وينتشر الاختراع وتنهض التكنولوجيا .

ديالكتيك النظر والتطبيق

وهكذا نرى أن الدولة العصرية لن تحقق الهدف الأول من أهداف الثقافة وهو الذى يتعلق بزيادة الانتاج وتطويره الا اذا قامت فى فلسفتها على ديالكتيك حى بين النظر والتطبيق ، بين الكيف والكم فى البحوث العلمية التكنولوجية . فيؤدى هذا الى توسيع قاعدة الثقافة العلمية وتعميقها وربطها بمشاكل المجتمع فى الوقت نفسه .

وقد تؤدى هذه النظرة الى مراجعة منا لمهمة التعليم الفنى الذى يتابع فى بلادنا ومراجعة أهدافه . فهذا التعليم مازال يقدم فى بلادنا الى « التلاميذ » ويتابع على أنه « دروس » تلقى فى « المدارس » ، مع أنه قد آن الأوان فى دولتنا العصرية الاشتراكية لأن يقدم الى العمال والفلاحين فى المصنع والحقل ، وآن الأوان أن يقدم بفلسفة جديدة أساسها هو الحوار بين الخبرة والعلم .

نحو ثقافة ثورية

هذا عن فلسفة النوع الأول من الثقافة فى الدولة العصرية التى تأخذ نفسها بالأسلوب العلمى .

لكن الثقافة فى الدولة العصرية تتابع – كما قلنا – ليس فقط بهدف زيادة الانتاج وتطويره وتحسينه بل بهدف آخر هو تعميم النوع الثانى من الثقافة (وهو الثقافة الانسانية) بين أفراد الشعب من أجل ربطهم بايديولوجية واحدة ومن أجل صقل وعيهم بدرجة متساوية بقدر الامكان . الأمر الذى يساعد فى نهاية الأمر على تخفيف حدة الصراع بين طبقات المجتمع .

لكن كيف يتم هذا ؟

هناك ملاحظة هامة علينا ان نبدأ بها .
فليس المهم فى الدولة العصرية الاشتراكية ان نخلق ثقافة اشتراكية خاصة يتمتع بها حفنة من الناس ، أو ان نربى مثقفين اشتراكيين فى معاهد خاصة بل المهم هو أن نخلق عالما جديدا يتنفس فيه كل الناس هواء جديدا ، ويشعرون فيه بالتطبيق الحقيقى للاشتراكية ، ويشاركون جميعهم – ومن بينهم المثقفون – فى مشاكل هذا التطبيق ، ويحسون بعدم وجود انفصال بين الشعارات التى يرفعها بعض الاشتراكيين وبين أسلوب حياتهم . أما الثقافة الاشتراكية فتأتى بعد هذا منبثقة من هذا المناخ العام .
حقا ، ان المعاهد الاشتراكية قد تنجح فى تربية بعض القادة ، لكن ما قيمة هؤلاء القادة اذا خرجوا من معاهدهم ونزلوا الى المجتمع فتنسموا فيه هواء غير اشتراكى ؟ سيحاولون من جانبهم أن يقاوموا التيار . لكن يبقى احتمال تفوق التيار عليهم قائما . ولهذا فعلينا أن نتجه الى خلق هذا المناخ العام الذى يتنفس فيه كل الناس التطبيق الاشتراكى ومشاكله ، وستأتى الثقافة الاشتراكية بعد هذه الخطوة كأثر أو كمعلول لها .

ومن ناحية ثانية فان الثقافة الانسانية التى تسعى الدولة العصرية الى نشرها بين الجماهير لا يمكن أن تؤتى أكلها الا اذا تقدمت وسائل الانتاج فى المجتمع تقدما يؤدى الى خفض ساعات العمل واتاحة فرص أكبر لاستغلال وقت الفراغ مما يعود على العقول والنفوس بالامتاع والمؤانسة الذهنية . حينئذ تستطيع الدولة أن تنادى بالثقافة الجماهيرية وتنشر قوافل الثقافة وتعمم قصور الثقافة وتزود القرى والمصانع والأحياء بالمكتبات

وتنهض بمسرح القرية والمدرسة . وفى كلمة واحدة تستطيع أن تربى جيلا جديدا من متذوقى القراءة والمسرح والفن وتستطيع بالتالى أن تنفذ من خلال هذه الأوعية الى روح الجماهير فتؤثر فيهم وتجعل منهم مبشرين بايديولوجية المجتمع .

بهذا يتضح خيط واحد من الثقافة العامة ينتشر بين جميع أفراد المجتمع فيوحد نظرتهم الى الحياة ويجعل منهم جميعا ، حتى من المثقفين فيهم ، مثقفين ثوريين . وهنا ، على أرض الثقافة الثورية ، ينصهر الجميع فى بوتقة واحدة . وذلك لأن الثقافة الثورية ذات طابع شمولى ، يهتم فيها صاحبها بالفعل والتطبيق الى جانب الفكرة والنظرية ويتجه الى المجتمع كله معبرا بثقافته الثورية عن مصالح الطبقات المحرومة فيه دون أن يكون هو بالضرورة أحد أفراد هذه الطبقات . واذا نجحت الدولة العصرية فى أن تحول جميع أفراد المجتمع ، بما فيهم المثقفين ، الى مثقفين ثوريين، فانها تكون بهذا قد نجحت فى ان تسلك أقوم السبل نحو تخفيف حدة الصراع بين الطبقات . فالصراع بين الطبقات فى الدولة العصرية موجود ، ولا يمكن تجاهله أو انكاره . لكن من الممكن تخفيفه واذابته عن طريق شيوع الثقافة الانسانية الثورية بين أفراد المجتمع ، وعن طريق خلق لغة مشتركة بين جميع المواطنين .

العصرية والقومية

هذه كلمة عن مستقبل الثقافة فى الدولة العصرية الاشتراكية وعن فلسفة التفكير العلمى الذى يمثل الطابع الرئيسى لها . ومنها يتضح أن الدولة العصرية ليست فقط الدولة التكنولوجية بل هى الدولة التى تأخذ بنوعى الثقافة اللذين تحدثنا عنهما ، وهما الثقافة الانتاجية والثقافة الانسانية ، بالمفهوم الذى حددناه وبالأهداف التى رسمناها لكل نوع .

لكن الدولة العصرية ليست فقط الدولة التى تاخذ نفسها بالأسلوب العلمى بل هى دولة لها وجودها القومى ولها اتجاهاتها السياسية الدولية ولها نظام حكمها . وأحسب أن كل هذا لابد أن يكون له فلسفة عامة لا نستطيع أن نغفلها فى حديثنا عن فلسفة الدولة العصرية .

ولقد كان الفيلسوف الفرنسى المعاصر « **ليون برنشفيج** » يقول بعمق ان الفلسفة لا تقدم حلولا لمشاكل العصر ، بل تقدم تأملا حول الحلول التى قدمها العصر للمشاكل التى تواجهه . وهذا معناه ان الفلسفة ليس من مهمتها أن تواجه المشاكل مواجهة مباشرة ، لأنها ليست تفكيرا من الدرجة الأولى فى هذه المشاكل . **بل هى تفكير من الدرجة الثانية** فيها . انها اذن تفكير فى التفكير . والفيلسوف ليس مطالبا بحل المشاكل . بل هو مطالب بالتفكير فى الحلول التى قدمت لها . ومشاركته فى العصر الذى يعيش فيه يعنى أنه يتعامل فى الحلول التى قدمها عصره ، وقدمتها دولته للمشاكل التى واجهها أو واجهتها . وهذا بطبيعة الحال لا ينفى مشاركته فى المشاكل نفسها ونزوله الى حقل التطبيق والتحامه مع الجماهير . لكن هذا كله سيكون باعتباره مثقفا ثوريا ، لا باعتباره فيلسوفا .

واذا صح هذا ، فان من واجبنا الآن أن ننظر الى بعض مشاكل دولتنا العصرية الاشتراكية والى الحلول التي قدمتها لها لنسوق بعض التأملات الفلسفية حولها .

فدولتنا تستند فى وجودها على القومية العربية . لكن ما هى مقومات القومية العربية ؟ هناك قوميات قامت على أساس الجنس ، وأخرى قامت على أساس الدين . لكن روح العصر كله تنظر نظرة عدم اطمئنان الى هذين الأساسين ، لأن العصر يقاوم التفرقة العنصرية ويقاوم التعصب فى كل صوره بما فى ذلك التعصب للدين . ولهذا **فان نظرتنا الى القومية العربية ينبغى ألا تقام على هذين الأساسين** . ومن الممكن أن نقيمها على عناصر أخرى كثيرة تدخل كلها فى اطار واحد هو اطار الحضارة العربية أو الاسلامية . وذلك لأن مفهوم الحضارة يتسع فيشمل كل الأجناس التى عاشت وتعيش فى ظل الحضارة العربية ، ويتسع كذلك فيشمل كل أصحاب الديانات السماوية الذين عاشوا ويعيشون فى ظل الحضارة الاسلامية ، بكل مقوماتها ، بما فى ذلك بل وعلى رأسها جميعا الدين الاسلامى .

وهذا الوجود العربى الاسلامى الذى ننتمى اليه يفرض علينا الاهتمام بتراثنا اهتماما يتيح لنا اعادة قراءته من جديد لا فى ضوء وجودنا الاقليمى بمشاكله الخاصة ، بل فى ضوء وجودنا القومى الذى لابد أن يتجاوز حدوده العربية ليكتسب صبغة عالمية . **بل انى لأزعم أن من يرفع شعار الاقليمية بيننا اليوم نحن العرب انما يعمل ليس فقط لهدم القومية العربية بل**

يساعد على عزلة وطنه الأصلى ويفرض من حوله حصارا يفضى به الى الذبول والموت . وعلى العكس من ذلك تماما ، فان من ينادى بالخروج من التقوقع الاقليمى انما يعمل فى الوقت نفسه لتدعيم حركتى الانصهار القومى والانفتاح العالمى .

ودولتنا العصرية فى سياستها الدولية دولة من دول عدم الانحياز فما معنى عدم الانحياز هذا ؟ وما معنى الحياد ؟ وهل من الممكن قيام حياد فكرى أو فلسفى ندعم به حيادنا السياسى ؟ الحياد ليس معناه – كما تبادر الى بعض الأذهان – الوقوف موقفا وسطا ، أو محاولة التوفيق بين الطرفين المتعارضين ، أو الخوف من الانحياز أو الجبن والتقاعس من أن يتخذ الانسان موقفا فى حياته . بل معناه الحقيقى – سواء طبق فى مجال العلاقات البشرية أو فى ميدان العلاقات الدولية – التسلح بارادة قوية ونظرة موضوعية خالصة تمنع الفرد أو الدولة من البدء بمسلمات تسد الطريق ، وبحلول جاهزة مسبقة تصادر على المطلوب وتفرض على المرء السير فى دروب مرسومة تؤدى فى نهاية الأمر الى ربط الانسان أو الدولة بكتلة معينة وتقييده أو تقييدها باتجاه محدد . الأمر الذى ينتهى حتما بالفرد أو بالدولة الى التنازل عن كثير من حريته أو حريتها . فالفلسفة الحيادية اذن هى فلسفة الحرية . والحياد الفكرى لا يعنى شيئا آخر الا حرية البحث العلمى أو الفلسفى لكن هذا الحياد فى نقطة البدء لا يتنافى مطلقا مع الانحياز واختيار الحلول . وفى ميدان الفكر فانه لا يتنافى مع الانحياز الى جانب كثير من الحلول التى قدمتها الفلسفات الواقعية الاشتراكية لعدد من المشاكل الفكرية والفلسفية والاجتماعية أصبح من المستحيل تجاهلها أو التقليل من شأنها . لكنه فى الوقت نفسه تعبير عن حرية المفكر أو الفيلسوف الذى يريد أن يحتفظ لنفسه دائما بحق الرفض وعدم الانقياد انقيادا أعمى لمذهب معين والذى يريد ألا يسير معصوب العينين نحو حلول بعينها أصبحت معروفة وأصبح الخروج عليها مروقا.



فلسفة انسانية

وفلسفة دولتنا العصرية تتصف أيضا بانها انسانية . لكن ما معنى أن تكون الفلسفة انسانية ؟ فكل فلسفة بالضرورة عند صاحبها فلسفة انسانية . لكنى أحسب أن دولتنا

العصرية عندما تصف نفسها بأنها انسانية فانها لا تقصد بذلك تمجيد الانسان الفرد فى عربدته الشخصية وفى اتجاهاته الذاتية . فالانسان هو بالضرورة عندها الانســـان المتد بجذوره فى المجتمع ، مفهـوما لا على أنه مجتمع الأسرة أو القبيلة بل على أنه مجتمع الجماهير العريضة التى يؤدى الارتباط بهـا الى توسيع الأفق وشمول النظرة ، لكنها من ناحية أخرى لن تكون انسانية بمعنى الكلمة الا اذا حافظت على قيمة الانسان كانسان ورفضت أن تنظر اليه على أنه مجرد رأس فى القطيع .

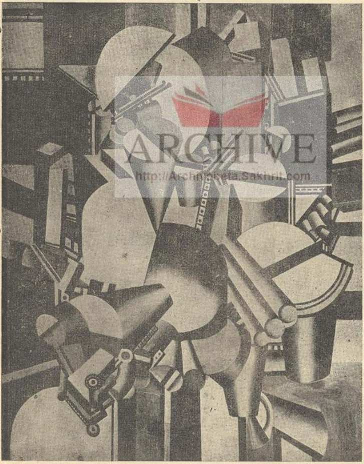
وهذه الفلسفة الانسانية هى بعينها الفلسفة الديموقراطيـة • لأن الديموقراطية وحـدة لاتتجزأ . فلا يمكن أن تقوم الديموقراطية على الحرية الاجتماعية أو الاقتصادية وحدها .حقا ان هذا الجانب من الحرية له اهميته البالغة . وكثيرا من البـلاد الرأسمالية التى تتشـدق بالديموقراطية وتفـاخر العالم بعراقة الحكم الديموقراطى والتمثيل النيابى فيها لم يتحرر الفرد فيهـا حتى الآن من كثير من القيود الاقتصادية التى تجعله عبدا للاحتكارات المختلفة ولرأس المال المستغل الخاص • لـكن بالرغم من أهمية هذا الجانب من الحرية ، الا ان فلسفة الدوله العصرية لا ينبغى لها باسم هذا النوع من الحرية ، أن تضحى بالحرية الأصيلة الأخرى ، وهى الحرية السياسية الفردية : حرية الراى وحرية التعبير عن الراى وحرية الكلمة وحرية النشر وحرية الانتخاب • والحق أن كلامنا فى هذا العصر الذى نعيش فيه حريص كل الحرص على عدم التضحية باحدى هاتين الحريتين فى سبيل الأخرى وباسمها . اننى لا أريد أن أضحى بحريتى السياسية باسم حريتى الاجتماعية فى أساسهـا الاقتصادى . ولا أريد كذلك باسم حريتى السياسية أن اجرى وراء حرية ليبرالية زائفة ، غافلا الأساس الاقتصادى الذى تقوم عليه كل حرية .

وفلسفة دولتنا العصرية فلسفة اشتراكية. **لكن ما معنى الاشتراكية ؟** وهل اشـتراكيتنا تنضم الى الاشتراكية العالمية أم أنها اشتراكية خاصة بنا وقف علينا ؟ الاشـتراكية واحدة . ليس هناك اشـــتراكية عربية واشـــتراكية يوغوسلافية واشـتراكية روسية واشـتراكية جزائرية . لكن تطبيقات الاشتراكية هى التى تختلف باختلاف الظروف القطرية الخاصة بكل وطن . الا أننا باسم اختلاف هـذه الظروف القطرية ينبغى ألا نســمح فى النظام الاشتراكى بمبادىء تخرجنا من زمرة الاشتراكيين وتجعلنا نبدو فى أعين الاشتراكيين كمن يتاجر بالاشتراكية ولا يأخذها مأخذ الجد . ان الاشتراكية بالنسبة الينا تمثل الحل الوحيد لانقاذ طبقاتنا المحرومة والتى ما زالت محرومة بالرغم من مضى ستة عشر عاما على الثورة . الاشتراكية بالنسـبة الينا مسألة مصيرية • بل انى لأزعم أن دولتنا لن تصـبح دولة عصرية الا اذا خطت خطوات جادة فى سـبيل تعميم الملـكيات التعاونية الى جانب اعترافها بالملكيتين العامة والخاصة • وهذه الملكيات التعاونية أقرها الميثاق ولم يبق الا ان نأخذها مأخذ الجد . وعلى الاشتراكيين اليوم مسئولية لتقدم الصفوف وعدم الســماح لغيرهم من الرجعيين والليبراليين بأن يصلوا الى المراكز القيادية ، منتهزين فرصـة الظروف العصيبة القاسية التى تمر بها أمتنا العربية . كلا . **ان اشتراكيتنا قد خطت بأمتنا خطوات كثيرة الى الأمام • وما زال أمامها خطوات كثيرة ستخطوها لكنها لن تعود الى الوراء أبدا •**

هـذه الفلسفة الانســانية الديموقراطية الاشتراكية التى تقوم عليها دولتنا العصرية تجد فى مبادىء الدين الاسلامى : ذلك الدين القيم ، ما تثبت به اتجاهاتها الانسانية والديموقراطية والاشتراكية . الأمر الذى يؤكد لها أن الطريق الذى اختارته هو نفسه الطريق الى الله .

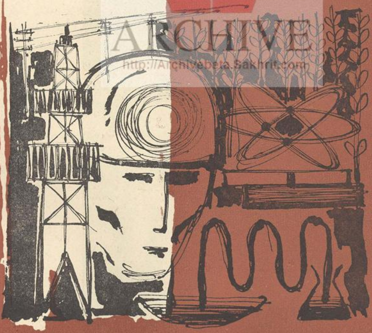
يحيى هويدى

عناصر الميكانيكا للفنان المعاصر فرنان ليچيه ، وفيها تعبير صارخ
عن عصرنا الحديث ... عصر الحضارة الآلية ...



خطوات على طريق التنمية

دكتور راشد البراوى



خطوات فى الطريق

تحدث الرئيس جمال عبد الناصر فى برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ الذى ظفر فى الاستفتاء الشعبى الذى أجرى فى ٢ مايو بما يعتبر حقا موافقة اجماعية عليه ، عن ضرورة بناء الدولة العصرية التى ترتكز – الى جانب الديموقراطية – على دعامتى العلم والتكنولوجيا ؛ ومن ثم فهذه العناصر الثلاثة يجب أن تشكل المقومات الأساسية للمجتمع فى المرحلة القادمة على وجه التخصيص ، أو فى المستقبل على اطلاقه ان شئنا مزيدا من الدقة فى التعبير .

وينطوى الحديث الذى تضمنه البرنامج المشار اليه ، على طبيعة الفترة الزمنية التى نعيش فيها من جهة ، وعلى الاحتمالات التى سوف تتمخض عنها العقود القلائل القادمة من جهة أخرى وهى احتمالات أو توقعات تكاد تقرب من مرتبة الأحداث المؤكدة ، لأنها مبنية على حقائق التطور القريب العهد منا وخاصة عندما بدأ العصر الذرى ، وتمثلها أيضا الاستدلالات العلمية الدقيقة . لما ينتظر ان يكون عليه هذا التطور خلال السنوات العشر أو العشرين او الثلاثين القادمة .

جوهر المشكلة

والحديث المشار اليه يتضمن ايضا ادراكا عميقا لجوهر المشكلة التى تواجهها ، وسوف تظل تواجهها لفترة قادمة تقصر أو تطول تبعا للظروف ، البلاد الآخذة بأسباب التنمية والنمو والتى تتكون منها الأغلبية الساحقة من سكان كوكبنا هذا . وتتمثل المشكلة فى وجود فجوة هائلة تفصل بين هذه البلاد من ناحية والبلاد التى تعرف اصطلاحا بالمتقدمة من جهة أخرى؛ وهى فجوة ترتد الى عدم تمكن الأولى ، لأسباب لم تكن من خلقها أو من صنع أيديها ، عن الأخذ بالثورات الحديثة ، الصناعية والعليمة والفنية والتكنولوجية ، التى مرت بها وتأثرت بها واستفادت منها الدول المتقدمة ، منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر بوجه خاص عندما اتبع العقل البشرى ولأول مرة ، آلة تدور بقوة البخار . وهذه الفجوة لا بد أن تزداد اتساعا وعمقا ان لم تحاول الشعوب النامية وبكل ما يتوافر لها من وسائل وامكانيات ، اللحاق بالسابقين ، **ومن هنا يبرز المغزى الكبير الذى تتضمنه عبارة وردت فى الميثاق الوطنى المعلن فى أواسط عام ١٩٦٢ ، وهى أنه اذا كان قد فاتنا الدخول فى عصر الكهرباء ، فان علينا أن نعوض ذلك بالدخول فى عصر الذرة .**

كذلك يدل حديث الرئيس عبد الناصر على نظرة علمية وواقعية الدور العنصرى البشرى فى حياة الشعوب ، نظرة لا تقف عند حد الكم ولكنها تضع التأكيد الاكبر على الناحية النوعية أو على الكيف . فالعدد الكبير من السكان بصفته هذه قد لا يكون فى أى أثر فعال بل وقد يصبح من المعوقات ؛ ولكنه يتحول الى قوة لها شأنها فى شتى المجالات وفى وسط الأسرة الدولية ، اذا تسلح بدروع التقدم العلمى والتكنولوجى بمعناه الصحيح ، بل ان هذا التقدم يمكن أن يعوض الى حد كبير – وعوض بالفعل – النقص النسبى فى حجم القوة البشرية ، وهو ما تشهد به فى وضوح وصدق مقارنة نعقدها ، مثلا بين الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية أو بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند ، أو بين فرنسا ومجموعة مستعمراتها الأفريقية السابقة ، وذلك من ناحية تقدم التكنيك الزراعى ، والتفوق الصناعى المتعدد الجوانب ، وانتاجية العمل ، وحجم المنتج القومى الاجمالى ، ومبلغ الدخل الأهلى ، والقدرات العسكرية من تقليدية ونووية ، والوزن السياسى على الصعيد الدولى الى جانب التطور الثقافى والاجتماعى بوجه عام.

مقومات الدولة العصرية

ونحن اذ نتحدث عن العلم والتكنولوجيا باعتبارهما الى جانب الديموقراطية ، من مقومات الدولة العصرية لانقصد فقط الدراسات والأبحاث التى يتوفر عليها أهل الخبرة والاختصاص ، أو الآلات والأجهزة والمعدات من أحدث الطرق وأدقها ، أو أساليب تطبيق واستخدام المبتكرات والكشوف والانجازات العلمية والفنية ،ذلك أن هذه جميعا ولها أهميتها القصوى وسيلة لغاية اجتماعية أكبر وأشمل ، بمعنى أنها تؤدى ويجب أن تؤدى الى **خلق أسلوب جديد للعمل وللحياة ،** يأخذ به المجتمع ويسير على هديه فى كل ناحية من نواحى وجوده : المادية ، الثقافية ، الاجتماعية ، الفكرية ، والسياسية . ان انتشار استخدام « الساعة » فى مجتمع يعتمد على طلوع الشمس وغروبها ، معناه أنه يتعود ويتعلم تقدير قيمة الوقت ، والنظام ، والمواظبة ، واحترام المواعيد ودقة الأداء .

ولنضرب مثلا من التاريخ القريب .. نعلم أن **الآلة البخارية كانت بداية أو أساس الثورة الصناعية الحديثة** ، ولكن هذه الثورة ما لبثت أن خلقت أوضاعا وأفكارا وانظمة جديدة بل وايديولوجيات جديدة . لم يقف الأمر بها عند حد احداث قفزة هائلة فى الانتاج ورفع مستوى المعيشة بشكل عام ، ولكنها **قضت على مخلفات عصر الاقطاع** ، وعملت على نشر التعليم فى صفوف جماهير الشعوب ، وأوجدت نظم ومؤسسات الديموقراطية السياسية ، وأدخلت تعديلات جوهرية على نظام الأسرة ومركز المرأة ، وطلعت بمذاهب فلسفية وأدبية وفنية وسياسية جديدة ، ومجمل القول أنها **مهدت الطريق أمام مرحلة من الحضارة** أرقى مما كان سائدا حتى ذلك الحين . وهذا ما نفهمه من **الدعوة الى الدولة العصرية القائمة على العلم والتكنولوجيا .. انها دعوة الى مجتمع جديد فى أساليب تفكيره وعمله وحياته** ، مجتمع يؤمن بأنه اذا توافرت مقدمات معينة بالنسبة الى قضية معينة فلابد من الوصول الى نتائج معينة ، مجتمع لا يرضخ لقوى الطبيعة ولكنه يحاول بل ويعمل من أجل اخضاعها لارادته ، ولا يتقبل الأحداث أيا كانت على ما هى عليه وانما يحللها ويفسرها ويسعى الى التحكيم فيها وتوجيهها لما فيه صالحه ، ولا يسترشد فى تصرفاته بالأهواء والانفعالات والعواطف ويسلس لها قيادة الأمور ولكنه يتخذ من الحقائق الصلدة مادة يبنى منها تقديراته ، وأساسا يقيم عليه تصرفاته وأنشطته واتجاهاته ، مجتمع لا يفكر أو يتنكر لما هو صالح فى ماضيه ، ويقدر النافع فى حاضره ، ويخطط على ضوء امكانيات مستقبله .. مجتمع يفرق بين الممكن الذى يقدر على انجازه وبين المستحيل الذى يفوق طاقاته ، أى يفرق بين الواقع والوهم .

من أجل تنمية اقتصادية

ونحن اذ نريد أن نخلق دولة تستند الى العلم والتكنولوجيا فلأننا ندرك ما يستطيع أن يحققاه لنا فى مجال التنمية بوجه عام ، والتنمية الاقتصادية بوجه خاص . لقد تمكنا من السيطرة على النيل العظيم فى داخل حدودنا بعد انجاز مشروع السد العالى ، ولكن الزراعة لا تزال فى حاجة الى ثورة تزيد من أنتاجية التربة وترفع من حجم الانتاج . وهذا يتطلب دراسة علمية للتربة على أساس تصنيفها طبقا لمبلغ صلاحيتها لهذا النبات أو ذاك ، وبعبارة أخرى يتعين علينا أن نزرع النبات الأمثل فى التربة المثلى حتى نحصل على المحصول الأمثل . وهنا تبدو **أهمية الكيمياء الزراعية** وما يتصل بها من علوم أخرى . ولا نزال حتى الآن معرضين من وقت لآخر للآفات تجتاح بعض المحاصيل ومنها القطن بوجه خاص ، فنعمد تارة الى أسلوب النقاوة اليدوية ، ونلجأ تارة أخرى الى استخدام المبيدات بمختلف أنواعها . ولكن المشكلة أعمق من هذه الحلول السطحية أو الجزئية ، فعلى العلم أن يوفر لنا الحل الجذرى **باستئصال دودة القطن** من التربة المصرية استئصالا تاما وشاملا ومرة واحدة الى الأبد .

وأى توسيع زراعى أفقى فى المستقبل ، وهو ضرورة لا مفر فيها ، سوف يتوقف على تدبير مقادير اضافية وكافية من الماء اللازمة للرى ، لقد طالت السنون ونحن نتحدث عن **المياه الجوفية** وعن احتمالات استغلال المنطقة الشاسعة التى تعرف باسم « **الوادى الجديد** » ومع ذلك فلا نستطيع الحكم على وجه القطع ، على ما اذا كان هناك خزان جوفى ، ولو تضافرت جهود العلماء والخبراء من الآن فصاعدا وكرسنا للعملية ما يلزمها من الأموال ، لأمكن فى فترة زمنية مناسبة من الوصول الى رأى نهائى بصدد هذا الموضوع .

ولقد أشرنا الى ما ورد فى الميثاق الوطنى عن ضرورة الدخول فى عصر الذرة ، وهنا امكانيات هائلة **لاستخدام الذرة فى الأغراض السلمية** . ان مشكلة الكثير من البلاد الزراعية هى عدم توافر الماء . والثابت الآن أن فى الامكان استخدام الطاقة الذرية فى مقابل **تعذيب مياه البحار والمحيطات**، وأثبتت التجارب التى تمت فى عدد من البلاد وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية أن تكاليف التعذيب انخفضت فى السنوات الأخيرة انخفاضا ملحوظا ، وأن المجال فسيح أمام المزيد من الخفض فى التكلفة . وهنا الدور الذى يجب أن يلعبه العلم والتكنولوجيا فى السنوات القادمة وبذلك نستطيع أن نحول المساحات الشاسعة من أراضى الصحراء عندنا الى أرض زراعية تنتج حاجتنا من المواد الغذائية أو الحبوب الغذائية ، وتنتج أنواعا من المحاصيل لأغراض الاستهلاك المحلى من جهة والتصدير من جهة أخرى .

وبرغم ما حققناه خلال السنوات القلائل الأخيرة الماضية من زيادة فى انتاج الثروة المعدنية الا أن النتيجة أو المحصلة النهائية لا تزال جد متواضعة . فالصحراوان الشرقية والغربية لا تزالان سرا مجهولا الى حد كبير لم يكشف عن نفسه بعد . وأمامنا مثال حى عما يستطيع العلم والتكنولوجيا أن يفعلاه فى هذاالصدد ونقصد به **الكشوف البترولية** الأخيرة . لقد استطاع العلم بالتعاون مع المؤسسات الأجنبية ذات الكفاءة ،

أن يكتشف حقولا جديدة مثل مرجان الذى وصل انتاجه الى نحو ١٤٠ ألف برميل فى اليوم ، وأن يفجر البترول لأول مرة فى الصحراء الغربية بعد الآبار التى حفرت فى منطقة العلمين ، وهكذا وضحت احتمالات ثروة بترولية ظلت دقيقة الى الى عهد قريب ، ولا تزال الصحراء الغربية لم يطرق معظمها بعد ، من هذه الناحية .

اجراءات لابد منها

هذه الأمثلة التى ضربناها والايجاز الذى يفرضه حيز هذا المقال ، أردنا من ورائها أن نؤكد أنه لا سبيل الى تنمية اقتصادية بالمعنى الواسع الذى يحقق عنصرى الكفاية والعدل ، الا اذا اعتمدنا على طاقات العلوم والتكنولوجيا الحديثين . ولكن التحقيق يتطلب اتخاذ اجراءات جادة وفعالة ، منها : :

(أولا) رفع مستوى البحث العلمى فى الجامعات والمعاهد ، بتوفير الأساتذة والمعدات والأجهزة ، وخلق المناخ المناسب أى الذى يشجع على اجراء البحوث وعلى الاستفادة العملية منها .

(ثانيا) التنسيق بين كافة الهيئات والأجهزة المشتغلة بالبحث العلمى ، منعا للتداخل والتكرار والتضارب ، وعلى أساس التخصص حسب امكانيات كل هيئة وكل جهاز ، وهذا يتطلب وضع أو تخطيط سياسة طويلة الأجل ، تحدد أهدافها ووسائل تنفيذها وتدبر الأموال اللازمة لها .

(ثالثا) وأن للوحدات الانتاجية نفسها أن تلعب دورها فى هذا الميدان ، ولو أننا ألقينا نظرة على الكثير من المبتكرات التى تمت فى ميدان الصناعة البترولية أو البتروكيميائية أو الكيماوية فى البلاد المتقدمة لألفينا أن معظمها كان نتيجة الأبحاث الجادة التى تقوم بها الشركات والمؤسسات التى تمارس هذه الصناعات . انها تعتمد بغير شك على ما يتم من بحوث ودراسات فى الجامعات والمعاهد والمراكز الأخرى ، ولكنها هى نفسها تبذل جهدا مماثلا ولا تضن بالمال – مهما عظم قدره – فى سبيل الابتكار والتجديد وتحسين الانتاج وخفض تكاليفه .

(رابعا) انشاء معهد للتكنولوجيا ، واذا كانت مواردنا البشرية قاصرة نسبيا فان فى وسعنا التعاون فى هذا المجال مع المؤسسات الدولية المتخصصة ، أو مع عدد من مؤسسات أجنبية (ليست دولية) لها خبرتها وقدراتها وكفايتها فى هذه المجالات .

(خامسا) ادخال تغيير جذرى على نظام البعثات التعليمية التى ترسلها الى البلاد الأجنبية بأن :

(أ) نوجهها الى أرقى البلاد المتقدمة علميا وتكنولوجيا فى ناحية أو أخرى . مثال ذلك أنه لو أردنا اكتساب المعرفة بتوليد الكهرباء عن طريق استخدام الطاقة النووية ، فان انجلترا معقود لها السبق والتفوق فى هذا المضمار . ولو رغبنا فى دراسة أحدث نظريات وصيغ وأساليب تعذيب مياه البحر ، فالمجال واسع فى المصانع الضخمة التى أنشئت لهذا الغرض فى كاليفورنيا مثلا وحققت نتائج بالغة الشأن من ناحية خفض التكلفة .

(ب) نقصر البعثات على النواحى التى تفتقر اليها بالفعل أو التى نعانى من قصور فيها ، والتى تتصل فى الوقت نفسه بأهدافنا المرسومة للتنمية .

(ج) ونحسن الاختيار ونركز أولا وقبل كل شىء على من أتموا فى جامعاتنا ومعاهدنا العالية المرحلة التالية مباشرة على الأقل للبكالوريوس . وهنا لابد من تتبع تاريخ المرشح خلال دراسته فى المرحلتين الثانوية والجامعية حتى يتبين مدى استعداده ومبلغ كفايته ، وكانت اليابان تفعل ذلك بالنسبة الى مبعوثيها الى الخارج . كذلك لابد من دراسة الخلفية الأخلاقية حتى يتوافر لنا العنصر الذى يؤمن بحق وطنه عليه فلا يتأثر بما قد يتعرض له فى الخارج من مغريات مادية وغيرها .

(د) ونستعين بأهل الخبرة والاختصاص الممتازين من الأجانب ونجزل لهم العطاء . والحق ، لقد آن لنا أن نتحرر من ألوان من « مركب النقص » تجعلنا نوجس خيفة من ارسال بعثاتنا الى هذا البلد أو ذاك ، أو تجعلنا نتشكك فى الخبرة والعلم الأجنبيين .

(سادسا) ويجب اعادة النظر فى برامجنا التعليمية فى شتى المراحل ، وفى كتبنا المدرسية ، بحيث نخلق فى التلميذ والطالب نظرة علمية الى الأمور ، أى تجعل تفكيره يتجه اتجاها علميا وموضوعيا . وهنا ناحية نود أن نشير اليها لاننا نعتبرها مسئولة الى حد كبير عن تخلفنا العلمى والتكنولوجى ونقصد بها الضعف فى اللغات الأجنبية أو الجهل بها . هذه الثغرة يجب سدها بأسرع ما يمكن حتى يكون أبناؤنا من خريجى

الجامعات والمعاهد العالية مزودين بالسلاح الذى يمكنهم من الاطلاع على ما يحدث فى البلاد المتقدمة فى مختلف العلوم والفنون . ان اللغة الأجنبية هى النافذة التى نطل منها على العالم الذى يتحرك الى الأمام بسرعة ، والجهل بها أو عدم اتقانها معناه اغلاق هذه النافذة وبالتالى نعجز عن مسايرة التطورات السريعة فى العلم والتكنولوجيا وهى التطورات التى تشهدها البلاد المتقدمة .

عصر الالكترونيات

وثمة ناحية بالغة الأهمية لا تستطيع « **الدولة العصرية** » بمفهوم اليوم أن تغفلها ، ويجب أن ندخلها فى اعتبارنا ونحن بصدد الأخذ بالعلم والتكنولوجيا . فاذا كنا قد عرفنا فى الماضى عصور البخار والحديد والكهرباء أو السيارة ، واذا كانت الخمسينات من القرن الحالى شهدت بزوغ فجر العصر الذرى ، فالأمر الذى لا شك فيه هو أن **السنوات الباقية من القرن العشرين تشكل عصر الالكترونيات** والعقول الألكترونية ، والأوتومية ، والسيبرناطيقا . هذه المجالات التى تعتبر من أحدث منجزات الثورة التكنولوجية ، هى موضع الاهتمام البالغ من جانب الدول المتقدمة جميعا بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ،

« ان تغيير قيمنا الأخلاقية ضرورة حتمية لتغيير مجتمعنا نحو العصرية ».
.. لطيفة الزيات

أنا لا أستطيع أن أتصور الدولة العصرية فى الوقت الحالى فى انفصال عن الظروف الموضوعية التى نعيشها . فالدولة العصرية فى تصورى هى وسيلة وغاية فى ذات الوقت .. وسيلة لا نستطيع بدونها أن نتوصل الى تطهير أراضينا من العدو المغتصب وتمكين سيطرتنا على حريتنا ومقدراتنا فى وجه العدو المدعم بقوى وامكانيات الاحتكارية العالمية .. وهى غاية من المحتم أن نتوصل اليها من خلال تحقيق هذه الأهداف ..

وأنا أتصور أن استكمال بناء الدولة العصرية سيتم يوم نستطيع أن نخوض بكفاءة وفعالية ضد العدو معركتنا الضارية ويوم نستطيع أن ننتصر عليه . فالمعركة مع العدو معركة طويلة وفى خلال هذه المعركة ستخرج الدولة العصرية الى الوجود.. دولة يتحتم أن تتفوق على اسرائيل لا من الناحية العسكرية فقط بل من الناحية العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية والفنية أيضا ..

وفى خلال هذا التصور نستطيع أن نتبين ملامح الدولة العصرية فى اعتقادى .. دولة قادرة على الدفاع عن نفسها وهذه القدرة الدفاعية تتوقف على قدر كبير من التفكير العلمى والتخطيط العلمى والتطبيق العلمى لكل المصادر البشرية والاقتصادية.

وذلك لما ينتظر أن تسفر عنه من نتائج حاسمة بالنسبة الى زيادة الانتاجية ، والخفض الكبير فى تكاليف الانتاج ، والتقليل من المجهود العضلى والذهنى العادى الذى يبذله الانسان ، وتحقيق أكبر قدر من الكفاية فى ادارة المشروعات والوحدات الانتاجية ، ودقة التخطيط وتحليل البيانات والمعلومات ، ومستقبل العمالة . **ولعل موضوع العمالة وما ينتظر أن تتأثر به هو أهم ما يشغل الأذهان الآن وخاصة من ناحية احتمال التوسع فى تطبيق الأوتومية** . ولكن الخوف الذى يساور البعض من أن المنجزات التى أشرنا اليها والتى لا تزال فى مستهل مرحلة تطورها الكبير ، سوف تؤدى الى البطالة ، خوف مبالغ فيه ، لأن هذه المنجزات ان كانت ستقضى على الكثير من الأعمال والوظائف ، وهو أمر مؤكد ، فانها سوف تخلق وظائف جديدة وتفتح مجالات جديدة واسعة أمام الناس . هذا الخوف يذكرنا بمثيل له فى بداية الثورة الصناعية حينما راح العمال يحطمون الآلات البخارية الجديدة ، وارتفعت أصوات تنذر ببطالة شاملة . ولكن المخاوف لم تتحقق ، بل ان العكس هو الذى حدث اذ توافرت مجالات جديدة ضخمة استوعبت الأيدى العاملة وبدلا من أن تكون هناك بطالة كان هناك نقص فى الأيدى العاملة .

والذى يدعونا الى توجيه النظر الى أهمية

وبالطبع لا يمكن أن يقوم هذا التنظيم القائم على الأسلوب العلمى الا اذا استطعنا أن نقضى تماما على القيم الأخلاقية التى توارثناها من مجتمع زراعى هو أشبه ما يكون بالمجتمع القبلى .. وهى تلك القيم المسئولة عن التعصبات والتواكل والسلبية وعدم الدقة والاستهانة بحقوق الدولة والتساهل فى الأمور الخطيرة والتغاضى عن الأخطاء وعدم الرغبة فى تحمل المسئولية وعن الشكلية والميل الى الذاتية فى التفكير والتى تنتهى بان يحيط كل مسئول نفسه بمجموعة من الأقارب والأصدقاء بصرف النظر عن كفاءتهم أو قدرتهم على الاضطلاع بالأعمال التى توكل اليهم .

ومعنى هذا كله باختصار شديد أن الدولة المصرية لابد أن يتسم التفكير — تفكيرنا — فيها بالموضوعية المطلقة .. ليس التفكير فقط أقصد وانما التفكير والتصرفات التى لابد أن تتبعه بعد ذلك .

وفى اعتقادى أن ضروريات المعركة التى يتوقف عليها المصير ستجعلنا نتخلى عن هذه القيم البالية التى كانت سببا من أسباب النكسة . وهى التى ستجعلنا نتمسك بالأسلوب العلمى وبالموضوعية وبوضع الرجل الصحيح فى المكان الصحيح وفى محاسبة المخطىء حسابا عسيرا لانه لا يخطىء فى حق نفسه فحسب بل يخطىء فى حق الشعب كله ..



ان تغير قيمنا الأخلاقية ضرورة صحية لتغيير مجتمعنا نحو العصرية ولكسب معركتنا المصيرية . ان المعركة ونجاحها جديد باحداث هذا التغيير ولكننا لابد أن نضمن الظروف الكفيلة لاحداث هذا التغيير .

دراسة هذه المستحدثات من الالكترونات والآلات الحاسبة والأوتومية والسيبرناطيقا الخ :

(**أولا**) أننا نستهدف فى **تنمية سريعة** ، ونستهدف اللحاق بالشعوب التى تقدمتنا ، ولا يمكن أن يتم هذا الا اذا أخذنا بآخر التطورات التكنولوجية • من المستحيل أن نلحق بدول تعيش فى عصر الالكترونيات اذا كنا نصر على البقاء فى عصر البخار أو حتى الكهرباء المتولدة بالطرق التقليدية • واذن فهذه المستحدثات التكنولوجية هى من الأسباب أو العوامل القوية التى تؤدى الى « الانطلاقة » التى نسعى اليها •

(**ثانيا**) ان الدول التى تأخذ بهذه المستحدثات وتطورها سوف تكون قادرة على **المنافسة فى الأسواق العالمية** ، فاذا لم نحاول أن نحذو حذوها — ولو فى حدود امكانياتنا — فلن تتمكن منتجاتنا الصناعية أو غيرها من أن تباع بأسعار تنافسية فى الأسواق الخارجية •

(**ثالثا**) ولهذه المستحدثات أهمية بالغة من **الناحية العسكرية** ، بل هى وثيقة الصلة بتوفير الأمن القومى وبردع كل من تحدثه نفسه بأى عدوان • ولسنا بحاجة الى تأكيد حقيقة واضحة بذاتها وهى أن الجيوش العصرية تزود نفسها بهذه المبتكرات ، وتعمل على تطويرها باستمرار ، وهو ما تشهد به نظم الأسلحة الحديثة التى ظهرت فى السنوات التالية للحرب العالمية الثانية • بل لقد كانت الاعتبارات العسكرية أو اعتبارات الأمن القومى — ولا تزال — من القوى الرئيسية الدافعة وراء التقدم التكنولوجى الحديث •

ضرورة التخطيط

ولا تقوم الدولة العصرية بالمهام التى تفرضها طبيعتها كما أوضحناها فى صدر هذا المقال الا اذا أخذت **بمبدأ التخطيط** ، أى الا اذا أصبح الأساس الذى تقوم عليه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والعسكرية • ويعلق الميثاق الوطنى أهمية قصوى على التخطيط فيقول :

« **ان التخطيط الاشتراكى الكفء هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية ، المادية والطبيعية والبشرية ، بطريقة عملية وعلمية وانسانية لكى تحقق الخير لمجموع الشعب وتوفر لهم الرفاهية • انه الضمان لحسن استغلال الثروات الموجودة والكامنة والمحتملة ، ثم هو فى الوقت نفسه ضمان توزيع الخدمات الأساسية باستمرار ورفع مستوى ما يقدم منها بالفعل ، ومن هذه الخدمات الى المناطق التى افترسها الاهمال أو العجز نتيجة لطول الحرمان •** • » •

وفى رأى الميثاق أن على التخطيط أن يحقق عملية ذات شعب ثلاث وفى نفس الوقت الواحد : زيادة الانتاج ، زيادة الاستهلاك فى السلع والخدمات ، واستمرار التزايد فى المدخرات من أجل الاستثمارات الجديدة • هذه العملية التى يدعوها الميثاق « **المعادلة الصعبة** » يقع عبء تنفيذها على عاتق التخطيط •

ولكن التخطيط ليس مجرد شعار أو كلمة تتردد ، ولكنه أسلوب عمل تسير عليه الدولة العصرية • وحتى يحقق الأهداف المتوخاة منه يتعين :

١ — أن يكون مبنيا على احصاءات وبيانات ومعلومات ، دقيقة وصحيحة فى آن واحد ، لا تتعمد الاسراف فى التفاؤل أو اعطاء صورة وردية للقدرات والامكانيات • ومن ثم يجب أن يتولى التخطيط المتخصصون فى علوم ومجالات كثيرة مترابطة ، وهنا أيضا تلعب دورا كبيرا المستحدثات التكنولوجية كما للعقول الالكترونية وأجهزة تصنيف وتحليل البيانات •

٢ — أن يكون متمشيا — فى حدود المستطاع — مع الأهداف العليا التى يسعى المجتمع الى تحقيقها •

٣ — أن يتسم بالمرونة فلا يقف عند حدود الصيغ الجامدة ، ولكنه يقبل التنقيح والتعديل بل والتغيير على ضوء ما يكشف عنه التطبيق • وهنا لابد من الاستفادة بتجارب البلاد التى أخذت بمثل هذا المنهج فى التنمية ، فنتجنب ما وقعت فيه من أخطاء ، على أن يراعى اختلاف الظروف الموضوعية •

٤ — وألا يقتصر على المستوى القومى ، بل يجب أن يهبط الى ما دون ذلك ، فنحن لا نتوقع من التخطيط العام أن ينجح على النحو الذى نرجوه الا اذا طبقنا المبدأ على حياتنا : فى المحافظة والمدينة والقرية ، والمصنع والمزرعة ، والمصلحة أو الادارة الحكومية •

وهذه العملية تتضمن خطوات أو مراحل متعاقبة ومترابطة • فهى تعد الخطة بعد الدراسة الدقيقة وتحدد الأموال اللازمة لها وآجال التنفيذ ، وتعهد بالتنفيذ الى الأجهزة المختصة على مختلف المستويات ، ثم تتابعه بصورة مستمرة ، ويتولى تقييم ما يتم انجازه من الخطة ، أولا بأول وبصفة دورية •

انشاء المجالس القومية

قلنا ان برنامج ٣٠ مارس أكد ضرورة بناء الدولة العصرية التى تستند — الى جانب أشياء أخرى — الى العلم والتكنولوجيا ، ومن هنا كان طبيعيا أن يتحدث عن انشاء مجالس قومية متخصصة وهى :

(أ) مجلس الأمن القومى

(ب) المجلس الاقتصادى

(ج) المجلس الاجتماعى

(د) المجلس الثقافى) .

فى هذا النص دلالة واضحة بالنسبة الى المستقبل . انه اعتراف بأن التنمية من مختلف نواحيها وشتى زواياها ، عملية علمية من نوع خاص ، ومن ثم فأهلها هم الخبراء ورجال الاختصاص . وهنا نقطة يحسن أن نلتفت النظر اليها بالنسبة الى عضوية المجالس القومية ، وهى **أن عنصر الخبرة والاختصاص يجب أن يكون مصحوبا فى الوقت نفسه وفى حدود الامكان ، بالقدر الكافى من الوعى السياسى والاجتماعى ، الواقعى والعملى .**

والآن ، هل معنى الدولة العصرية التى قوامها العلم والتكنولوجيا — الى جانب الديموقراطية — ، أن يحكمها « **التكنوقراط** » أى تتحول الى حكومة طبقة التكنوقراط على غرار نظم من قبيل حكومة رجال الدين أو حكومة الأرستقراطية مثلا ؟ لو كان الرد على السؤال بالايجاب لكان معناه أن الحكم ينتقل الى أيدى فئة أو طبقة معينة أو يصبح « **حكم الصفوة** »

اننا نعترف بأهمية الدور الذى يلعبه التكنوقراطيون ، ونعترف بأنه ضرورة لا غنى عنها فى الدولة العصرية ، ولكنا ندرك فى الوقت نفسه أن نفس طبيعة عملهم وتخصصهم يمكن أن تضعف من فعاليتهم أو تضيق من فعاليتهم . قد يكون التكنوقراط مبرزا فى ميدانه ، ولكن نظرته الى الأمور محصورة الى حد كبير فى حدود تخصصه . أما الحكم فمهمة أخرى تأخذ فى اعتبارها عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ، بمعنى أنه يتطلب نظرة أوسع وأشمل ، لأن المادة التى يتعامل معها أساسا هى المادة البشرية أى الانسان بمزاياه ونقائصه ، وفضائله وأهوائه . قد يكون المهندس ثروة ضخمة اذا عمل مديرا لمصنع أو مستشارا فنيا لوحدة انتاجية ، ولكن رئيس مجلس الادارة مثلا ينظر الى المسائل من زوايا كثيرة اجتماعية وانسانية وسياسية الى جانب الزوايا الفنية البحتة . **لقد كان أينشتاين من عباقرة العصر فى مسائل الرياضة البحتة وطلع بنظريات قدر لها أن تسفر عن نتائج ثورية . ولكن هل كان يصلح رئيسا لمؤسسة أو مصنع أو شركة تجارية أو حاكما لدولة ؟** ان العالم يستطيع أن يطور الطاقة النووية وأن يحولها — وهو ما حدث بالفعل — الى أسلحة للدمار الشامل ، ولكن الأمر بانتاج هذه الأسلحة واستخدامها يتطلب ما هو أكثر من علم الفيزياء النووية . أنه يتطلب فهما واسعا للسياسة العالمية وتوازن القوى الدولية وخيالا يكشف عنه أو يستشف النتائج الخطيرة التى يمكن أن تترتب على هذه الأسلحة بالنسبة الى البلد الذى ينتجها والى العالم بوجه عام . **كان التكنوقراط هم الذين اخترعوا القنبلة الذرية ولكن غيرهم أمروا باستخدامها ضد اليابان لاعتبارات سياسية وعسكرية** ، سواء كانت سليمة أو خاطئة . ليس معنى استبعاد التكنوقراطيين من الحكم ، وانما معناه أن يقتصر نشاطهم على طبيعة عملهم ومجاله ، ولكنهم يصبحون قوة لها أهميتها اذا توافر لهم الى جانب ذلك الوعى السياسى والاجتماعى الواسع الآفاق . وهذا الذى نقوله هو ما نلقاه مطبقا فى البلاد العصرية فى الوقت الحاضر . **قد يكون الشخص خبيرا بتروليا من الطراز الأول ، ولكن رئيس مجلس ادارة الشركة البترولية ليس من الضرورى أن يملك مثل هذه الخبرة المقصورة على الجانب الفنى البحت** ، وهذا ما نستطيع أن نلمسه من مراجعة أسماء رؤساء مجالس ادارة ومديرى الشركات الصناعية الدولية .

أجل ، تقوم الدولة العصرية على العلم والتكنولوجيا ، ولكن هذه الدولة شىء واقامة « **حكم التكنوقراط** » شىء آخر ، وهذا ما نعتقد أنه يستأهل البحث من جانب ذوى الرأى . لقد أحرز مونتجمرى وأيزنهاور وغيرهما انتصارات فى المعارك التى انتهت بالفوز على النازية والفاشية ، ولكن الذين عرفوا كيف يوجهون كافة الامكانيات نحو النصر ، كانوا تشرشل وروزفلت وستالين ولم يكن الثلاثة من التكنوقراطيين .

راشد البراوى

العصرية

وسيلتها التربية



دكتور فؤاد زكريا

أغلب الظن أن المرء لو شاء أن يحدد المعانى التى تتبادر الى الذهن كلما قام بتحليل فكرة « الدولة العصرية » لكانت أولى هذه المعانى وأقواها ارتباطا بهذه الفكرة معانى « العلم » و « التكنولوچيا » و « التعليم » . وبين هذه المعانى الرئيسية التى لا يستطيع عقل أن يتصور الدولة العصرية بدونها ، علاقات وثيقة ، وارتباطات متبادلة ، كما أن بينها فى الوقت ذاته فوارق هامة . وليس من مهمتنا فى هذا المقال أن نعرض لتفاصيل الصلات والاختلافات بين هذه الألفاظ ، ولكن تحليل بعض العلاقات التى تربط بينها يمكن أن يعد مدخلا مناسبا الى الموضوع الذى سيتناوله هذا المقال ، ووسيلة تعين على فهم الاتجاه الذى سيتخذه كاتبه .

العلم والتكنولوچيا

فى وسعنا أن نجمل الصلة بين التكنولوچيا والعلم بالقول انهما وجهان ، أحدهما ظاهر والآخر باطن ، لحقيقة واحدة ، هى السيطرة على الطبيعة وفهم قوانينها . فالعلم هو الدعامة والأساس ، وهو المظهر الأصيل لاستيعاب العقل الانسانى لتلك القوانين المنتظمة الدائمة التى تسير الطبيعة وفقا لها ، والتكنولوچيا هى الثمار التى يجنيها الانسان ، فى المجال العملى ، من فهمه لهذه القوانين . والقاعدة هى أن يتساوى العلم والتكنولوچيا ، بحيث نتوقع للدولة المتقدمة علميا أن تكون متقدمة تكنولوچيا ، والعكس بالعكس . ومع ذلك فقد نجد حالات تتباين فيها نسبة التقدم بين هذين المجالين ، كأن يكون التقدم التكنولوچى ، فى دولة ما ، سابقا للتقدم العلمى الى حد ما ، أو يكون التقدم العلمى كبيرا ، فى دولة أخرى ، دون أن تكون هذه الدولة قد وصلت بعد الى المرحلة التى تستطيع فيها أن تجنى ، فى مجال التكنولوچيا ، ثمار هذا التقدم . ولكن هذه كلها حالات عارضة ، ولا بد بمضى الوقت ان يتحقق الاتزان بين المجالين ، بحيث يتناسب التقدم التكنولوچى مع حالة الأبحاث العلمية الأساسية فى المجتمع ، ويسير الى المدى الذى تسمح به هذه الأبحاث .

العلم والتعليم

التعليم — كما هو معروف — هو الوسيلة التى ينتشر بها العلم **راسيا وافقيا** . أما الانتشار الرأسى فهو انتقال المعارف العلمية من جيل الى جيل . وأما الانتشار الأفقى فهو انتقال هذه المعارف الى قاعدة عريضة من الناس فى الجيل الواحد . وليس من العسير أن يدرك المرء ما بين العلم والتعليم من فوارق دقيقة : فليس كل ما ينطوى عليه العلم حصيلة التعلم ، اذ أن القدرة الفردية التى تتيح للعالم أن يأتى بجديد ويكشف النقاب عن قانون أو نظرية لم تكن معروفة من قبل ، هى فى اغلب الأحيان قدرة لا تتعلم ، وان كان التعليم يمهد لها قدرا كبيرا من طريقها . ومن جهة أخرى فليس التعليم وحده ضمانا لحصول العلم . ذلك لأن النظرة العلمية الى الأمور لا تكتسب بمجرد التعلم ، بل هى اتجاه ذهنى يساعد التعلم على تنميته ، وان لم يكن يكفى وحده لتحقيقه . **فقد نجد بين من أصابوا من التعلم حظا رفيعا ، اناسا تفتقر نظرتهم العامة الى الأمور الى الروح العلمية الصحيحة ، على حين أن الاتجاه العلمى فى التفكير قد يكون صفة لأفراد لم يكتسبوا من التعلم الا قليلا** . ومع ذلك كله فان الصلة بين التعلم والعلم ، من حيث ان الأول أداة

انتشار الثانى ، أوثق من أن تسمح لنا بالتوقف طويلا عند هذه الفوارق الفرعية .

التعلم والدولة العصرية

يكاد يكون من المسلم به أن التطور التكنولوجى هو أبرز المعايير التى تقاس بها « عصرية » الدولة . ولكن التطور التكنولوجى يرتبط بالتعليم ، وبالسياسة التعليمية للمجتمع ، أوثق الارتباط . ذلك لأن التعليم ، كما رأينا ، أداة نشر العلم ، والعلم هو الدعامة التى ينبغى أن يرتكز عليها كل تطور تكنولوجى ، ومعنى ذلك أننا ، فيما نبذله من جهود من أجل تحقيق الدولة العصرية ، ينبغى علينا ، اذا شئنا ألا تضيع جهودنا عبثا ، واذا أردنا أن نسير فى طريقنا بالترتيب الذى يمليه المنطق السليم ، **أن نبدأ بمراجعة سياستنا التعليمية وتدارك** ما قد نجده فيها من اوجه النقص ، أما أية بداية أخرى فلن تكون — كما يقول المثل الشائع — الا وضعا للعربة قبل الحصان .

ولكن ، ما السبيل الى الاهتداء الى طريق لنا فى ميدان شديد الاتساع والتعقيد كميدان التعليم ؟ فى اعتقادى أن أبسط طريقة لتيسير البحث فى هذا المجال المعقد هى أن نناقش مشكلات التعليم على كل مستوى من مستوياته الرئيسية . ومعنى ذلك أن بحثنا سيتشعب ثلاث شعب ، تتعلق احداها بالتعليم على مستوى محو الأمية ، والثانية بالتعليم العام ، والثالثة بالتعليم العالى .

مشكلة الأمية

لعل أول الأسئلة التى ينبغى أن يجاب عنها اجابة صريحة فى صدد موضوع الدولة العصرية هو : هل ينبغى أن تسرى مقومات هذه الدولة على الشعب بأكمله ، أم يكفى أن نطبقها على جزء منه فحسب ؟ من الواضح ان أية محاولة مخلصة لاقامة دولة عصرية ينبغى أن تختار الطريق الأول ، اذ لا يعقل أن تسرى هذه المقومات على فئة معينة من الشعب ، أو على عدد قليل من مدنه الكبرى ، بينما تظل غالبية فئاته الأخرى ، أو مدنه الصغيرة وريفه الواسع ، تعيش وتسلك بعقلية عصور عفا عليها الزمان. **فالدولة العصرية ينبغى أن تكون شاملة ، يشارك الشعب كله فى بنائها ، ويفهم أهدافها ويتعاون من أجل تحقيقها** . وليس معنى ذلك أن يكون مستوى المشاركة واحدا ، وأن يصل الجميع الى نفس المستوى الرفيع لكى يتسنى قيام مثل هذه الدولة . فمن الممكن فى ظروف معينة أن يظل التفاوت قائما فترة طويلة بين فئات مختلفة من الشعب ، ولكن يتوافر للفئات الأقل مستوى فيها حد أدنى من الوعى يساعدها على المشاركة فى تحقيق أهداف الدولة العصرية . وهذا الحد الأدنى لا يتوافر الا **بالقضاء على الأمية** .

الدولة العصرية ينبغى أن تكون شاملة يشارك الشعب كله فى بنائها ، ويفهم أهدافها ويتعاون من أجل تحقيقها .

واذا كانت العصور القديمة ذاتها قد عدت الأمية مظهرا من مظاهر التخلف ، فان العصر الحديث يرى فيها أكبر عائق يقف فى وجه التطور الشامل للمجتمع ، ومن هنا فان بين فكرة الدولة العصرية وبين ظاهرة الأمية تنافرا تاما : فمن المستحيل أن يتصور المرء مجتمعا عصريا — بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة — تنتشر فيه الأمية على نطاق واسع . وحتى لو تحقق هذا المستحيل ، وأمكن أن توجد كل المقومات الأخرى للحياة العصرية فى بلد تشيع فيه الأمية، فان انتشار الأمية كفيل بأن يصبغ العناصر العصرية فى المجتمع بصبغة السطحية ، ويزيل بالتدريج آثار كل الجهود التى بذلت فى مختلف الميادين من أجل صبغ المجتمع بالصبغة العصرية .

وعلى الرغم من ان تعليم افراد المجتمع جميعا الى الحد الذى يؤدى ، على الأقل ، الى محو أميتهم ، هو هدف ضرورى فى ذاته ، بل هو فى المجتمع الحديث حق أساسى من

حقوق هؤلاء الأفراد ، وواجب أساسى من واجبات الدولة نحوهم ، فان **من القصور أن ينظر الى محو الأمية على أنه مجرد تغيير تعليمى أو تثقيفى ، اذ أنه قبل كل شىء تغيير اجتماعى جذرى .** فانتقال الفرد من حالة الأمية الى الحالة التى تنمحى فيها أميته لا يعنى فقط أنه أصبح يعرف القراءة والكتابة بعد أن كان يجهلها ، بل لا يعنى أنه أصبح أكثر استنارة مما كان ، وانما يعنى أنه أصبح انسانا من نوع آخر ، وأن عنصرا أساسيا من عناصر آدميته قد توافر له للمرة الأولى . ومثل هذا التحول يعنى حدوث تغييرات هائلة فى حياة هذا الفرد وعلاقته بالمجتمع الذى يعيش فيه .

ان هناك حقيقة ينبغى ألا تغيب عن أنظارنا ونحن ننادى باقامة الدولة العصرية ، هى أن جانبا كبيرا من المحاولات التى تبذل من أجل تغيير نمط حياة تلك الكتلة البشرية الضخمة التى يكونها الفلاح المصرى فى شمال الوادى وجنوبه تبوء بالاخفاق التام . ولو أمعنا الفكر فى هذه الظاهرة ، التى تهدد بأن تباعد على نحو لا أمل فيه بين الجانب الأكبر من أبناء أمتنا وبين أبسط مقومات الحياة العصرية ، لظهرت لنا حقيقة جلية ، **هى أن دعوة التغيير ظلت حتى الآن تأتى من الخارج . والحق أنه لا أمل فى تغيير أوضاع هذه الفئة الكبرى من أبناء شعبنا بطريقة الوعظ ، سواء أسمينا هذا الوعظ « توجيها » أو « توعية » . وانما الأمل الوحيد فى تحقيق هذه الهزة العنيفة التى نأمل أن نوقظ بها الوعى فى نفس الفلاح المصرى ينحصر فى أن تنبثق ارادة التغيير من ذاته . ولا سبيل الى انبثاق هذه الارادة ذاتيا الا بالتعليم .**

ومن المؤكد أن على المرء حين يتحدث عن هدف الانتقال بالفلاح الى مستوى المجتمع العصرى أن يكون متواضعا أشد التواضع . فليس من المطلوب ، ولا من الممكن ، أن ينتقل الفلاح فى فترة وجيزة الى مستوى عصر الصواريخ ، بل ان أقصى ما نأمل فيه ، خلال المرحلة الراهنة ، هو أن نضعه على أول الطريق الذى يتيح له السير ، بقواه الذاتية ، حتى يصل الى مستوى العصر الذى يعيش فيه . ولكن هل يمكننا أن نأمل فى شىء من هذا ان كان الفلاح الذى نخاطبه أميا ، أعنى ان كانت هناك هوة سحيقة من انعدام التفاهم والاتصال تفصل بينه وبين من يخاطبونه ، وبينه وبين الدولة التى ترعى شئونه ، بل والعالم الذى يحيط به ؟

يكفينا أن نشير الى ميادين قليلة فى حياتنا العامة ، عجزنا فيها عن تحقيق التجاوب المنشود بين الجانب الأكبر من مواطنينا وبين الأهداف العامة التى يكاد ينعقد الاتفاق على ضرورة بلوغها من أجل تحقيق أبسط شروط المجتمع العصرى . فلنتأمل **مشكلة مثل تنظيم النسل** : ان هذه المشكلة التى تهدد بابتلاع كل فائض نحققه فى انتاجنا ، وبالقضاء على أثر كل تخطيط يرمى الى رفع مستوانا ، **مرتبطة بمشكلة الأمية** أوثق الارتباط . ويوم يبلغ الفلاح مستوى يعينه على قراءة نشرات مبسطة تبصره بحقائق هذا الموضوع ، وتنفذ الى أعماق نفسه لكى تولد فيه رغبة ذاتية فى تنظيم نسله ، فعندئذ فقط نستطيع أن نأمل فى نجاح حقيقى لأمثال هذه المشروعات . وقل مثل هذا عن قوانين الأحوال الشخصية ، التى تنظم الخلية الأولى فى بناء المجتمع ، وأعنى بها **الأسرة** . فمن المحال أن يتجاوب الفلاح مع الدعوة الى تحديد الطلاق وتقييد تعدد الزوجات — وهى من ضرورات الدولة العصرية — ما دام أميا . ومن المحال أن تقوم دولة عصرية فى مجتمع تشعر فيه المرأة ، والطفل ، بل الرجل ذاته ، بالافتقار الى الاستقرار والأمان الاجتماعى . ولا سبيل الى تحقيق الاستقرار فى هذه الخلية الأساسية للمجتمع الا مع وجود قدر معين من الوعى الثقافى ، يبصر الناس بكافة الجوانب التى ينطوى عليها اتخاذ القرارات الخطيرة

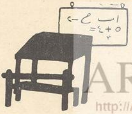
المتعلقة بالزواج والطلاق . بل ان هذا الوعى يمكن ان يؤدى ، بمضى الوقت ، الى تمهيد الأذهان لاستحداث تغيير أساسى فى القوانين المنظمة للحياة العائلية ، وهو التغيير الذى يشعر الكثيرون بأن محاولة تحقيق الدولة العصرية بدونه لا تعدو أن تكون جهدا ضائعا .

ولنشر أخيرا الى تلك الضرورات الاقتصادية العامة التى قد تقتضيها أهداف التنمية فى المجتمع : كتحديد الاستهلاك فى حاصلات معينة من أجل توفير فائض للتصدير ، أو تغيير نمط عادات الناس فى المأكل والملبس والمسكن — بل لنشر الى الأهداف السياسية العامة للوطن ، وما تقتضيه لدى المواطنين من فهم وتجاوب وتعاطف ، وانكار للمصالح الفردية الضيقة فى سبيل غايات ذات طابع اعم . كل ذلك يقتضى مستوى من النضج والوعى الذهنى لا يتوافر الا مع وجود قدر معين من التفتح الثقافى . ومجمل القول ان محو الأمية ، الى جانب كونه تلبية لمطلب أساسى للمواطنين ، هو الخطوة الضرورية فى سبيل ربط الجموع الكبيرة من الشعب بالأهداف العامة — السياسية والاجتماعية والاقتصادية — للمجتمع ، وبالتالى لتحقيق أبسط شروط الدولة العصرية .

ومن المحال ان يتسع مقال كهذا حتى لعرض سريع لطرق علاج مشكلة الأمية فى مجتمع كمجتمعنا . وحسبنا ان نشير الى امكان الاستعانة بأفكار الأمم التى سبقتنا فى هذا المضمار ، مع تكييفها تبعا لظروفنا الخاصة . **فمن الدول من طلبت الى المتعلمين فى الوحدات الانتاجية محو أمية غير المتعلمين فيها ، ومنها من أغلقت أبواب المدارس الثانوية والجامعات سنة كاملة ووزعت طلابها على المناطق الريفية ، حيث تنتشر الأمية . ومن الدول من لجأت الى التطوع ، ومنها من لجأت الى معلمين محترفين .** وأيا كان الحل الذى نفضله ، ففى اعتقادى أن هناك ثلاثة اقتراحات يفيدنا تنفيذها اشد الفائدة فى تحقيق هذا الهدف الجليل :

١ — ينبغى التفكير فى انشاء **وزارة مستقلة لمحو الأمية ،** على ان تكون مؤقتة تنتهى مهمتها بانجاز هذا العمل العظيم ، شانها شان وزارة السد العالى . وأعتقد أن لمحو الأمية من الأهمية ومن التأثير فى تطور المجتمع فى المدى القريب والبعيد ما لا يقل عما للسد العالى ، فضلا عن ان الأعباء التى تحملها وزارة التربية — وهى خطيرة وجليلة — قد لا تمكنها من اعطاء هذا المشروع الضخم حقه من الرعاية ، ومن انجازه بالسرعة المطلوبة .

٢ — ينبغى تركيز الاهتمام ، قبل بدء المشروع ، **فى وضع أفضل الكتب للمعلم وللدارس ،** بحيث تراعى فيها أحدث المبادىء التربوية التى تكفل توجيه المعلم بسهولة ويسر نحو حل كل ما يعترضه من مشكلات ، وتضمن للدارس نتيجة مؤكدة وسريعة ، دون تجاهل لأهمية المتابعة بعد الانتهاء من تعلم القراءة والكتابة . ولو استطعنا وضع الكتب التى تحقق هذه الأغراض على أفضل نحو ، لأصبحت المهمة ميسورة للجميع ، ولما عاد المشروع مجرد



تطوع يسهم فيه كل شخص بطريقته الخاصة ، وحسب اجتهاده الشخصى .

٣ — من المفيد الى أبعد حد أن نفكر فى **الاستعانة بالمساجد ،** وهى منتشرة فى جميع أرجاء البلاد ، بوصفها أفضل الأماكن التى يمكن ان تعطى فيها دروس محو الأمية ولا تقتصر فائدة هذا الاقتراح على توفير المكان الملائم دون أى مقابل ، بل أنه يضفى على هذه الدروس طابعا من القداسة هى حقا جديرة به .

التعليم العام :

ما من شك فى أن توسعا هائلا قد طرأ على التعليم العام فى السنوات الأخيرة ، وهذا التوسع فى ذاته ظاهرة محمودة ، اذ أن فيه تطبيقا لمبدأ هام من مبادىء الديمقراطية الاجتماعية ، هو المبدأ الذى يعترف بأن التعليم

حق لجميع أبناء الوطن دون تمييز بين طبقاتهم الاجتماعية .

على أن المشكلة الكبرى فى هذا النوع من التعليم هى ان التوسع الكمى الكبير قد اقترن بتدهور كيفى لا يستطيع أن ينكره احد . فالفصول الدراسية أصبحت تزدحم بأعداد من التلاميذ لا تسمح على الاطلاق بابداء عناية فردية بكل منهم على حدة ـ على النحو الذى كان مألوفا بين أبناء الجيل السابق . والمستوى العام للقائمين بالتدريس أدنى بكثير مما كان عليه فى ذلك الجيل ـ وهى ظاهرة لابد أن تزداد تفاقما اذا استمرت الأمور على ماهى عليه ، لأن التلاميذ الأدنى مستوى هم الذين سيصبحون معلمى الغد ، وتلاميذ هؤلاء سيكونون أضعف مما كانوا هم انفسهم ، وهلم جرا .

وخطورة هذا الوضع ترجع الى أن القاعدة العامة للتعليم ، فى بلاد العالم الناهضة ، هى أن يرتفع المستوى باطراد ، لا أن يتدهور . ذلك لأن التعقد المتزايد للحياة العصرية ، والتحديات الضخمة التى تواجه الانسان فى كل مرحلة جديدة من حياته ، تحتم تزويد الجيل الناشىء بمزيد من أسلحة العلم كيما يستطيع تلبية حاجات عصره والسير بمجتمعه الى الأمام . ومن هنا كان هدف السياسة التعليمية فى الأمم الناهضة علميا هو أن يرتفع بالتدريج مستوى مراحل التعليم الأدنى الى مستوى مراحله الأعلى ، لكى تزداد هذه الأخيرة علوا . فكيف يتسنى لنا تحقيق هذا الهدف ؟

ان قدرا كبيرا من التقدم قد أحرز فى برامجنا التعليمية فى السنتين الأخيرتين ، من حيث رفع مستوى المادة التعليمية فى كل مرحلة دراسية . ولكن فائدة الجهود التى تبذل فى هذا الصدد يمكن أن تضيع هباء اذا لم تتحقق أمور جوهرية ، سأكتفى هنا بالاشارة الى بعض من أهمها :

● ازالة الفوارق بين مستوى تدريس العلوم ومستوى تدريس المواد الانسانية واللغات ، اذ أن هذه الأخيرة فى تدهور مستمر ، مع أنها لا تقل أهمية ـ فى تكوين الانسان العصرى المتكامل ـ عن العلوم البحتة .

● ازالة الفوارق بين مدرسة المدينة ومدرسة القرية أو المناطق الريفية بوجه عام .

صحيح أننا نشكو من عيوب كثيرة فى مدارس المدن الكبرى ، ولكن هذه العيوب تهون اذا قيست بالمدرسة الريفية ، مما يضاعف من الأعباء التى يتحتم مواجهتها للوصول بهذه الأخيرة الى المستوى المنشود .

● تحقيق توازن افضل بين « المادة » و « الطريقة » فى التعليم . فقد تكون « الطرق الحديثة » فى التربية ذات فائدة جمة ، ولكن فائدتها هذه لن تكتمل الا اذا وجهت عناية مماثلة على الأقل الى المادة العلمية التى تكون أساس كل جهد تعليمى . وأخشى أن أقول ان فى مدارسنا اتجاها خطيرا الى الاهتمام بالقشور دون اللباب ، والى الاستغناء « بوسائل الايضاح » عن المعلومات التى لا تفيد هذه



الوسائل ـ مهما كانت دقتها ـ الا فى ايضاح جوانب ضئيلة منها . والأخطر من ذلك ان بعضا من كبار المسئولين عن التعليم يشجعون هذا الاتجاه : فلا يكاد اهتمامهم ينصب ، كلما زاروا احدى المدارس ، الا على مشاهدة الوان « النشاط » و « الترفيه » الذى تقدمه المدرسة ، أما « العلم » نفسه ، وأما « المادة العلمية » ذاتها ، وأما قدرة المعلمين على التدريس وقدرة التلاميذ على التعلم ، فقلما تكون موضوعا للاهتمام .

ويزداد العجب اذا أدركنا أن **هذا الاتجاه الى الاهتمام بطريقة التعليم قبل مضمونه ومادته يقترن باتجاه متنافر معه تماما ، يرمى الى « تسوية » التلاميذ ووضعهم فى قالب واحد لا تباين فيه ولا تمايز** . ويتمثل ذلك أوضح ما يكون فى طريقة الحفظ الحرفى التى لا تزال هى المعيار الرئيسى للتفوق ، والتى

يشجع عليها المسئولون عن التعليم حين يطبقون فى الامتحانات نظاما عجيبا يقضى على كل فردية لدى المعلم والتلميذ معا ، ويجعل عملية التصحيح وعملية أداء الامتحان آلية صرفة — وأعنى به نظام « نماذج الاجابة » التى تقدر على أساس الدرجات . فالنتيجة الحتمية لهذا النظام هى تفوق الطالب القادر على الحفظ الحرفى ، على الطالب الذى يحتفظ بشخصيته ازاء ما يتلقاه من معلومات ، أو يعتمد فى اجابته على قراءات خارجية .

وفى اعتقادى ان التناقض بين الاتجاهين السابقين : الاتجاه الى الاهتمام « بالطريقة »



« وبالنشاط المدرسى » ، والاتجاه الى النمطية فى تقدير مراتب التلاميذ ، يرجع الى أن الاتجاه الأول يرتبط بطبيعته بمدرسة الأعداد الصغيرة ، على حين أن الثانى يبدو نتيجة لضخامة الأعداد الحالية . فالاتجاهان اذن غير متسقين ، وكل منهما يزيل تأثير الآخر . وخير لنا ان نعمل على تحقيق الاتساق مع انفسنا ، والتخلص من هذا التناقض الأساسى فى نظامنا التعليمى ، اذا أردنا لتعليمنا العام أن يفى بمتطلبات المجتمع العصرى .

● وربما كانت أهم المشكلات جميعا وأخطرها هى **مشكلة اعداد المعلم** . ففى الوقت الراهن لا يقبل على مزاولة مهنة التعليم — فى معظم الحالات — الا من أخفق فى اعداد نفسه لمهنة « أفضل » . وهذا وضع خطير غاية الخطورة بالنسبة الى مستقبل الأجيال القادمة من أبنائنا ، وبالتالى مستقبل النهضة العصرية التى نتطلع الى تحقيقها . وكل حل لهذه المشكلة لابد أن يكلف الدولة مالا كثيرا — ولكن يبدو أن هذا المال استثمار لابد منه لضمان مستقبل افضل . فحين يشعر الشباب بأن مهنة التعليم مجزية كمهنة الهندسة مثلا ، ستقبل عليها افضل العناصر ، وسيبدأ الخط البيانى لمستوى التعليم — لأول مرة — فى الارتفاع باطراد ، ومعه كل آمالنا فى الرقى والتقدم .

التعليم العالى :

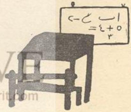
يواجه هذا التعليم مشكلات توازى ، الى حد بعيد ، تلك التى يواجهها التعليم العام ، ويمكن تلخيصها بدورها فى « **طغيان الكم على الكيف** » . ومن الطبيعى أن يرث هذا التعليم ، بوصفه مكملا للتعليم العام ، كل نواحى النقص فى هذا الأخير ، بحيث تجد الجامعة أو المعهد العالى نفسها عاجزة عن أن تصلح فى أربع سنوات ما أفسدته سنوات طويلة من التعليم العام .

على ان هناك مشكلات أخرى تضاف الى هذه ، وينفرد بها التعليم العالى وحده ، تتلخص فى **عجز الجامعات والمعاهد العليا عن ملاحقة أحدث التطورات العلمية فى العالم** ، والاسهام فيها بدور معقول .

ولنكن صرحاء مع انفسنا ، فنعترف بأن جامعاتنا ومعاهدنا العليا قد أوشكت ، فى احيان كثيرة ، على أن تقطع صلتها بما يجد فى العالم من تطورات نتيجة لمنع — ولا اقول تقييد — استيراد الكتب والدوريات والأجهزة العلمية من مناطق كاملة من العالم . هذا الوضع يهدد تعليمنا العالى بعزلة خطيرة عن العالم الخارجى ، تجعله عاجزا عن متابعة

تطوراته التى تتلاحق فى أيامنا هذه بسرعة مذهلة . وليس من المبالغة القول أن بحوث الدراسات العليا بالجامعات تصل فى أحيان كثيرة الى طريق مسدود نتيجة لافتقار مكتباتنا الى المراجع الحديثة .

ولقد حرصت على تأكيد هذا العامل بالذات ، لا لأنه عامل ازداد تأثيره حدة فى الآونة الأخيرة فحسب ، بل ايضا لأنه قد يكون أوثق العوامل صلة ببناء الدولة العصرية ، التى يعد من اهم مقوماتها متابعة تطورات العلم والفكر فى العالم الواسع ، لا بقصد محاكاتها أو السير



فى ركابها ، بل من أجل اتخاذها قوة دافعة فى عملية النهوض الذاتى المستقل للمجتمع .

وليس معنى ذلك أن هذه هى المشكلة الوحيدة التى تحول دون قيام تعليمنا العالى بدوره الكامل فى بناء الدولة العصرية ، بل ان المشكلات متعددة ، وكل مافى الأمر أن كتابا كثيرين — ومنهم كاتب هذه السطور — قد أفاضوا فى عرض هذه المشكلاتو اقتراح طرق حلها ، على صفحات جرائدنا ومجلاتنا . ويمكن القول ان هذه المشكلات جميعا ستقترب من طريق الحل يوم يتوافر للمجتمع فائض يمكنه من اعطاء التعليم العالى حقه من الاهتمام .

ولكن هذا لا يعنى أن نقف مكتوفى الأيدى حتى يتوافر هذا الفائض ، بل ان مقتضيات التعليم العالى ينبغى أن تكون لها درجة عالية من الأولوية فى أى تخطيط عام يهدف الى تقريب اليوم الذى يصبح فيه مجتمعنا عصريا بالمعنى الصحيح .

ولو كان لى أن أوجز مناقشتى السابقة فى عبارة واحدة ، لقلت ان التعليم ، فى أحدث مظاهره العصرية ، يوشك أن يحتل فى المجتمع تلك المكانة التى دعا اليها فيلسوف اليونان القديم « أفلاطون » منذ ما يزيد على ألفى عام. فبعد أن ناقش أفلاطون مختلف الوظائف التى تؤديها الدولة للمواطنين ، انتهى الى ان **أشرف وظيفة للدولة انما هى تربية المواطنين وتعليمهم.** وأحسب أن الزمان قد دار منذ ذلك الحين دورة كاملة ، عادت بعدها أشد المجتمعات عصرية الى الأخذ بمبدأ هذا الحكيم القديم .

وربما بدت لهجة هذا المقال ، فى نظر البعض ، أقرب الى التشاؤم من حيث انها أكدت بعد الشقة بين حالة التعليم فى بلادنا وبين ما تقتضيه الدولة العصرية من تقدم شامل عاجل . ومع ذلك فقد دفعنى الى ايثار هذه الطريقة فى الكتابة عاملان ، كلاهما لا يقل الحاحا عن الآخر : أولهما مقتضيات فترة المصارحة والمكاشفة التى نمر بها ، وثانيهما الرغبة فى الكشف عن جانب أساسى من مضمون فكرة الدولة العصرية . وانى لمن المؤمنين بأن البدء فى بناء الدولة العصرية مع ادراك كامل لما يتضمنه هذا البناء من صعوبات ، وما يقتضيه من مسئوليات ، وما يواجهنا به من تحديات ، خير وأبقى من اتخاذ اسمها شعارا نردده دون فهم لمعناه ، أو ادراك لأبعاده ، أو تقدير لطول الشوط الذى ينبغى أن نقطعه حتى تصبح هذه الفكرة الجليلة حقيقة واقعة .

فؤاد زكريا

صورة المرأة العصرية

دكتوره سميه احمد فهمى

لكى نستقصى دور المــرأة فى الدولة العصرية بمنهج موضوعى منظم نستوضح أولا مقومات هذه الدولة . تتلخص فى تصورى أهم هذه المقومات فيما يلى :

١ ــ يتعين على الدولة العصرية أن تتبين الاهداف التى تسعى الى تحقيقها لكى تنظم جهودها على ضوئها . يبدو لى انه يمكن رسم أهداف الدولة العصرية فى مستويات ثلاثة متكاملة ضرورية للحياة الانسانية الواعية . يتضمن المستوى الأول اشباع الحاجات البيولوجية للأفراد كالطعام والمأوى وغيرها . وتنصب أهداف المستوى الثــانى على ارضاء الدوافع السيكلوجية كتحقيق الأمن والجــدارة والمكانة ، أى تنمية الشخصية الفردية وفقا لاستعدادات كل فرد . ولما كان الانسان لا يستطيع فهم نفسه وتحقيق ذاته الا باتصاله بالآخــرين فى اطار المجموعة التى ينتمى اليها ، فاننا نصل الى المستوى الثالث من الأهــداف وينطوى على تحقيق العلاقات الانسانية التى تؤدى الى تجاوب أعماق الشخصيات الفردية ، فتفجر طاقاتهــا الخلاقة التى تتجاوز الواقع ، وتعمق وعيها بمعنى الحياة وبدور الانسان فى موكب التاريخ البشرى . **هذه العلاقات الانســانية تقوم على الحاجات البيولوجيــة والدوافع الشخصية . وتتعداها الى حقائق اصطلحنا على تسميتها بالقيم الانسانية الأصيلة .** بهــذه القيم يندمج الانسان بالانسان وبالطبيعة فى وحدة متكاملة ، وتنظم معاملات الأفراد فى المجتمع على أسس فلسفة رحبة عميقة تستوعب مبدأ اللذة ومبدأ القوة وتتجاوزهما الى تصور الشخصية الفردية تنويعات على موضوع مشترك هو نشيد الحياة المتطورة المتجددة ، كل فرد يمكن أن يسهم فى صياغته وتطويره ، وتلاحم الاسهامات بشكل موكب الخليقة بقيمه ومعاينــه الأصيلة .

٢ ــ اذا كانت تلك هى الأهداف فما الوسائل لتحقيقها ؟ **العلم** وسيلة من وسائل تحقيق هذه الأهداف بمستوياتها الثلاثة . بتقدم البحوث العلمية ، وبتضــافر جهــود الباحثين ، يسفر المنهج العلمى عن نظم متناسقة تتضمن القوانين العلمية التى تسير عليها أحداث العالم الواقعى ، ثم يستخدم الانسان هذه القوانين ليبتكر على أساسها وسائل تطبيقية **(تكنولوجيا) تتيح له التحكم فى موارده وثرواته الطبيعية بكفاءة** بحيث يحقق حاجاته البيولوجية ودوافعه الشــخصية الا أن بريق التكنولوجيــا يجب ألا يلهينا عن ادراك ما يحققه الباحثون العلميون من قيم انسانية أصيلة وهم يمارسون المنهج العلمى فعلا . **ان المنهج العلمى ذاته تجسيد لبعض القيم الانسانية** التى بلغها الانسان بشق النفس خلال عصور طويلة . هو ترجمة عملية للقيم المتضمنة فى فلسفة العلوم .

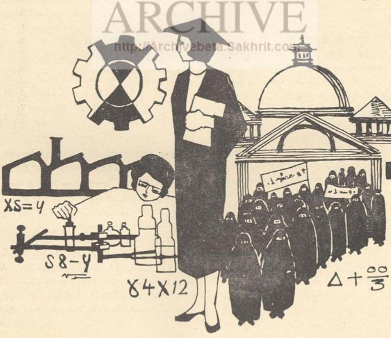
٣ ــ ومع ذلك فالدولة العصرية لا يمكن أن تعتمد على العلوم الطبيعية والتكنولوجيا وحدهما لتحقيق أهدافها . بل يجب فى نفس الوقت أن يكون الانسان قادرا على توجيه سلوكه ، وتوجيه ســلوك الآخرين الى تحقيق القيم الانسانية . وهنا يبرز دور العلوم السلوكية الاجتماعية فى

الدولة العصرية ، هذا الدور الذى يمكن أن تؤديه بكفاءة اذا استخدمت المنهج العلمى فى دراساتها وبحوثها بحيث تكشف للانسان قوانين سلوكه البشرى ، والمبادىء التى ينطوى عليها تفاعله مع الآخرين ومع العالم . على أساس هذه القوانين السلوكية الاجتماعية يستطيع الانسان العصرى أن يبتكر وسائل تطبيقية (تكنولوچيا) تترجم القيم الفكرية والخلقية والجمالية الى انماط سلوكية يمارسها الأفراد فى تصرفاتهم اليومية ، بحيث يصبح سلوكهم تجسيدا لهذه القيم . هذه هى **تكنولوچيا العلوم السلوكية الاجتماعية** التى تتيح للدولة العصرية توجيه سلوك الأفراد الى السلوك التعاونى مثلا بدلا من السلوك التنافسى ، بالضبط كما تفعل تكنولوچيا العلوم الطبيعية التى تمكن الانسان من توجيه الطاقة النووية مثلا الى علاج السرطان بدلا من توجيهها الى تدمير المدن .

٤ ـ يتجلى مما سبق أن **القيم الانسانية الأصيلة هى محور الدولة العصرية ، وأن تكنولوچيا العلوم الطبيعية من جهة ، وتكنولوچيا العلوم السلوكية الاجتماعية من جهة أخرى ، هى الوسائل التى تعينها على تحقيق هذه القيم** وترجمتها الى معاملات فى الحياة اليومية ، الى نظم اقتصادية وسياسية ، والى مؤسسات اجتماعية . ويترتب على ذلك أن الدولة العصرية التى تتبين دورها فى سير تاريخ الحياة البشرية لابد أن تولى عنايتها للأنشطة التى يتمثل الشعب من خلالها هذه القيم ويبلورها . وهنا يبدو لى أن النشاط الابداعى ـ فكرا كان أو فنا أو أدبا ـ هو ضمير الشعب وملتقى القيم التى يستخلصها من التلاحم الصادق بين الانسان والانسان والطبيعة . فالفنان الأصيل مثلا يتلاحم بفكره ووجدانه وأفعاله مع الحياة ، فتتفجر طاقاته الخلاقة ، ويبدع فنا يتجاوز الواقع ويعلو على الشخصية الفردية ، يبدع فنا يلخص ويبشر ، فالفن العظيم ذروة حياة شعب عظيم وتصور لمستقبله .

الأدوار الذكرية والأنثوية

ان التصدى لتخطيط دور المرأة فى الدولة العصرية ينطوى على افتراضين أساسيين : الأول أن دور المرأة فى المجتمع يختلف عن دور الرجل . والافتراض الثانى أن دور المرأة فى الدولة العصرية قد يختلف عن دورها فى الدولة المتخلفة . يقودنا هذا الى التساؤل : الام ترجع الفروق السلوكية الواضحة فى مجتمعنا بين الرجال والنساء ؟ ما دام الجنسان مختلفين من حيث البناء الفسيولوچى ، فمن السهل أن نستنتج أن الفروق السلوكية بينهما قد ترجع الى الفروق بين تكوينهما البيولوچى . الا أن الموقف أكثر تعقيدا من ذلك كما يتبين بجلاء من دراسة عملية التنشئة الاجتماعية للطفل ومن الدراسات الاجتماعية والانثروبولوچية . ففى تربية الطفل فى الأسرة يسعى الوالدان بشتى وسائل الثواب والعقاب الى تدريب البنت



على أنماط سلوكية معينة وتدريب الولد على أنماط سلوكية مختلفة ، فيشجع الولد مثلا على العدوان بينما تعاقب البنت على نفس السلوك العدوانى .

أما الدراسات الأنثروپولوچية ، كتلك التى أجرتها « **مرجريت ميد** » مثلا ، عن الأدوار الجنسية فى ثلاث قبائل من غينيا الجديدة ، فتوضح بجلاء كيف تختلف هذه الأدوار فى الثقافات المتباينة . ففى قبيلة « الأراپش » التى تقطن منطقة جبلية ، يغلب على الرجال والنساء كليهما صفات الأنوثة التقليدية من وجهة نظرنا ، فهم متشابهون فى سلبيتهم ورقتهم ووداعتهم وألفتهم . ويساهم الرجال والنساء معا فى رعاية الأطفال وغيرها من الشئون المنزلية . كما ان تقسيم العمل أقل مما هو شائع فى مجتمعنا . كذلك وجدت الرجال والنساء من قوم «المندجومور» الذين يقيمون فى السهول النهرية ، متجانسين فى سلوكهم ، ولكن تجانسهم فى الأنماط السلوكية التى نتوقعها من الرجل فى ثقافتنا .. فكلا الجنسين يميل الى القسوة والاعتداء والعنف . أما قبيلة « التشامبولى » التى تقطن منطقة البحيرات ، فانها تعرض نموذجا مضادا لما هو سائد فى مجتمعنا . فبينما كان للذكر دور مخالف لدور الأنثى الا أن الأدوار كانت معكوسة . فالمرأة التشامبولية هى الشريك العدوانى ومديرة شئون الأعمال ، أما الرجل فكان متناغما مع أطفاله ، مستجيبا لوجداناتهم ، يقوم بدور الأم كما نتصوره فى ثقافتنا ، وكان تابعا لزوجته معتمدا عليها . هذا الوضع الذى يبدو معكوسا فى نظرنا ، كان التشمبوليون يعتقدون أنه الوضع البيولوچى الطبيعى ، حتى أن الرجل كان يعمد الى الاعتكاف ويعانى آلام الولادة بينما كانت زوجته تضع طفلهما !

ان الدرس الذى نتعلمه من هذه الثقافات المتباينة هو أن الأدوار الجنسية معرضة لتنوع من النماذج المختلفة ، ولا يعنى هذا الاختلاف ان الفروق التشريحية والفسيولوچية بين الجنسين لا علاقة لها بالسلوك ، انما يعنى انه يجب أن نحسب للثقافة حسابا ، أى ان **الفروق بين سلوك الجنسين واتجاهاتهما تنتج جزئيا من التباين البيولوچى بينهما ، وجزئيا من الأدوار المفروضة على كل منهما فى ثقافة معينة** . وتصبح المشكلة اذن تحديد الفروق السلوكية بين الرجال والنساء (الى الفروق البيولوچية أو الى التأثيرات الثقافية) .

أدوار المرأة فى الدولة العصرية

اذا سلمنا بمقومات الدولة العصرية كما بيناها فى مطلع هذا المقال ، واذا افترضنا أن مجتمعنا يعمل على تبنى هذه المقومات ، فلا بد أن نتوقع تطويرا جذريا فى ثقافتنا يتبعه تطوير فى أدوار المرأة التقليدية من جهة ، وخلق أدوار جديدة لها يقتضيها تقدم العلوم وارتقاء القيم من جهة أخرى .

المرأة الزوجة :

دور الزوجية

هذا دور مشترك بين الرجل والمرأة أساسه البيولوچى واضح ، وتنظيمه الاجتماعى سيظل باقيا فى الدول العصرية التى نسعى الى تشييدها . أما **التطوير الذى أتصوره ففى نظر كل من الرجل والمرأة الى الآخر بحيث يبدد الضباب الذى طالما حجب أبعاد شخصية أحدهما عن صاحبه** ، فضحلت علاقاتهما الشخصية وتاهت القيم الانسانية التى كان يمكن أن يحققها الزواج .

ان الزواج أمل الغالبية العظمى من الرجال والنساء ، اذ يبدو أنه أفضل وسيلة لتكامل الحياة بين الجنسين ، كما يمهد السبيل لتحقيق التجاوب الانسانى العميق . ان خبرة الحياة المشتركة تتيح لكل من الزوجين فرصة تقصى الأعماق الدفينة لشخصية الآخر ، فيتعلم أن يفهم نواحى ضعفه ونواحى قوته ، ويتلعى أن يحبه فى قدرته وأن يرحمه فى قصوره ، يستكشف الحب فى شتى تنويعاته : الحب الفرح والحب الحنون ، الحب الذى يعطى والحب الذى يتقبل . هذه العلاقات الغنية التى تتيحها الحياة الزوجية لا يمكن تنميتها الا اذا قام كل من الزوجين بدوره فى جدية واخلاص . وسنقتصر هنا على التبصر فى بعض مشكلات التطوير .

عندما نشاهد عروسين يعقدان عهد الوفاء ، نفترض أن التجربة التى يعيشها أحدهما معادلة لتجربة الآخر ، أى أنهما يستأنفان الحياة معا بنفس النظرة . الا أن قليلا من التبصر سوف يقنعنا أن هذا الافتراض لا يتفق مع الوقائع . **فالزواج بالنسبة للرجل يتعلق بحياته الشخصية الوجدانية ولا يؤثر الا قليلا على مركزه فى المجتمع ، أو على اتجاهه نحو عمله . أما بالنسبة للمرأة فالموقف جد مختلف . فزواجها يبدل كل حياتها ، ويغير مركزها الاجتماعى تغييرا كاملا** . عندما تصبح زوجة ، يتقبلها المجتمع ويمنحها من الاكرام والاهتمام ما لم تكن لتحظى به لو أنها لم تتزوج . ان الزواج بالنسبة للمرأة انجاز يستحق التنويه ، تعتبره معظم النساء فى مجتمعنا العمل الوحيد المنوط بهن ، اذا أنجزنه حق لهن أن يسترحن بقية حياتهن ناعمات البال . الا أن عوامل الثروة والمركز والمكانة الاجتماعية ليست العوامل الوحيدة التى تستهدفها المرأة عند الزواج ، اذ أنها تتمنى أن يكون زواجها مصدر رضاها المتكامل ، لذلك فهى تدخل فى حسابها أيضا العوامل الوجدانية والميول العاطفية .

أمامنا اذن فئتان من العوامل يتأثر بهما اختيار المرأة لزوجها ـ اما بطريقة شعورية أو لا شعورية . لا حاجة بى الى التعرض لتفاصيل ما يحدث بصدد هذه الأمور فى مجتمعنا الراهن ، فكلنا يعرف كيف يتم الزواج .

انما المهم تصور ماذا ينبغى أن يكون عليه الحال فى الدولة العصرية . **أتصور التحول الكبير فى تحرر المرأة من غفلتها اللاشعورية** . ان المرأة التى يقدر لها أن تؤدى دور الزوجة

الواعية فى دولة عصرية يجب أن تكون على قدر من النضج العقلى والوجدانى يؤهلها للاختيار بطريقة شعورية ، وأن تتحمل مسئولية اختيارها ، يجب أن تدخل جميع العوامل فى حسابها بوعى وأمانة ، وأن تستوضع احتياجاتها ودوافعها بوجدان صادق وفكر حصيف حتى لا تخدع نفسها بتغافل بعض العوامل لتعانى فيما بعد من افتقادها . ولئن كان الاختيار يتضمن دائما عنصرا من المخاطرة ، فان الاختيار الموجه بدوافع لا شعورية يكون أشد خطرا .

من وجهة نظر المجتمع ، الزواج نظام اجتماعى يخضع لحكم قوانين عامة معينة ، هى بالضرورة تعميمات لا تتناول الا الأفعال الصريحة ، ولا يمكن أن نمس مجالات الأفكار والمشاعر والوجدانات . فالأمانة الزوجية مثلا منصوص عليها فقط بالنسبة للجنسية الجسمية ؛ والاعالة منصوص عليها فقط بالنسبة الى المأوى والطعام والملبس . ولكن هذه الأشياء تمثل الحد الأدنى مما يتصوره كل منا عن شريعة الزواج . هناك مسلمات كثيرة نفترض أنها من البديهيات ونضمها مفهومنا عن الزواج ولو أننا لا نصرح بها . لو أن هذه الافتراضات واعية لاستطعنا مناقشتها قبل الزواج ، ولكن صبغة البداهة التى تضفى عليها تجعل التصريح بها يبدو لغوا وفجا . زد على ذلك أن لكل فئة داخل المجتمع الواحد افتراضاتها الخاصة فيما يتعلق ببناء نظام الزواج . بل يتأثر كل فرد الى حد بعيد بزواج والديه ، وتقاليد أسرته ، وما يلتقطه من الروايات ، وما يلاحظه فى زيجات الأقارب والأصدقاء . من مثل هذه المصادر المتنوعة يصوغ الفرد فكرته عن الزواج والتزاماته ، ويتخذها ، لا على أنها فكرته الشخصية بل يعتبرها مفهوما عالميا صحيحا . يترتب على ما تقدم أن مجموع الافتراضات التى يعتنقها أى عروسين لا يمكن أن تتطابق ، وأن افتراضات الرجل تختلف عن افتراضات المرأة ، وأن الاصطدام بين افتراضات كل من الزوجين يكاد أن يكون أمرا محتوما ان عاجلا أو آجلا ، حتى بين أطيب النفوس ذوى المقاصد النبيلة . على سبيل المثال : قد تتزوج المرأة الرجل الذى تحب ، وتقبل الحب أساسا لارتباطهما دون سائر المقومات الأخرى. وبعدما يستوعب السحر الأول لحبهما ، تستيقظ الافتراضات القديمة اللاشعورية ، وتأخذ تهمس للزوجة أنه كان ينبغى أن يعولها زوجها بنفس الأسلوب الذى تنعم به أخواتها وصديقاتها . ومع أنها لا تزال تقول أنها تقبل الفقر ، الا أنها دون وعى منها تجعل زوجها يحس أنه أخفق فى تحقيق الرفاهية لها .

هذه الافتراضات ، شعورية كانت أو لا شعورية ، يمكن أن تعرض الوفاق بين الزوجين للخطر بسبب سوء التفاهم الذى ينجم عنها . الا أنها تكون أشد خطرا على العلاقة الزوجية اذا كانت لاشعورية تماما ، اذ تصبح فى هذه الحالة ذات تأثير قهرى عجيب ، وكأن الشحنة النفسية المرتبطة بها تعمل كالدوامة التى تشوه كل مايجاورها ، وتدفع الشخص الى سلوك جبرى لا يملك الفكاك منه .

مثال ذلك الزوجة الطموح أو المسيطرة قد تدفع زوجها – دون وعى منها – الى تحول كل طاقاته الى سبل كسب المال لارضاء طموحها الجبرى . كذلك الرجل الذى تسيطر عليه دون وعى منه فكرة أنه هو وحده سيد البيت ، قد يأتى من الأفعال الاستبدادية الجبرية ما يحيل زوجته الى مجرد ظل له مع أنها كانت تبشر بمقدرة على المشاركة الكفء .

من العوامل التى تحدد الموقف السيكلوجى للزواج النضج النسبى لكل من الزوجين . فالمشكلات التى تواجه عروس الثامنة عشرة تختلف عن المشكلات التى تواجه عروس الخامسة والثلاثين . كان السائد فى مجتمعنا الى عهد قريب نمط الزواج بين رجل كبير أو متوسط العمر وفتاة مراهقة أو فى بداية الشباب . **وقد تطور الأمر فاصبحنا نشاهد الآن الزواج يعقد بين عروسين فى العشرينات من عمرهما . كما تشاهد ولو بنسبة أقل ، نمطا حديثا من الزواج بين بالغين من نفس السن تقريبا ولكنهما فوق الثلاثين** . ولعل النمطين الأخيرين يأخذان فى الانتشار فى الدولة العصرية بين صفوف النساء المهنيات ولكى نكمل هذا التصنيف نذكر نمطا من الزواج لم يظهر بعد فى مجتمعنا بشكل صريح ، ولكنه ظهر فى مجتمعات أخرى ، أعنى زواج امرأة كبيرة السن نسبيا بشاب يصغرها كثيرا . كل نمط من هذه الأنماط الأربعة يتضمن . مشكلات نوعية تتعلق بالنضج النسبى لكل من الزوجين ، وتفرض على كل منهما مهام خاصة بالحياة النفسية والثقافية يجب مواجهتها حتى لا تفسد الحياة الزوجية .

قد يكون الزواج تأسيسا اجتماعيا ينظم بقاء النوع ، وقد يكون حدثا اجتماعيا بالنسبة للأسرتين المتصاهرتين وللأصدقاء . أما بالنسبة للعروسين فان خلاصة الزواج المعاش هو وصال حميم بين انسانين متكاملين – علاقة لا مثيل لها فى الحياة من حيث امكانية تحقيق التلاحم بين شخصيتين . هذا لو أخذت مأخذ الجد كما نأمل ان تؤخذ فى الدولة العصرية . يستهل العروسان حياة مشتركة، يتشاركان وقتهما وأفكارهما ووجداناتهما . وهنا يواجهان مسألة حيوية ، على كل منهما ، بل عليهما معا أن يتخذا ازاءها خطة عمل سوف يتحدد على أساسها طبيعة الزواج. هل يحتفظ كل منهما لنفسه ببعض المشاعر القلقة ، وهل يمسك عن التصريح ببعض الأفكار التى تراوده والتى قد تحير الآخر ؟ أم هل يخاطر فيبث الخلجات التى تعتمل فى نفسه لشريكه بأمانة وشجاعة ؟ ان الطريق الأول يؤدى الى موقف مزيف يزداد زيفا مع توالى السنين ، يبتاع السلام المؤقت بثمن باهظ هو التباعد المحتوم المتزايد بين الزوجين . أما الطريق الثانى فانه يتيح على أقل تقدير أملا فى تحسين التفاهم المتبادل وتنمية التجاوب . صحيح أنه اذا كان الحب بين الزوجين مبنيا على الأوهام والافتعال فقد يؤدى التصادم بالوقائع الى تحطيمه . ولكن عندما يتحاب شخصان ، فغالبا ما يجبرهما حبهما الصادق على ان يعودا مرة اثر أخرى ، وأن يبذلا مجهودات متواصلة

لفهم طبيعة الصعوبات بينهما ؛ ومع احراز كل فهم جديد يقوى التجاوب بين نفسيهما ، وبمرور السنين يوفقان الى اصابة الحقيقة بثقة أكبر بفضل التفاهم الحقيقى المتزايد الذى اشتركا فى اقامته معا ، والذى اكتسب مناعة لا يمكن ان يفسدها شىء .

وبعد ، فالحب بين الرجل والمرأة علاقة انسانية فريدة تحمل بين طياتها امكانيات التلاحم على مستويات تندر أن تتيحها الحياة . **الحب الأصيل كالفن الأصيل خلق نابع من وجدان حى صادق يعانيه كل من المتحابين ، التقليد يفسده ، والنفاق يمتص منه الحياة .** وتنمية علاقة الحب عملية فنية مبدعة لا تتكامل الا من خلال خبرة طويلة جادة، والزوجان اللذان يمارسانه باخلاص وصبر يحققان وصالا وجدانيا يتجاوزان به نفسيهما الى أعمق معانى الحياة البشرية .

المرأة الأم ـ دور الامومة :

كان المضمون الوجدانى للأمومة مصدر الهام الفنانين والشعراء والقصاصين منذ القدم . **وفى عصر العلم كرس السيكلوچيون قدرا كبيرا من جهودهم العلمية لاستقصاء العلاقة بين الأم والطفل** ، وآثارها الدقيقة فى بناء شخصية البالغ وفى توجيه دوافعه وأفعاله . لكن الظاهرة التى تلفت نظر الدارس المحايد ، سواء أكان ذلك فى ميدان الفنون والآداب أم فى ميدان العلم ، **هى تناول الموقف من وجهة نظر الطفل** ، والتركيز على معالجة صراعاته مع تجاهل يكاد يكون تاما لجانب الأم فى العلاقة . بل يبدو أحيانا أن دور الأمومة مقضى عليه مقدما مهما فعلت الأم .

الأسئلة التى تفرض نفسها على الدولة العصرية عامة، وعلى الأم العصرية خاصة هى : كيف يمكن مواجهة هذه المعضلة ؟ هل يتحتم أن ينظر الى العلاقة الخاصة بين الأم وطفلها باعتبارها تضحيات فقط ؟ ألا يمكن ان نبتكر

« لابد من صيغة ثالثة للحرية توفق بين الفرد والمجتمع وبين الجانبين الاقتصادى والاجتماعى »

صلاح عبد الصبور

اذا كان **التاريخ معرضا** للأخطاء البشرية بمعنى ما ، **فهو أيضا معرض لتصويبات** هذه الأخطاء ، أو محاولة تصويبها . ومما لا شك فيه **أن القرون السابقة قد اهتدت** الى قيم **خالدة** هى **حجر** الأساس لبناء عصرنا ، **الذى يحفـل بالتالى بالانجازات** والقيم . ومن خلال النظـرة فى التاريخ واستشراف **الواقع نستطيع أن نميز سمات** هذا العصر فى مجالات الفكر والعمل على السواء ، **ونستطيع بعد ذلك أن نحس رؤية** هذه النسمات ، وأن نحاول أن نطبعها على صفحة **حياتنـا ، لتصبح حياة عصرية فى** دولة عصرية .

والتقدم الانسانى ليس الا صورة متكررة فى المواجهة والحل أو طرح السؤال ومحاولة الاجابة ، وهو بهذا التصور جـدل دائم بين الواقع والمستقبل ، وبين الظروف والانسان . ويبلغ التقدم الانسانى غايته حين يستطيع هذا الجـدل أن يكشف عن صيغ جديدة أكثر ملاءمة ، وأشد فاعلية وأنسب للحياة .

وأول الأسئلة المطروحة علينا هو السؤال : ما الحرية ؟ وقد أصبح هذا السؤال أكثر الحاحا على ضمير عصرنا كله بعد اختبارين هامين . أولهما اختبار الحـرية الليبرالية التى ثبت قصورها واحتواؤها على بذور فسادها فى داخلها ، اذ أنه لا حرية بدون تساوى فرص التعبير عن هذه الحرية . وهذه الفرص لن تتساوى قط فى نظام رأسمالى ، وفى دولة كبيرة تجعل دون التعبير عن الحـرية ثمنا باهظا يتمثل فى المقدرة على اصدار صحيفة ، أو نشر كتاب أو احتلال منبر أو استئجار اذاعة . ولن يذهب بنا الوهم الى تصور أن الحرية هى مجرد الثرثرة للتعبير عن النفس ، فهى بهذا المعنى أشبه ببخار العادم الذى ترسله القاطرة وراءها ، يملأ الجو بالسواد ولكنه يتبدد مع الريح ولا يترك أثرا .

وكما ثبت قصور الحرية الليبرالية فى المجتمع الرأسمالى كذلك ثبت قصـور الحرية والدولة الشمولية التى تقوم على فكرة الحزب الواحد . فحين قام الحزب على الطبقة الواحدة ، تبين فى التطبيق أن ديكتاتورية الطبقة تعنى بالتالى ديكتاتورية الحزب وأن ديكتاتورية الحزب تعنى فى التطبيق ديكتاتورية اللجنة المركزية التى تتركز فى

وسائل لمواجهة مخاطر هذه العلاقة الاساسية بطريقة ملائمة لكل من الأم والطفل ؟

أود أن أسجل بوضوح منذ البداية **أن أى حل حقيقى يجب ان ياخذ بعين الاعتبار الأم والطفل كليهما** . ان العلاقة بينهما تبلغ من العمق ومن الأصالة درجة لا يمكن معها أن نتصور مصالحهما متعارضة اساسا وان اختلفت . لذلك يبدو لى ان التوفيق يمكن فى الولاء لقيم تنسجم وتتناغم مع حركة الحياة خلال الأجيال البشرية ، ولابد أن يتلاءم كل من الأم والطفل مع هذه القيم التى تعلو على الاندفاعات والرغبات الذاتية ، والتى لا تستهين مع ذلك بحق كل منهما فى النضج والتكامل فى هذه الحياة .

تبدأ خبرة الأمومة بالحمل . عندما تكتشف المرأة أنها تحمل حياة جديدة قد يمتزج فرحها وزهوها ببعض الدهشة ، ولكن الحمل فى ذاته حدث مكمل لطبيعتها . فلا تلبث ان تنكب على الاعداد لما تستلزمه الولادة وتنشغل عن الشعور الواعى بالمعنى السيكلوجى العميق لخبرتها . ليس الحمل مجرد تغييرات فسيولوجية ، ان دلالة الحمل دعوة الحياة الى المرأة أن تباشر مهمة مسئولة ، لعلها أكبر مسئولية يتعهدها بشر ـ أن تنجب كائنا حيا جديدا الى هذا العالم . تدعوها الحياة فى أعماقها الى أن تتعدى طفولتها وأن تتعهد مهمتها . **عندما تصل المرأة الى مرحلة الوعى التى تؤهلها لادارك خبرة الأمومة كمهمة ، تتجلى فى أفقها قيمة تتجاوز الميول الذاتية** ، وبذلك تتحرر لاستكمال شخصيتها شعوريا عن طريق وظيفة الأمومة . هنـــا يكمن الفرق بين المرأة البدائية والمرأة الواعية أو العصرية . كذلك للحمل دلالات أخرى : فالطفل ، على مستوى العلاقة الزوجية ، يعنى تماما كلا الزوجين ، تجســيدا حيالهما معا ، وكأنهما يحرزان خلودا من نوع معين فى طفلهما . اما على مستوى الأمومة التى تتفرد بها المرأة ، فالطفل يحرك فيها وجدانا ينبعث من أعمق طبقات طبيعتها ، يمثل الوعد بتجديد الحياة ،

ديكتاتورية سكرتيرها أو رئيسها . وبذلك فسح المجال لشخص واحد لكى يزعم لنفسه التعبير عن طبقة ، ولكى يصبح هو وحده الحكم فى مصير أمة .

لابد اذن من صيغة ثالثة للحرية ، توفق بين الفــرد والمجتمع ، وبين حـــرية التعبير وعدالة الفرص . وبين الجانبين الاقتصــادى والاجتماعى لمشكلة الوجــود الانسانى .

والمرجو من التجربة الجديدة للاتحاد الاشتراكى أن تستطيع أن تجد صــيغة ملائمة للثورة الاجتماعية والثورة الاقتصادية معا . وبذلك تكون اضافة الى ضمير العصر كله .

أما السؤال الثانى فهو دور التكنولوچيا ، أو بمعنى أدق ، هل يمكن اكتساب المقدرة التكنولوچية دون روح علمى . وقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الحضارة كل لا يتجزأ ، وانه لا يمكن اقتباس التكنولوچيا دون تبنى الروح العلمى ولا يمكن تبنى الروح العلمى دون الاندماج فى الحضارة التى أبدعته . وبهذا المعنى يصبح من واجبنا أن نتمثل حضارة عصرنا الحديث فلا يدفعنا التعالى الأجــوف الى شجب الحضارة الغربية (التى هى أحد ملامح عصرنا) ولا يدفعنا الاستخذاء الصـــبيانى الى تقليدها دون تمثلها .



وينتج عن هــذا الســؤال مسألتان فرعيتان ، همــا الادارة العصرية والتعليم العصرى فلا يمكن أن نصل الى المستوى التكنولوچى دون مدرسة حــديثة وادارة حديثة . والادارة الحديثة هى التى تتحدد فيها المسئوليات ، وتنتقل من الروح الشخصى الى الروح العام . وثبت فى أذهان الناس أنهم يتعاملون مع فكرة الدولة لا مع ذات الشخص .

أما المدرسة العصرية ، فهى فيما أظن القسمة التى تستأثر باهتمامى . وهى رغم أنها تبدو تفريعا على موضوع رئيسى الا أنى أعدها أساس تكوين الانسان العصرى ولعل المجلس المتخصص للثقافة والاعلام أن يؤدى دوره المرسوم . ولعل الدولة تفكر فى انشاء مجلس متخصص للتعليم العام ينطلق من أن التعليم هو بمثابة حجر الأساس فى تكوين الانسان ، الذى هو جوهر الدولة العصرية .

بالخلود ، بتواصل الخلق . هذه هى القيم الانسانية التى نسهم بها الأمومة الواعية الى التراث الثقافى للانسان .

على امتداد شهور الحمل ، تستحوذ عملية الخلق الجارية بداخل المرأة على كل انتباهها ، بيولوجياووجدانيا، فتنسحب فى ذاتها ، وتستشعر كيانها المستقل ، اذ تفطن الى ان الطريق الذى شرعت فيه يجب عليها ان تجتازه بمفردها . لذلك يصعب عليها أن تهب نفسها كلية للحياة الزوجية . فاذا كان الزوج محبا متفهما ، تيسر له تقدير متطلبات الموقف بسماحة ، وتوجيه بعض اهتمامه لمشاركة زوجته فى مشروع الخلق الذى يشكل ثمرة زواجهما . **فاذا حانت ساعة الوضع ، أسلمت الأم نفسها وسيطا تنبثق منه الحياة الجديدة . وبينما هى تعانى هذه الخبرة ، تنخلع عنها العلامات المميزة لشخصيتها ومركزها الاجتماعى وقوميتها ، وتدنو حثيثا من ينابيع الحياة الأولى حيث المرأة الأم تؤدى مهمتها العظمى فى الحياة .**

عن طريق هذه التجربة الفريدة تكتسب النساء الناضجات معرفة عميقة بمعنى المساواة أمام الحياة يندر الحصول عليها عن أى طريق آخر . لذلك ، وعلى الرغم من آلام الوضع ، تتمنى الكثيرات الحمل من أجل التلاحم بأعمق معانى الحياة الذى يحققنه عن هذا السبيل .

وهكذا تبدأ مهمة الأمومة . ولا تزال سنوات طوال من الخدمة المخلصة المضنية ضرورية لاكمالها . الا أن الأم الجادة تباشر هذه المهمة بشهامة ، أمر أمانيها أن تمنح أطفالها أفضل الفرص . هذا هو مثلها الأعلى ، وقد عقدت العزم على أن تعيش مثلها ، وأن تكرس حبها وطاقاتها لهذا الغرض . هذا جميل ، اما أن تنغمر الأم كلية فى دور الأمومة متغافلة عن باقى نواحى شخصيتها ، فهذا خطأ . اذ بالرغم من أن فترة تربية الأطفال فترة عظيمة الأهمية بالنسبة للأم والطفل معا ، الا انها لا تمثل الاجانبا واحدا فقط من حياة الأم ، فهناك علاقتها بزوجها ، وحاجتها الى الأصدقاء والى تنمية اهتماماتها الثقافية ، وجميعها أدوار شرعية وضرورية .. **فالأم العصرية العاقلة تفطن الى اهمية هذه الجوانب المتعددة من شخصيتها** وتحافظ على قدر معقول من التناسق والتوازن بينها حتى لا يطغى أحدها على الآخر ، فتضيع شخصيتها ، وينعكس ضياعها على أسرتها . ففى الأسرة العصرية يجب أن ينال كل عضو من أعضائها قسطه من الرعاية والاحترام سواء فى ذلك الأم والأب والطفل . لا شك فى أن الدولة العصرية تسهم فى ذلك بانشاء الأجهزة والمؤسسات المناسبة مثل **دور الحضانة، وعيادات ارشاد الأطفال** والوالدين ، ومكاتب التوجيه المهنى ، ونوادى الشباب ، والمعسكرات .. الخ .

من المخاطر التى تواجه العلاقة بين الأم والطفل نخص بالذكر ما قد ينجم عن عجز الصغير واعتماده الكامل اللذين يستثيران رحمة الأم وعطفها . من الأمور البادية التناقض ان هذا الاعتماد يشكل قوة الطفل الضعيف ، اذ قد يدفعه الى الاستبداد بأمه وذلك باستعطافها . **فالضعفاء لا يعرفون الرحمة !** اذا لم تدربه الأم تدريجيا على الاعتماد على قدراته النامية لارضاء حاجاته ، واذا أوغلت فى حمايته وتدليله ، فان هذه التنشئة قد تؤدى من جهة الى تكوين طفل متواكل أنانى جائر ، لا حدود لمطالبه ، يعتاد الأخذ دون عطاء ؛ وتؤدى من جهة أخرى الى تكبيل الأم بطفلها وتشبثها باعتماده عليها . عندئذ تنقلب الأوضاع وتصبح الأم هى الجانب الضعيف الذى يستحوذ على الطفل ، ويحكم قبضته المتشنجة عليه ولا تستطيع أن تخلى سبيله لا سيما اذا كانت قد ضحت بشخصيتها من أجله حتى أضحت تستغيث به ليضفى معنى على حياتها التى أمست فارغة بلا هدف ، فاما أن يخضع لضعفها مجبرا ، واما أن يتمرد عليها دفاعا عن حريته .

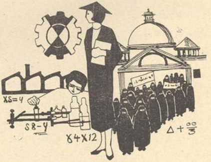
قد يتساءل القارىء : اليس من حق الأم أن تتوقع من أطفالها حبا ومعروفا نظير حبها وصنيعها فى انجابهم وتربيتهم ؟ اذا أدركت الأم القيم التى تحققها بانجاب الأطفال ورعايتهم ـ قيم احترام الحياة الجديدة والمحافظة عليها بأى ثمن ؛ واذا قامت بدور الأمومة ولاء لهذه القيم التى تؤمن بها بحريتها ومن خلال خبرتها العميقة ، فتتقبل الانسان الذى أودعته الحياة أمانة بين يديها مهما كانت مواهبه أو معوقاته ، وتتعرف على قدراته بأسلوب علمى ، وتوفر له أفضل الفرص لانماء ذاته بقدر ما تسمح له استعداداته ، **فان جزاءها يكمن فى ارتقاء شخصيتها وصقلها الذى يتأتى من خلال ممارسة الرعاية المتواصلة** وما تتطلبه من تدبير وتنظيم وتعاطف مستنير . مثل هذه الأم تجد فى شخصيتها المتكاملة بمفعول وجدانها المتسق مع قيم الأمومة ما يغنيها عن مطالبة أبنائها بالعرفان بالجميل . مثل هذه الأم لا تخدع نفسها اذ تعى الفرق بين الحب الأموى المفتدى والتعليق الأموى الفطرى ، أى بين حب الطفل والتوحد مع الطفل . ففى حالة التوحد تتصور الأم أن الطفل قطعة من ذاتها ، ولا تدرك أنه ينفصل عنها سيكلوجيا بتقدم نضجه ، وأن تحقيق هذا الاستقلال مهمة شاقة يجب أن تشارك فيها الأم لكى تتم بنجاح ، مما يدفعها الى اسقاط أمانيها وطموحها على الطفل لاشعوريا ، وممارسة الضغوط وشتى الحيل لكى تحمله على أن يحقق فى حياته هو الآمال التى لم تستطع تحقيقها ، دون أن يساورها أدنى شك فى

أنها بتوحدها هذا تظلم الطفل وتسلبه حريته فى اكتشاف ذاته واختيار أسلوب حياته ، وأن ما تعتبره حبا يخفى اتجاها لاشعوريا نحو التسلط . **هذا النوع من التوحد شائع فى مجتمعنا وتظهر عواقبه بجلاء عندما يبلغ الطفل طور المراهقة .**

لعل الأوضاع الاجتماعية المتخلفة والتقاليد الخلقية الفجة من العوامل المسئولة عن التعلق الأموى البدائى . فاذا تسامى القوم فى الدولة العصرية الى قيم الأمومة الأصيلة ، **فان الأم الواعية تصبح المحور الذى ينظم حركة الأسرة دون أن يعرقل حريتها** ، الفكر الذى يفهم دون أن يدين ويرشد دون أن يتسلط ، القيادة التى تتيح لكل فرد فى الأسرة أن يحقق ذاته متفاعلا مع الآخرين ، الحب المتجاوب الذى يوقظ أعمق معانى الحياة بين أفراد الأسرة المتجاوبين .

المرأة المواطنة ـ دور الانسان

تسعى المرأة الزوجة الى تحقيق الوصال الوجدانى مع زوجها عن طريق الحب الواعى المتبادل . بينما تسعى المرأة الأم الى التلاحم بمعنى من أعمق معانى الحياة البشرية ـ تجديد الحياة وصونها . ومن خلال أحد الدورين أو كليهما معا تتخلق المرأة المواطنة الانسان التى تتطلع الى آفاق أرحب : ترى المجتمع الذى تكون نصفه يسعى الى انجاز الدور الثقافى المنوط به فى موكب الحياة البشرية المتواصل؛ تؤمن أن المواهب التى أودعت أمانتها تحتل مكانا فى تشكيل هذا الدور الثقافى ؛ توقن أن تقاعسها عن آداء وظيفة المواطنة يقيد مجتمعها بمستوى غفلتها . على ضوء هذه الرؤيا **توجه المواطنة العصرية اهتمامها الى شئون المجتمع**



الذى تدين له بالولاء ، تتبين وتعاون فى تحقيقها بقدر ما تسمح به امكانياتها ، وتشارك فى وضع أنظمته وتطويرها . كل هذا يستلزم أن تخضع الفتاة **لنظام تعليمى** جدى يستهدف أولا تحصيل المعارف الأساسية ، **واتقان المهارات** الأولية المميزة للدولة العصرية ، ويستهدف ثانيا تنمية قدراتها الخاصة فى ميدان عمل معين تختاره وفقا لاستعداداتها مع مراعاة الاحتياجات الملحة لمجتمعها .

ما دام التقييم العلمى الأمين للحقيقة يشكل أحد المبادىء الموجهة لنا فى الدولة العصرية ، يتعين علينا اذن أن نستجلى العلاقة بين أدوار المرأة ـ الزوجية ، الأمومة ، المواطنة ، يقتضى الأمر القاء ضوء سريع على حركة النهضة النسائية كما نعيشها معاناة وكما نتصورها أملا . عندما انطلق نضال المرأة المصرية فى مطلع هذا القرن كرست الطليعة من الجهد ، وبذلت من التضحيات ما أسفر عن قدر لا بأس به من النجاح فى تدعيم **حق المواطنة فى العمل المهنى خارج الأسرة** ، مما أدى الى تخفيف حدة القتال والمرارة التى كانت تميز حركتها الأولى ، وتحولت المرأة المقاتلة الى امرأة عاملة ، متحررة نسبيا من الصراع ، قادرة على تكريس جهودها فى أنجازاتها المهنية باتزان وصفاء كثيرا ما كانت تفتقر اليهما أختها الطليعية فى حرارة النضال المرير . الا أن هذه المرحلة الثانية التى تجتازها المرأة المهنية فى مجتمعنا الحالى **لا** تخلو من المشكلات . نخص بالذكر أن تكريس وقتها وجهدها لمهنتها قد يسحبها مؤقتا من حياة الزواج والأمومة ، أو يفرض عليها ضرورة الاختيار. **ان مشكلة التوفيق بين المواطنة والزواج والأمومة لا تزال قائمة** ؛ وهى تتطلب وعيا عميقا وتقييما صادقا لحقيقة العلاقة بين هذه الأدوار الثلاثة فى ضوء قيم تتجاوز الاعتبارات الذاتية ، بحيث تهتدى المرأة الى صيغة تضمها جميعا فى نسق متكامل . وهذا ما بدأت تمارسه فعلا كثير من النساء العاملات اللاتى يسعبن للمصالحة بين قضايا الحب والأمومة والعمل ، ويبتكرون أساليب تتعدى العادات التقليدية .

أما المرحلة الثالثة فى نهضة المواطنة فأتصورها أملا من آمال الدولة العصرية حيث **يتلاشى التضاد المفتعل بين أدوار المرأة ، بفضل التقدم التكنولوچى الموجه الى تيسير الحياة وتذليل أعبائها** ، مثل **التحكم فى تنظيم عدد الأطفال** التى تنجبها الأسرة الواحدة ، **واستخدام الأدوات والآلات لتوفير الوقت والجهد** المنصرفين فى تدبير المهام المنزلية ؛ وبفضل تطبيق **أساليب تنمية المجتمع المحلى** التى تؤدى الى تعاون أهل الحى أو القرية فى القيام ببعض الخدمات المشتركة التى كانت تقوم بها كل أسرة بمفردها . وبفضل انشاء الدولة للأجهزة والمؤسسات التى تشارك فى تربية الناشئين .

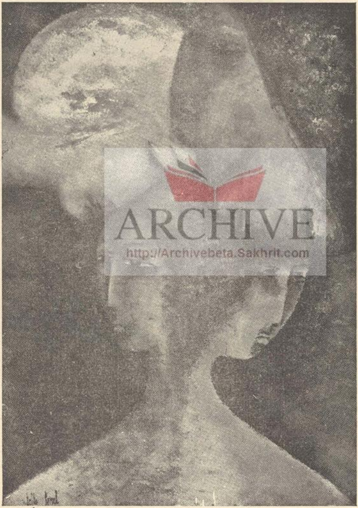
مع التسليم بأهمية هـــذه العوامل التكنولوجيـــة والتنظيمية فى تيسير التوفيق بين أدوار المرأة ، فان الدافع الأول لاستجلاء صورة المرأة الانسان فى منظورها الحقيقى سوف ينبع من **تعميق وعى الانسان العصرى بأسرار طبيعته البشرية** . لكل انسان جوانب عقلية وجوانب وجدانية فى شخصيته ، تتباين فى تفاضلها وتكاملها . بين شـــخص وآخر . المميز الأساسى للجوانب العقلية هو الاتجاه الى أشياء العالم الخارجى ، واستقصاء العلاقات الموضوعية بينها ، والاهتمام بصياغتها فى نسق منطقى يعين على الفهم. أما المميز الأساسى للجوانب الوجدانية فى الشخصية فهو اتجاه الشخص نحو الآخر ، واستشعار العلاقات الوجدانية المتبادلة بينهما ، وتحقيق التلاحم الانسانى الخلاق الذى يتجاوز الأشخاص . يتعين على الانسان العصرى ، رجلا كان أو امرأة ، أن يرقى بكلا الجانبين من تكوينـــه الى مستوى الوعى ، وان يخضع كل جانب لترويض منظم يؤدى الى تكامل شخصيته . فالمرأة التى تتعلم مهنة معينـــة وتزاولها بنجاح تخضع الجانب العلمى من تكوينها لمطالب العالم الخارجى التى لا تتفضل ولا تجامل ولا تدلل . تحت هذا النظام يمكنها أن **تكتسب كثيرا من الفضائل التى كانت تعتبر فيما مضى حكرا للرجال ــ مثل الشـــجاعة والأمانة والقدرة على تحمل المسئولية** ، وتكوين وجهة نظر **محايدة واتخاذ القرارات بنزاهة** . فضلا عن أن العمل المتقن يضفى عليها نوعا جديدا من **احترام الذات** والشعور بأنها عضو له كيانه فى المجتمع الذى تنتمى اليه مما يبعث على الرضى العميق والنضج الخلقى .

هذه ناحية ضرورية جدا فى تربيـة المرأة العصرية . ولكن لا يكفى أن تنمى قدراتها العقلية بل يجب من أجل تكامل شخصيتها أن تنمى أيضا الطاقات الوجدانية من طبيعتها والتى يمكن أن تتجلى فى أروع صورها الخلاقة فى دورى الزوجية والأمومة كما أسلفنا . ويحدونى أمل كبير فى أن **ترتقى قيم الدولة العصرية المرتقبة الى المستوى الذى** يجعلها تضع الحب الواعى والأمومة المستنيرة فى عـــداد **الانجازات الفنية المبدعة** .

كثيرا ما يتردد السؤال : اذا كان لا غنى للمرأة عن الزواج والأمومة فما الذى أنجزته اذن من خلال ثورتهـا وسعيها الى التحرر والاستقلال والتعليم ؟ ان المرأة العصرية التى تقبل على الزواج والأمومة امرأة جديدة ، امرأة أكثر وعيا ونضجا ، امرأة أكثر كفاءة على تحقيق علاقة انسانية عميقة بينها وبين الرجل ، وبينها وبين أطفالها . عنـد تقييم حركة ثقافية مثل الحركة النسائية ، يستطيع الفكر الحصيف أن يلمح أهدافا أبعد مدى من تلك التى ينادى بها القائمون بالحركة أنفسهم . ان الهدف الأسمى للحـركة النسائية ، كما يفصح عنه التسلسل التاريخى للاحداث ، هو اقامة علاقة انسانية أكثر وعيا وأكثر صـــدقا بين الجنسين ، بالرغم من أن النساء انفسهن لم يفصحن عن ذلك بوضوح . **ان المرأة لا تريد الاستقلال التام عن الرجل، انما تريد تجاوبا انسانيا يتجاوز العلاقة الجنسية الى معان أعمق غورا** تشحب أمام دلالتها العلاقة الجنسية . وبهذا الوصال الانسانى تتحدد مملكة المرأة . لتحقيق ذلك لابد من قدر معين من التمايز والاستقلال ، اذ لا يمكن أن يحدث تجاوب حقيقى بين عضو متسلط وعضو خاضع فى أية جماعة، كما لا يمكن أن يتم تلاحم أصيل بين الأسياد والعبيد . كذلك يتعذر توطيد العلاقة الوجدانية الخلاقة بين شخصية امرأة فجة طفلية وشخصية رجل واع ناضج . لذلك كان لزاما على المرأة فى بداية حركتها أن تكرس طاقاتها لتنمية قدراتها وصقل شخصيتها . ولئن كانت هذه مرحلة أساسية فى تطوير المرأة الا أنها لا تشكل الا عاملا مساعدا للوصول الى الهدف الأسمى من ثورتها وهو الارتقاء بالمجتمع بأسره الى رؤيا جديدة فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الرجال والنساء والامكانيات الخلاقة التى ينطوى عليها تعاونهم فى صنع الدولة العصرية . من هذه الامكانيات مثلا ، أن المرأة قد تنجح فى المضمار العلمى البحت ، الا أن اتجاهها نحـو الفكرة يختلف فى الغالب عن اتجاه الرجل . ان اهتمام المرأة ينصب على تطبيق الفكرة أكثر مما يتجه الى معالجة الفكرة ذاتها . وبعبارة أخرى **ان عبقـــرية الكثيرات من النساء تتجلى فى النفاذ من خلال الشىء أو الفكرة الى الكائن الانسانى خلف الشىء أو الفكرة** . ولعل هذا يوحى الينـا بنوع المجالات المهنية التى يمكن أن تتفوق فيهـا المرأة ــ المجالات التطبيقية للعلوم السلوكية والاجتماعية والسياسية، ومجالات الفنون التشكيلية والتطبيقية .

الا يمكن أن يتاح للمرأة الواعية فى الدولة العصرية أن تنقل من أسرتها الصغيرة الى المجتمع الأكبر ، ما تمرست عليه من أساليب التجاوب والتفاهم والارشاد التى قد تنجح فى تنظيم العلاقات الاجتماعية المضطربة حيث تعثرت على مدى الأجيال أساليب العقاب والعنف ؟ اننى أتصـــور الرجال والنساء الذين سموا من خلال اندماجهم الوجدانى الى حب الانسانية قادرين على معاونة الشعوب على تجاوز مبدأ القوة والنفوذ المتجسد فى الحـروب وذلك بتعميق وعيها بمعنى الحياة البشرية وبدور الانســـان فى موكب التاريخ البشرى .

سمية أحمد فهمى



اذا كانت الدولة تملك السلطان الشامل على اقليمها فلأنها قوة فى خدمة « **فكرة موجهة** » وقادرة اذا اقتضى الحال على ان تجبر الأعضاء على التزام المواقف التى تأمر بها. ولا يمكن أن نفهم الدولة كسلطة الا على أنها الفكرة الموجهة فى حالة الحركة . أما القانون فهو نتاج الفكرة الموجهة فى حالة حركتها متجسدة السلطة ، ذلك لان القانون هو اداة السلطة فى تجسيم « **الصالح المشترك** » ووضعه موضع التنفيذ وينطوى كل تصور اجتماعى للصالح المشترك على . عناصر ثلاثة هى **العدالة والسكينة والتقدم .**

عناصر ثلاثة هى **العدالة والسكينة والتقدم .**

والعدالة سعى دائب نحو معرفة ما يستحقه كل أساسى من مطالب الحياة الانسانية هو الحاجة الى الاستقرار . أما فكرة التقدم فنابعة من مفهوم
الاستقرار . أما فكرة التقدم فنابعة من مفهوم
« الحضارة » الساعية حثيثا الى السيطرة على القوى الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة بالانسان .

التقدم .. قيمة اجتماعية

ولم يسترع « **التقدم** » الانتباه لقيمة اجتماعية الا منذ عهد ليس ببعيد .. ففكرة وجوب توجيه نماء المجتمع نحو التقدم وان أصبحت من المسلمات الغالية فى المجتمعات . المتحضرة ، الا أن هذه الفكرة ليست على اى حالة موغلة فى القدم . ولا نحتاج الى الرجوع الى أبعد من نهاية القرن التاسع عشر لنسجل مبدأ اعلان الايمان فى خصيصة التقدم الاجتماعى واعتباره هدفا م.

معنى التقدم فى الدولة العصرية

دكتور نعيم عطية

ان تحرير الكتل الشعبية هو الشرط الرئيسى لتحرير الفرد ، فالفرد لا يتحرر الا من خلال المجموع

الأهـداف التى تسـعى المجتمعات الانسانية اليها فى تاريخها ، بل ويجب ألا ننكر أيضا انه حتى فى يومنا هذا يوجد من المجتمعات ما يحيا على أوضاع من التزمت والجمود ، ولا تعتل فيه بشكل واضح الرغبة فى التقدم. كما نجد الرغبة فى غير المجتمعات ما زالت تلقى القهر والمناوأة من بعض القوى الداخلية أو الخارجية · وفى مقدمة تلك القوى الاستعمار من الخارج وأثرة اصحاب المصالح المستتبة فى الداخل . وهذه القوى هى ما تسمى « **بالقوى الرجعية** » .

ولعل احدى النقاط الجديرة بالتقـدير فى فلسفة **فردريك هيجل** السـياسية ـ اهتـداء منها بالمدرسة التاريخية ـ فكرته عن الدولة النامية التى تخطو نحو الكمال فى خطوات تمثـل كل منها مرحلة من التاريخ الانسانى وتتجسـد فى كل منها أقصى ما وصلت اليه الحضارة الانسانية فى كل من تلك المراحل .

وقد عمدت فلسفة **كارل ماركس** الى تشييد نظرية عملية للكفاح من أجل تحرير الانسانية من كل عبودية اقتصادية واجتماعية ، والكشف عن الطريق أمام الفرد الى حريته الحقة والى النماء الكامل لامكاناته البدنية والعقلية كافة . **وقد رأى ماركس ان تحـرير الكتل الشعبية هو الشرط الرئيسى لتحـرير الفرد ، فالفرد لا يتأتى له التحرر الا من خلال المجموع برمته .**

ونرى **جون ستيوارت ميل** يعترف مع أستاذه **جيرمى بنتام** بأن المنفعة وان كانت هى المعيار الأعلى الذى تحل به كافة المشكلات الاجتماعية ، الا أن تلك المنفعة يجب أن تفهم بأسمى معانيها ، اى باعتبارها المنفعة المؤسسة على كافة المصالح الدائمة للانسان باعتباره كائنا يصبو الى التقدم والتحسن . وعلى ذلك كان النظام الاجتماعى الصالح ، فى نظر جون ستيوارت ميل ، هـو النظام الذى ينمى فى الشعب خير الصفات ، ويحقق التقـدم المادى والمعنوى للمجموع ، ثم يأتى بعد ذلك توجيه هذه الصفات الى معالجة الشئون العامة على أكمل وجه .

على أننا يجب أن نلاحظ أن الاجماع وان كان منعقدا على ضرورة التقدم الاجتماعى الا أن ماهية هذا التقدم





ومضمونه وكيفية تحقيقه يثور حوله الاختلاف فى الاراء . فما قد يعد تقدما فى نظر البعض قد يعد تخلفا ورجعية فى نظر البعض الآخر . **ونكتفى هنا بأن نلقى ضوءا على بعض جوانب فكرة التقدم باعتباره ركنا أساسيا فى الصالح المشترك الذى هو مناط « الالتزام السياسى ».**

الالتزام السياسى

ان الايمان « **بالطبيعة الانسانية** » يجب أن يكون أصلا أساسيا فى مجال فكرة التقدم مهما قيل فى نقد « **المذاهب الليبرالية** » التى تمسكت بذلك الايمان أول الأمر بدورها . ذلك أن فلسفة التقدم تبدأ بالايمان بقدرة الانسان المواطن على أن يحل محل تخبطات التاريخ وظلمته أهدافا ونظما اجتماعية نابغة عن تصورات منطقية؛ أى بقدرة الانسان على أن يحل الحكمة محل الانجراف اللاارادى نحو الفوضى والخراب .

على انه مهما كانت فكرة التقدم مبنية على « تفاؤل ايجابى » الا أننا يجب أن نضع فى الاعتبار أن الفرد لا يأتى الى المجتمع ومعه « حقوق طبيعية » بل يأتى ومعه حاجات تقتضى الاشباع . ويقتضى الأمر بعد ذلك البحث عن الحاجات الحقة للبشرية ، ثم البحث عن أنسب الوسائل لاشباعها . ويبقى الخلاف دائما حول ما هى الحاجات الحقة للطبيعة البشرية ، وحول ما هى أنسب الوسائل لتحقيق حاجة من هذه الحاجات . ويدعونا هذا أن نؤكد فى مجال فكرة التقدم أهمية المعرفة الانسانية فى مختلف قطاعاتها وانعكاسها على القانون . **فالنظم القانونية ان هى الا تطبيق للعلوم الانسانية . وكلما تقدمت معرفة هذه العلوم تقدمت المعرفة القانونية بمعرفة قوانين تجعلنا نعرف خير المعرفة ما يجب وما لا يجب أن تأمر به الدولة .**

كما انه على الرغم من استناد التقدم الى الايمان « **بخيرية الطبيعة الانسانية** » الا أن فكرة الفرد أقدر من غيره على تعرف مصلحته ليست صحيحة على طول الخط . ولقد كان « **فكر القانون العام** » فى نهاية القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر أكثر ميلا الى الاعتداد بالصالح الفردى بذاته ولذاته من الميل الى الاعتداد بالصالح الجماعى . وذهب التصور التقليدى الى أن الفرد أصلح من يقدر مصلحته ، اذ من غير المعقول أن الفرد العادى يسعى مختارا الى ضرره أو الى ما يعتقد أنه ضار به . وحتى اذا افترض جدلا أن الفرد يسعى الى تحمل التزام ضاربة مع علمه بذلك فلا مفر من قبول هذا الافتراض ، لأن الفرد سيكون اذ ذاك قد أقام شقاءه بمحض اختياره .

على أن هذه الفكرة ليست صحيحة على اطلاقها . وقد أثبتت التطورات اللاحقة على ارساء ذلك المبدأ التقليدى عدم صحته . ففكرة أن الفرد أقدر الناس على تعرف صالحه تفترض أولا انه مطلع على مجريات الأمور الحاضرة والمستقبلة . كما تفترض انه قادر على الدوام على رفض ابرام العقود واتيان التصرفات التى لن تعود عليه الا بالضرر ، وأن الضرورة لن تجبره على ابرام العقود واتيان التصرفات الضارة ، وانه لا يتعاقد الا مع أفراد لا تتفوق عليه سلطتهم الاقتصادية .

المستقبل وفكرة التقدم

تلقى فكرة التقدم أبلغ تعبير لها فى مجال القانون عندما نتبين أن القانون وان بدا ثابت المظهر الا أنه فى جوهره متجه الى المستقبل . ان الحاضر بالنسبة للقانون ليس الا الفرصة لتصور المستقبل الأفضل . صحيح ان الحاضر هو محل اعمال القانون ، ولكن هذا الاعمال يحدوه كثيرا الاهتمام بمستقبل أفضل .

ان القانون ليس غاية فى حد ذاته ، وانما هو موصول بالهدف الاجتماعى . وهذا الهدف محل المستقبل. ويفسر كون القانون صورة للمستقبل تلك الأمانى الاجتماعية التى يعمد الى الاستجابة اليها ، فهو يواجه الحالة الاجتماعية القائمة بتصور لتنظيم أفضل . ومن ثم يرسم صورة أكمل لحياة اجتماعية مستقلة ، ويعد بتحقيق العدالة ، وبرفع مستوى المعيشة ، وبوضع حد للفاقة والعوز ، وكل هذه وعود انما تتحقق فى المستقبل .

على أن القانون لأنه يومىء لنا فى الحاضر الى ما سيكون عليه المستقبل يؤثر فينا تأثيرا تقدميا مطردا، ولكن الذى يميز القانون على الأخص هو أنه لا يفرغ ولا يفنى أبدا ، فهو لا يتجسد تنظيما وضعيا الا ليمضى الى مستقبل أبعد وأوسع ، فالقانون يخط تنظيمه على الحياة الاجتماعية لحظة دون أن يتوقف عند تلك اللحظة بحال من الأحوال .

وكما أن القانون صورة للمستقبل فهو أيضا حركة نحو المستقبل ، ولا يقتصر القانون على مجرد تصور نظام افضل ، بل انه يوجه جهودنا أيضا الى تحقيق هذا النظام الأفضل مستقبلا .

ويبين مما تقدم أن القانون ليس ثابتا بل هو دائم الحركة ، ولكنها على اى حال حركة وئيدة ومنسقة فى الأحوال العادية ، ذلك لأنه الى جانب القوى المحركة توجد أيضا قوى محافظة على كل نظام اجتماعى قائم . ويمكن حصر القوى المحافظة فى الآتى : **(أ) الميل البشرى الى تكرار الحياة المألوفة (ب) اهتمام ذوى** الصلاح المكفولة بالنظام القائم ببقاء هذا النظام واطراده

صونا منهم لمصالحهم . (ج) تأثير التعاليم التى تدرس فى ظل النظام القائم لتكوين العقليات المنسجمة مع ذلك النظام (د) تمتع النظام القائم بتأييد القوى الحكومية .

أما القوى المعدلة للنظام الاجتماعى أو المطورة له فأخصها : (أ) النزعة البشرية الى التقدم (ب) الحاجة الى العدالة ، فنداء العدالة والتقدم يجاوز على الدوام حدود اشباع أى نظام قائم له . ومن ثم كان هذا النداء قوة تجديد مطردة .

والحركة فى المجال الاجتماعى تتمثل فى الاصلاحات والتعديلات الاجتماعية ، فالمجتمعات لا تحيا دون تبديل وتغيير ، ولا يمكن الاعتراض فى هذا الصدد بأن هناك من المجتمعات ما لم يلحقها التغيير منذ اجيال ، لأن هذا الثبات غير العادى لا يعنى توقف كل حركة اجتماعية فى تلك المجتمعات فهى موجودة ، ولكنها على درجة كبيرة من البطء بحيث قد تبدو أنها غير موجودة . فالوجود الطبيعى والاجتماعى فى تغير مستمر .

ولا يقصد بقوى الثبات انها قوى تجميد بل هى مجرد قوى اتئاد . ومن ثم برغم وجود « **القوى التثبيتية** » فان حركة القانون لا تنقطع وتكون الغلبة دائما لقـــوى الحركة على قوى الثبات مما يجعل هذه القوى الأخيرة فى حقيقتها مجرد قوى اتئاد لسير قوى الحركة . واذ يحصل التوازن بين قوى الثبات وقوى الحركة فى النظام الاجتماعى ، فان هذا التوازن يجدر أن يكون منشطا لقوى الحركة **لأن الركود والتوقف فى المجتمع يعـــدان بمثابة رجوع الى الوراء اذا قورن هذا المجتمع بغيـــره من المجتمعات الدائبة الحركة .**

نظرية التحرك الاجتماعى

وما من شك فى أن نظرية التحرك الاجتماعى الذى ترد عليه النظم الكابحة من اندفاعه هى نموذج طيب من الفلسفة المســـتمدة من ظواهر الحيـــاة الســــياسية للمجتمعات .

ليس بصحيح أن هناك مسارا تاريخيا واحـــدا للتطور البشرى فى اتجاه التقدم ، أو بعبارة أخـــرى لا يخضع التقدم « **لقاعدة تاريخية** » موحدة . كذلك ليس بصحيح أن التقدم واقعة لا ريب فيها ، وانه ليس ثمة ما يعوقها . ان التاريخ بالنسبة للتقدم لا يعطى لنا قوانين صارمة ، بل ان كل ما يمكن أن نستبقيه من دروس التاريخ فى هذا المقـــام نصـــائح وتوجيهـــات فحسب .

واذا كان هذا بالنسبة للماضى فانه بالنسبة للمستقبل ليس ثمة شيء محقق بصدد التقدم أيضا . على أن مواجهـــة المستقبل والتكهن بما سيكون عليه فى الزمن القريب أو البعيد أمر وثيق الصلة بفكرة التقدم . فعلى الرغم من أن لا شيء محقق بالنسبة للتقدم فى المستقبل الا انه بغير هذه التكهنات والفروض وما يصاحبها من مناقشات لا يتأتى للتقدم أن يتحقق . **والواقع أن ما من حركة اجتماعية جادة بغير تصـــورات لما سيكون عليه المستقبل أو ما يجب أن يكون عليه المستقبل ، ذلك أن التقدم يرتكز كثيرا على عامل الارادة ، تلك الارادة التى تتطلع الى السيطرة على المستقبل وتطـــويعه ليتفق والصورة المرجوة** . ومن الخطأ كل الخطأ ذلك الاعتقاد الرومانتيكى الذى ساد القرن الثامن عشر تحت تأثير « الفيزيوقريط » من أن « **التقدم أمر طبيعى يتم من تلقاء نفسه** » وان « **تدخل القوانين البشرية قد يعوق كثيرا من ذلك المجرى الطبيعى للأمور** » — من الخطأ ذلك الاعتقاد لان التقدم فى حقيقته من صنع البشر ومن أجل البشر ، ويحتاج الى عزيمة ساحرة وجهد دائب لدفع الأوضاع الاجتماعية الى الأمام .

ولهذا شغل « **التخطيط** » مقاما عاليا فى النظرية العامة للتقدم . والقانون وثيق الصلة بالتخطيط ، فهو ينطوى على « **طاقة تنظيم اجتماعى** » ، ويبدو فى تمامه صـــورة لتنظيم شاملة ومنسق للروابط الاجتماعية . ولما كان القانون يهدف الى اقامة مجتمع على نمط معين فهو بالضرورة مرتبط « **بفكرة تخطيط سياسى** » ويعـــد بمثابة « **أداة صياغية فى خدمة سياسة مرسومة** » ويعنى ذلك أن القانون فى حقيقته الجوهرية أداة التنظيم الشامل الكامل للمجتمع . فالقانون — على حد قول **اهرنج** — هو « **السياسة المطاعة ، سياسة النظر البعيد ، سياسة المستقبل والغاية ، لا ســـياسة الظروف والأهـــواء المتقلبة** » .

وللسياسة جوانب متعددة . فهناك سياسة تعليمية، وهناك سياسة بنائية واسكانية ، وهناك سياسة زراعية، وهناك سياسة تجارية ، وهناك سياسة صناعية ، الى غير ذلك من جوانب الســياسة التى تتنوع وتتعدد بتنوع وتعـــدد قطاعات الحياة فى الجماعة . **على أن المعنى الاجمالى للسياسة هو ترتيب صور النشاط الانسانى كافة وربطها ببعضها البعض للبلوغ الى الهدف المشترك.** وتنطوى كل سياسة على تأمل لأحوال الناس والنظـــر بعين التبسيط الى فوارقهم الفعلية نظـــرة تمكن من ادراج الافراد فى التركيب الشـــامل للتنظيم المرجـــو تحقيقه .

والواقع أن السياسة المنظمة للمجتمع تستخدم الفرد طالما أنها تتوقع منه المواقف التى تعتبر موضوع التنظيم الاجتماعى المنشود . ولا تنازع السياسة فى تشابك هذه المواقف وتعقدها فى الحياة اليومية ، كما انها لا تنازع فى وجود حرية الفرد ، ولكنها تتأمل ما يمكن ان تعود

به تلك الحرية من فائدة على الجماعة لو سيرت فى طريق معين . وحتى اذا بدا التنظيم القانونى للجماعة جامدا فى أول الأمر ، ولا يتمشى مع ما تتطلبه الحرية من مرونة، فان الجهود فى ضوء الحكمة والروية يمكن أن تبذل تباعا لتصحيح جوانب التنظيم القانونى .

على اننا يجب أن نلاحظ أن « الخطة السياسية » لا تعنى لزاما تدخل الدولة فى كافة الروابط الاجتماعية بل ان الأحجام المقصود عن التدخل هو بدوره خطة سياسية . وسواء كنا ازاء مذهب التدخل أو مذهب الامتناع عن التدخل فاننا يجب أن نسلم بوجود فكرة سياسية من نوع ما أينما قامت قاعدة قانونية لتحكم مظهرا من مظاهر الحياة فى الجماعة .

تسلسل القواعد القانونية

وينطوى القانون باعتباره تصورا لتنظيم اجتماعى هداف الى تحقيق الصالح المشترك على الرغبة فى أن يتناول مختلف دقائق الحياة الاجتماعية بالتنظيم . الا انه لما كانت الحياة الاجتماعية متناهية التشعب فان ذلك التنظيم يبدو متعذرا من الناحية العملية . ولهذا لم يكن هناك بد من أن يواجه القانون الحياة بفكرة مواتية هى فكرة « **تسلسل القواعد القانونية** » .

والواقع أن أى نظام قانونى لا يخلو مبدئيا من نقص من حيث المضمون . أن هذا النقص يمكن تلافيه مع الوقت والى حد كبير من ناحية الشكل . فعندما نتقبل امكان أن تنحدر من قواعد قانونية أكثر عمومية قواعد قانونية أخرى أقل عمومية وأكثر تفصيلا تكون فكرة تسلسل القواعد القانونية قد أتت بالنتيجة المرجوة منها فى سد النقص فى مضمون النظام القانونى .

وهكذا بدا النظام القانونى تسلسلا مترابطا للقواعد القانونية بحيث لا يمكن أن تكتسب قاعدة ما قيمة قانونية ما لم ترتكن على قاعدة سابقة فى وجودها تبرر خلقها .

وبفضل هذا التسلسل بين عناصر الكيان القانونى فان النظام القانونى يمكن أن يسمع صوته حتى بالنسبة الى أبعد أوجه النشاط الانسانى منالا . وبالتالى يتحقق الانسجام بين الخطة السياسية الشاملة والنمط الاجتماعى المرغوب فيه ، طالما أن كل القواعد القانونية ستترابط لا ترابطا تسلسليا فحسب ، بل ترابطا سببيا أيضا، ما دام أن فى كل درجة من درجات هذا التسلسل ستكون القاعدة مشروطة ، من حيث مضمونها ، بالقاعدة السابقة عليها .

وترتبط بفكرة تسلسل القواعد القانونية فكرة « **المراكز القانونية** » التى يعتبر الالتجاء المتزايد اليها دليلا على زيادة الادراك لاعتبار القانون تنظيما شاملا منسقا يتعين الخضوع له بغية تحقيق مستقبل اجتماعى أفضل . فعندما نتمثل النظام الاجتماعى المرجو تشييده فان مبادىء ذلك النظام تبدو لنا على انها تفرض على الفرد التزامات ، ولكن لا باعتباره فردا ، بل تبدو باعتباره عضوا فى الجماعة . وهذه المبادىء تأمر باتيان افعال أو بالامتناع عن اتيان أخرى على حسب ما تقتضيه المصلحة الاجتماعية ، فاذا أراد فرد أن يفيد من المنافع التى يعرضها القانون فى سبيل الصالح الجماعى ، فعليه ان يبدو كعضو فى الجماعة ، أى أن يتقلد مراكز قانونية. والواقع ان القانون لا يعرف الفرد ولا يواجهه الا عبر المراكز القانونية التى يتقلدها أو يوجد فيها ، فهى التى تزوده بشخصية اجتماعية يصبح بفضلها محل تطبيق القواعد الموجهة للحياة الاجتماعية . وبغير المراكز القانونية يظل الفرد غريبا فى الجماعة ، خاضعا لارادته البحت



حقا ، ولكن محاطا بضعف امكاناته الذاتية عند استخدامه بالآخرين الأحياء معه فى الجماعة ذاتها .

ومن ثم يبدو جليا أن القانون انما يتوصل الى توجيه النشاط الفردى من خلال المراكز القانونية . والواقع أن القانون بتحديده لمضمون المراكز القانونية يمارس تأثيره على تطور الروابط الاجتماعية . فهو بما يستوجب اتيانه أو عدم اتيانه ، وبما يسمح به وما يحرمه ، يتوصل الى طبع المجتمع بالطابع الذى يتغياه .

وبذلك يتأتى للقانون من خلال المراكز القانونية ان يتجه الى المستقبل ، اذ تمسى أنشطتنا القانونية خاضعة لخطة تنظيمية عامة للمجتمع . واذا كانت المراكز القانونية تنطوى على تقليد مكنات وتحميل بالتزامات فانها لا تستقى قيمتها القانونية الا من خلال مواجهتها كوسائل

اعداد لمستقبل يتعدى حدودنا . فالمراكز القانونية لا تستمد سبب وجودها من داخل ذواتنا ، بل من النظام الاجتماعى فى المستقبل الذى تستخدم لتشييده . ولا تنبع المبادىء التى تؤلف جوهر القانون من الرغبات الفردية المركزة على الأثرة والاعتداء بالصوالح الشخصية الضيقة ، فهى لا تفسر ولا تبرر الا بارتباطها بما يتطلبه مستقبل الجماعة بأسرها .

التقدم وفكرة التوقيت

وفى صدد فكرة التخطيط نشير أيضا الى أن التقدم باعتباره حركة الى الأمام يقتضى ضبطه باختيار التوقيت المناسب لهذه الحركة ، بحيث يكون الخطأ فى تقدير التوقيت ، اما بالابطاء غير اللازم أو بالاسراع اللاهث ، ضارا بالتقدم لما قد توصل اليه حركة التقدم غير المنضبطة من احتمال تردى المجتمع فى حالة من « الفوضى » قد يصعب ازاءها العودة الى استئناف التقدم سيره قدما .

كما أن التقدم الحق يقتضى قسطا من التوازن والانسجام بين نواحى الحياة المختلفة فى سيرها نحو صورة الكمال المتبقى . ولا يتأتى للتقدم فعاليته كاملة الا اذا قدر لهذا الانسجام والتوازن أن يتحققا . ولهذا فانه لا يكفى مثلا أن تبلغ التكنولوجيا شأوا بعيدا ، بل يجب أن تسير جنبا الى جنب معها قيم اجتماعية أخرى ، **مثل الأخلاقيات والجماليات** . ولنضرب مثلا على ذلك بالتقدم المعمارى فان نهضة معمارية بلا ادراك تشكيلى مخلوق أعرج . وبعبارة موجزة فان التقدم الحق يعنى السير المنسجم نحو تحقيق الكمال الشامل فى قطاعات الحياة الاجتماعية جمعاء .

ويجب أن نعترف أيضا بأن مساندة القوى الخلاقة لبعضها هى الحركة الدافعة الى التقدم . وعندما يقول **كوندورسيه** ان الطبيعة قد ربطت برباط وثيق بين الحقيقة والسعادة والفضيلة فانما يعنى أن الجهود المستهدفة للكمال الانسانى تستمد العون من بعضها بعضا . ومصداقا على ذلك فان العلوم والتربية والصناعة والنظم الديمقراطية تؤثر فى بعضها تأثيرا تبادليا ، وتزيد من فعالية بعضها باضطراد .

ويقتضى التخطيط طرح فروض ومناقشتها ، وكلما اتيحت للمتناقشين « **حرية البحث والاستقصاء** » من ناحية و « **حرية النقد والمناقشة** » من ناحية أخرى قدر للتخطيط الذى هو رسم للمستقبل أن يأتى أكثر فعالية ومطابقة لأوضاع ذلك المستقبل . ولا شك أن حرية الاستقصاء وحرية المناقشة ـ متى تخلصتا من ربقة اللحظة العابرة واتجهتا الى الغد الفسيح ـ فانهما يوصلان الى حلول أكثر ايجابية متى أمكن الاستفادة من أخطاء الماضى والتطلع الى عدم التردى فيها . ولا شك أن التردى فى الخطأ ليس امرا غير متوقع فى النظرية العامة للتقدم ، ولكن الذى تتطلبه هذه النظرية هو المحاولة الجادة للاستفادة من أخطاء الماضى ، والعزم الأكيد على عدم التردى فيها مستقبلا .

ولا شك أن فكرة تفادى الخطأ تفتح الباب فى « **نظرية التقدم** » لفكرة « **الضمانات** » أيضا . والضمانات عون الحاكمين الأكيد على أن يرقوا الى مستوى مسئولياتهم ازاء الصالح المشترك . **على أننا يجب أن نلاحظ أن الغاية التى يجب أن تراعى من خلال هذه الضمانات ليس هو شل سلطة الدولة وتعطيلها ، بل يجب أن يعنى أساسا بمثل هذه الضمانات أن تكفل التزام الدولة حدود مهمتها فى أعمال فكرة الصالح المشترك ، أى أن الضمانات لا يجب أن ينظر اليها على أنها عوامل تعويق وابطاء للزحف الاجتماعى نحو تحقيق التقدم ، بل هى فحسب عوامل أناة مستحبة وتمهل مرغوب فيه .**

وهذا الذى قلنا فى شأن « **الضمانات الوضعية** » عموما يصدق على « الضمنات القضائية » أيضا . فاننا اذا تأملنا مفهوم الضمانات القضائية ومضمونها فاننا نجد أنها الوسائل التى يمكن للأفراد بمقتضاها أن يطرحوا اعتراضاتهم من اجراءات الحكومة أمام الهيئة القضائية ، ويقصد بها ضمان مبدأ المشروعية . وعلى ذلك فالدعوى التى يوجهها أحد الأفراد الى قرار من قرارات الادارة لا تكون مقبولة بحسب ماهية الضمانة القضائية الا اذا كان تصرف الادارة بقراراها مخالفا لنص تشريعى، اى اذا كانت الادارة قد خالفت ارادة الحاكم المتمثلة فى التشريع . أما اذا كان قرار الادارة متفقا مع نصوص التشريع وغير خارج على أحكامه فليس للفرد بحسب الماهية المرسومة لتلك الضمانة أن يطالب الادارة قضاء بشىء . وهو ما يفيد أن الضمانة الأكثر جدوى تتركز فى النهاية على مبلغ ما هو مقرر من سبل الرقابة على المشرع ، وهو ما يعرف « **برقابة دستورية القوانين** » وستتولاها ـ وفقا لبيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ « **محكمة دستورية عليا** » . وهذه هى المرة الأولى التى تصل فيه عندنا فكرة الضمانات القضائية الى هذا المدى .

الايمان بقيمة الفرد

ونمضى فى هذا المقام فنقرر أهمية الروح التى تفسر بها النصوص والجو الفكرى الذى يوضع فيه التشريع فان الايمان بقيمة الفرد المنحدرة عن الصالح المشترك ، وحقه المشروع فى تقصى السعادة بغير ايذاء للغير ، متى غرست فى الضمائر أمكن الاطمئنان الى حسن تفسير القواعد القانونية تفسيرا مواتيا للحرية .

والحق أن التجربة التاريخية تدعونا الى مزيد من الثقة بالحرية . فالحرية – على حد قول **هارولد لاسكى** – لنا لا لكى نأخذ بل لكى نعطى ، وطالما ظل الاعتراف بها ناقصا ظل المواطن محروما من فرصة طيبة لخدمة مواطنيه .

ولعل أغلى ما فى الوجود هو « **العقل** » رغم قصوره، على أى حال . وأكثر ما يتفق و كرامة الانسان هو الايمان بالعقل ، واعلاء هذا الايمان على ما عداه هو اعلاء لقدر الانسان وحريته ، وكلما بسط هذا الايمان نوره على الجماعة كلما وصلت الى استجلاء جوانب تقدمها على أكمل وجه .

وينطوى الايمان بالعقل على الايمان بأن كل ما هو ناقص وجائر فى هذا الوجود يمكن بالتأمل فيه وسبر أغوار حقيقته أن نصل الى جعله أكثر اتقانا وصلاحية ونفعا ، ومن ثم ينطوى على الايمان بقدرة الانسان على تطوير أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها نتيجة موالاة البحث والعناية بالدراسة ، **فالايمان بالعقل يلازمه ايمان بامكان التطور والتقدم نحو عدالة أوفى وسكينة أكمل .**

ويتضمن الايمان بالعقل الايمان بشرعية « **الرأى العام** » ، وفتح سبل مرسومة معترف بها تتيح له – فى ظل القانون – الادلاء بما لديه من نقد للعيوب ومقترحات للاصلاح . والحق أن الرأى العام هو ارادة شعبية حكيمة مستنيرة ، قادرة على أن تقود وتهدى ، وفى الوقت ذاته تقنع ولا تتهجم ، تعاون وتعاضد الحكومة فى أدائها لمهامها مدركة لمشاق الحكم وصعوباته .

ان التقدم الحق انما يتصف بنوع من الشمول

«الدولة العصرية هى نتاج تفاعل الثورتين الاشتراكية والتكنولوجية.»

لطفى الخولى

الدولة – أى دولة – هى انعكاس لواقع المجتمع الذى تقوم فيه وقواه الاجتماعية المسيطرة . وبالتالى « فالدولة العصرية » لا يمكن تصورها الا انعكاسا « لمجتمع عصرى » بمعنى أنه لا يمكن تصور بناء « دولة عصرية مثالية » منفصلة عن ظروف مجتمعها والعلاقات الفكرية السائدة فيه ، ودرجة التطور أو التخلف ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

ولكن ماذا نعنى « بالعصرية » ؟

لعل المعنى الأول الذى يرد الى الذهن هو الانتماء الى هذا العصر الذى نعيشه ونعانى قضاياه وهمومه فى نفس الوقت . أى الانتماء الى عصر النصف الثانى من القرن العشرين . بيد أن « الانتماء الحقيقى » لا يمكن أن يقتصر على « البعد الزمنى » وحده والا كان شكليا يتخذ صورة « التقليد » الميكانيكى والضيق الأفقى ، الأمر الذى يضر أكثر مما يفيد . وانما الانتماء الحقيقى للعصر يجب أن يكون – اذا صح التعبير – ساخنا وعميقا ، ويمتد الى الأبعاد الحضارية ، بشقيها المادى والمعنوى ، والمكونة « لروح وكيان » النصف الثانى من القرن العشرين . وبالدقة كل ما هو أكثر تقدما واشراقا فى روح وكيان العصر .

وفى اعتقادى أن ذلك يتركز فى موضوعين رئيسيين مترابطين :

– أولهما : الثورة الاشتراكية التى تستهدف الغاء استغلال الانسان للانسان وتحريره من الفقر المادى والروحى واطلاق ملكات الخلق والابداع الكامنة فيه .

– وثانيهما : الثورة العلمية التكنولوجية التى بلغت خلال الربع قرن الأخير درجة من التقدم والانتصار على الطبيعة والمجهول لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الانسانية كلها ، ووصلت بها الى أعتاب القمر .

والعموم ، أو هو على الأقل يميل الى أن يصبح شاملا وعموميا . ان التقدم ينزع بطبعه الى أن يوسع من دائرة الافادة بنتائجه لأنه كلما اقتصر التقدم على حفنة ضيقة من الأفراد استحال الى « **امتيازات** » لا تتفق مع مفهوم التقدم الذى يفترض فى جوهرة « **حبا للانسانية جمعاء** » بل ان الصراع عبر التاريخ كان فى كثير من لحظاته الحاسمة بين قلة محتكرة لمستوى من الحياة يتيحه لها نوع من الاستحواذ على نعائم تقدم مرحلى . ولقد كان الكفاح « **من أجل المساواة** » كفاحا فى الغالب من أجل التقدم . وقد تمثل هذا الكفاح أحيانا فى كسر الحواجز التى تنافى طبائع الأشياء بجعل التقدم امتيازا لقلة فى المجتمع . ولقد كان الكفاح من أجل المساواة تقدميا لأنه وضع موضع التساؤل كل ما كان مسلما به من قبل العرف أو السلطة غير الديمقراطية وهى سلطة الأقلية . ولقد كان لهذا الكفاح تأثيره على « **نظرية المعرفة** » ذاتها بتهيئة الأذهان لتتقبل التغيير ومعالجة المشكلات التى يجلبها .

ولقد تجلى شمول التقدم فى مجال الالتزام السياسى بالاتجاه الحثيث نحو « **الديمقراطية** » التى تعنى الاعتداد بالرضائية فى سن القوانين التى تحكم الحياة الاجتماعية ، وتزايد الاعتراف بأن موجبات الصالح المشترك دون غيرها هى التى تورد القيود اللازمة للحياة فى الجماعة .

أخيرا ، فان تقدم نواحى الحياة الانسانية فى مجموعها ، أو بعبارة أخرى « **الحضارة** » انما هو مجد ومفيد للجميع كقاعدة عامة ، بل ان « **تحسين العالم الذى نحيا فيه** » قد لا تقتصر آثاره على الشعب الذى أجرى ذلك التحسين . ولا شك أن الاختراعات العلمية لهى أبلغ دليل على ذلك ، فان التقدم فى معنى من معانيه يفيد ـ كما قلنا ـ « **حب الانسانية جمعاء** ».

نعيم عطية

ومن هنا فالدولة العصرية هى نتاج تفاعل الثورتين الاشتراكية والتكنولوجية فى مجتمع يتحرك بوعى من خلال قواه الاجتماعية العاملة ـ يدويا وذهنيا ـ نحو اعادة صياغة أجهزته وعلاقاته لخدمة الانسان .

وفى تقديرى أن تحقيق فكرة الدولة العصرية فى ضوء ما سبق ذكره يأتى من خلال مناخ مفتوح ورحب يتيح فيه للانسان من خلال صراعه مع الطبيعة ومع أفكار الغير ومع سلبيات واقعه ونفسه فى آن واحد ، أن ينمو نموا صحيا . ويصبح مسئولا ومشاركا فى البناء ، لا كما تابعا . والوسيلة الأساسية لذلك هى ممارسة الديمقراطية بأهدافها الاجتماعية والسياسية وفى كل المجالات والمستويات .. فى العمل السياسى .. فى الخلق الفنى .. فى البحث العلمى .. فى الادارة .. الخ .. بمعنى أنه اذا كان الخبز لازما لحياة الانسان ، الا أن الخبز وحده دون الحرية لا يكفى لكى تصبح الحياة انسانية وعصرية .

ولا يتسع المجال هنا لعرض كثير من الشروط الضرورية لتحقيق الدولة العصرية، ولذلك أرانى مضطرا الى التركيز على ثلاث رءوس موضوعات :

ـ استبدال « الفردية » بروح العمل « كفريق » أمام ما تستلزمه العصرية من تنظيم جماعى للعمل كثافة وتعقيدا . وذلك دون اهدار لذاتية الفرد وذوبانه فى الجموع « كرقم مجمل » لا شخصية ولا وزن له .

ـ التفتح الثقافى ، محليا وقوميا وعالميا ، دون عقد أو حساسيات .

ـ اشاعة « التخصص » فى كل من العمل اليدوى والعمل الذهنى ، دون ما اخلال بالحصيلة الانسانية الضرورية من المعرفة العامة ، ودون انفصال متعال عن حركة المجتمع .



مات صاحب الرسالة



ا.ح. الزيات

توفى الكاتب الكبير الأستاذ أحمد حسن الزيات عن ثلاث وثمانين سنة حافلة بالتجارب والخبرات المتنوعة التى اكتسبها من خلال عمله النشط الدائب فى مجالات الثقافة عامة والأدب خاصة . والحق أن حياتنا الثقافية فى مصر وفى العالم العربى قد فقدت – بفقد الأستاذ الزيات – علما من أعلامها البارزين ، وقطبا من أقطابها المتألقين الذين أسهموا فى اثراء هذه الحياة واشاعة روح الخصوبة والحيوية فى العديد من جوانبها المختلفة .

وأعتقد انه بالامكان الآن أن نرجع بالزمان القهقرى ، لنقلب تلك الصفحات التى طواها من حياه كاتبنا الراحل . ففى الثانى من أبريل عام ١٨٨٥ شهد كفر دميرة القديم التابع لمركز طلخا بمحافظة الدقهلية ميلاد المرحوم الزيات ، ثم نشأ فى حداثة صباه نشأة دينية خالصة حيث أتيح له حفظ القرآن فى كتاب القرية ، وتعلم بعدئذ أن يقرأه بالقراءات السبع فى الجامع الأحمدى بمدينة طنطا الى أن انتقل الى القاهرة لكى يتاح له أن يلتحق بالجامع الأزهر الذى درس فيه العلوم العربية والشرعية دراسة متأنية ، وهذه العلوم هى التى تعادل العلوم التى يدرسها الطلاب فى كليتى اللغة العربية والشريعة الآن . وقد التحق الزيات بعد تخرجه فى الجامع الأزهر – بالجامعة المصرية القديمة وحصل منها على ليسانس الآداب عام ١٩١٤ ، ثم عين مدرسا للغة العربية بكلية الفرير بالقاهرة سبع سنوات ثم سافر الى فرنسا ليحصل على ليسانس الحقوق من باريس عام ١٩٢٥ ، وبعد عودته تقلب فى أعمال متنوعة ، الى أن اختير رئيسا للقسم العربى بالجامعة الأمريكية ، ثم انتدب لتدريس الأدب العربى بكلية الآداب ببغداد حتى عام ١٩٣٣ ، حيث عاد الى القاهرة ليصدر مجلته الذائعة الصيت « الرسالة » . وفى عام ١٩٤٨ اختير عضوا بمجمع اللغة العربية . ولما احتجبت مجلة « الرسالة » عام ١٩٥٣ ، عين رئيسا لمجلة « الأزهر » ، وحينما عادت « الرسالة » الى الصدور من جديد فى العيد الحادى عشر لثورة يوليو ١٩٥٢ عاد الأستاذ الزيات الى رئاسة تحريرها ، لكنها لم تعمر طويلا فلم تلبث أن احتجبت مرة أخرى نظرا لأنها لم تستطع أن تواكب الحياة الثقافية المتجددة أبدا .

وفى عام ١٩٦٢ كرمت الدولة الأستاذ الزيات ، فأعطته جائزتها التقديرية فى الأدب تقديرا لجهوده واسهامه فى اثراء حياتنا الثقافية فى جيله وفى الجيل الذى يليه .

أما اسهام كاتبنا الراحل فى المجال الأدبى فيتمثل فى مؤلفاته وترجماته التى خلفها :

١ – تاريخ الأدب العربى ، وقد صدر عام ١٩٢٠ .

٢ – فى أصول الأدب ، وقد صدر عام ١٩٣٣ ، وأشاد به – فيما بعد – مؤلفو كتاب « الأدب العربى فى آثار الدارسين » .

٣ – دفاع عن البلاغة ، وقد صدر عام ١٩٣٧ ، وفى أحد فصوله يهاجم رمزية بشر فارس ، ويدعو

الى الوضوح والبساطة . وفى هذا الكتاب يقرر الزيات أن السرعة والصحافة والتطفل هى البلايا الثلاث التى تكابدها البلاغة فى هذا العصر .

٤ ـ مختارات من الأدب الفرنسى ، وقد صدر عام ١٩٣٧ .

٥ ـ وحى الرسالة ، وقد صدر فى أربعة مجلدات متضمنة منتخبات من مقالاته وبحوثه المنشورة فى الرسالة .

٦ ـ فى ضوء الرسالة ، وقد صدر عام ١٩٦٣ متضمنا « ألوانا من الأدب والتاريخ » .

٧ ـ آلام فرتر ـ وهى قصة جوته الشهيرة ، وقد ترجمها الزيات عن الفرنسية ، وكتب فى العدد الثالث من مجلة الرسالة عام ١٩٣٣ ، يتحدث عن الدافع الذاتى الذى دفعه الى ترجمة هذه القصة بالذات ، قائلا « لما قرأت آلام فرتر سمعت نواحا غير ذلك النواح ، ورأيت روحا بين هاتيك الأرواح وأحسست حالا غير تلك الحال ، كنت أقرأ ولا أرى فى الحادثة سواى ، وأشعر ولا أشعر الا بهواى وأندب ولا أندب الا بلواى ، فهل كنت أقرأ فى خيالى أم أنظر فى قلبى أم هو الصدق فى نقل الشعور والحذق فى تصوير العاطفة يظهر أن قلوب الناس جميعا على لون واحد ؟! » .

٨ ـ رفائيل ـ وهى قصة من عيون الأدب الرومانسى للشاعر الفرنسى لامرتين .

٩ ـ محاضرات لامونت فى الفلسفة .

وأجد لزاما على فى ختام هذه العجالة أن أشير الى الأثر الكبير لمجلة « الرسالة » التى أصدر الأستاذ الزيات العدد الأول منها فى الخامس عشر من شهر يناير عام ١٩٣٣ ، وقد شارك فى تحرير هذه المجلة منذ العدد الأول الأستاذ الجليل الدكتور طه حسين . وقد أدت هذه المجلة دورها البارز فى ربط البلاد العربية ثقافيا وكان يكتب فيها كتاب عديدون من أرجاء الوطن العربى ، بغض النظر عن مواقفهم واتجاهاتهم الفكرية ، وذلك لأن « الرسالة » ـ فيما أرى ـ لم تلزم نفسها بأن تدور فى نطاق اطار فكرى بعينه لا تتعداه الى غيره من الأطر ، بل فتحت أبوابها على مصاريعها لكى تستقبل مختلف الاتجاهات ، وركزت ـ كما قلت على ربط البلاد العربية بعضها ببعض ثقافيا ، شأنها فى ذلك شأن مجلة « الآداب » البيروتية فى السنين الأخيرة . وقد تحدث أستاذى الشاعر صلاح عبد الصبور عن أثر « الرسالة » فى الحياة الثقافية فقال : « انه من الحق أن مجلة الرسالة كانت مؤسسة ثقافية شامخة فى تاريخ مصر وأن أثرها قد امتد الى أرجاء العالم العربى كله . وهى لم تكن مدرسة أدبية لها طابعها وأهدافها ولكنها كانت بيئة سليمة يستطيع كل أديب فيها أن يجد نفسه وأن يعبر عنها بحيث تلاقت فيها أقلام المجددين والسلفيين وأصحاب اللغة وأصحاب الخيال والشعراء من كل مذهب والروائيين والقصاصين والمسرحيين » .

جاء صدور مجلة « الرسالة » فى أعقاب اغلاق «السياسة الأسبوعية» عام ١٩٣٢ ، وكانت السياسة الأسبوعية تحاول التمرد على القيم البالية وهز الركود الذى أناخ على عقول الناس ، وهى التى أصدرت الكتابين العنيفين اللذين أثارا ضجة مدوية حولهما ، أعنى « الاسلام وأصول الحكم » للشيخ على عبد الرازق عام ١٩٢٥ ، « الشعر الجاهلى » للدكتور طه حسين عام ١٩٢٦ . لهذا حاول الأستاذ الزيات أن يوفق فى « رسالته » فى الجمع بين مختلف الاتجاهات ، والسير بحذر وتؤدة فى المسالك التى قد تثير ضجة ضد من يفكرون فى اجتيازها . وقد حفلت صفحات مجلة «الرسالة» بالمعارك والمساجلات الأدبية المتعددة وكان يكتب فيها طائفة من أعلام الأدب والفكر فى بلادنا ، أمثال عباس محمود العقاد ودرينى خشبة وساطع الحصرى وعبد الوهاب عزام وفيلكس فارس ونقولا حداد ومحمود حسن اسماعيل وأنور المعداوى ونجيب محفوظ وابراهيم ناجى . وقد حدث فى الثالث من يناير ١٩٣٩ أن ولدت مجلة « الثقافة » التى صدرت عن لجنة التأليف والترجمة والنشر بعد أن انفصل أعضاؤها وكتابها عن « الرسالة » ، وكان من أبرز كتاب الثقافة الأساتذة أحمد أمين وتوفيق الحكيم وابراهيم المازنى وعباس العقاد ، والدكتور زكى نجيب محمود ، وأستاذتى الدكتورة سهير القلماوى .

تحية منا ومن مثقفى البلاد العربية الذين كانوا يلتقون جميعا على صفحات مجلة « الرسالة » فى عهدها الزاهر المتألق .. تحية منا لكاتبنا الراحل الأستاذ أحمد حسن الزيات .

حسن توفيق

ليست القنابل وليس هو الخبز الذي يغير فكر البشر وتصرفاتهم
بل بالرسوم والصور والعبارات يمكن بلوغ هذه الغاية.

■■■ عن وسائل الإعلام



شاكر إبراهيم

يشهد عالم اليوم اهتماما متزايدا بالاعلام ووسائله ، وايمانا صادقا برسالته وأهدافه ، وعملا جادا فى سبيل تقدمه وتطوره ، وبحثا دائبا عن نظريات يستند اليها وقواعد تحكمه .

ان ما حدث من تطور مذهل فى ميدان الأعلام ما هو الا امتداد للانتصارات التى حققها الانسان فى سبيل التغلب على ما يفصل بينه وبين اخيه الانسان من حواجز وسدود . لقد كان **اختراع الكتابة** منذ آلاف السنين نقطة تحول فى تاريخ البشرية ، بيد أن هذا الاختراع ، وان حفظ لنا تاريخ الانسانية وتراثها الثقافى ، لم يستطع نشر الثقافة ونقل الأخبار ومن ثم يمكن القول بأن الكتابة لم تصبح عاملا هاما فى ميدان الأعلام الا **باختراع الطباعة** على يد العالم جوتنبرج فى القرن الخامس عشر .

فظهور الكتابة واختراع الطباعة وتطور **الصحافة** ما هى الا علامات مميزة على طريق التطور الاعلامى الذى دخل باكتشاف **الاليكترونات** مرحلة حاسمة تسنى له فيها ان يتخطى دوائر التأثير الضيقة وينتقل الى جماهير الشعب الفقيرة يتفاعل معها فيطورها ويتطور بها . ومغزى ما حدث فى ميدان الطباعة فى القرن الخامس عشر هو أن الآلة قد تطورت لتنسخ صورا مثالية مما كان يخطه المرء بيده

فى حين أن ما وقع فى القرن العشرين فى معامل **اديسون وبيل وماركونى** وغيرهم هو **أن الآلة قد تطورت لتسمع وترى وتنقل للانسان الأخبار والخبرات عبر المسافات البعيدة .**

فالاذاعة التى هى وليدة القرن العشرين أسرع وأيسر وسيلة اعلامية حتى الآن ذلك أنها تصل الانسان فى أى مكان على ظهر الأرض ، فلا يعوقها جبل ولا يعترض سبيلها بحر أو نهر ، ولا تتطلب مستوى من التعليم أو قدراً من الثراء ولا تكلف المرء أكثر من ادارة مفتاح صغير ويصغى الى ما يطيب له وهو قابع فى داره مسترخيا فى مقعده . **انها الوسيلة الجماهيرية التى حطمت الحواجز الطبقية والمادية وانطلق الصوت عبر الأثير ينبض بالحياة ينقل الى الجماهير أخبار مجتمعهم والمجتمع الانسانى الكبير .**

وبظهور **التليفزيون** تطور الاعلام تطورا مذهلا حيث انه يجمع بين **الصورة والحركة والصوت** ويترك تأثيرا يعادل ، على حد تقدير خبراء الاعلام ، **ثلاثة أضعاف تأثير الاذاعة .** ولسوف يزداد تأثيره ويعظم شأنه بانتشار أجهزة الارسال والاستقبال فى العالم وبتطور **الأقمار الصناعية التى تستخدم فى نقل البرامج التليفزيونية من قارة الى أخرى .**

كان ذلك كله نتيجة وسببا **للتقدم التكنولوجى والتطور العلمى وامتداد طرق المواصلات وتشابك المصالح وقيام الشركات الكبرى . ومن ثم اضحت وسائل الاعلام من الظواهر الرئيسية المميزة للدولة العصرية وبات** تقدم الدولة يقاس بنصيب الفرد منها شأنه كشأن الدخل القومى ومستوى التعليم فهى التى **تشكل اتجاهات الانسان وتعكس آراءه وتنقل خبراته وتعمل على حل مشاكله وترسم له طريق التقدم** ، مما حدا بماكسويل الى القول :

« ليست القنابل وليس هو الخبز الذى يغير فكر البشر وتصرفاتهم بل بالرسوم والصور والعبارات يمكن بلوغ هذه الغاية » ..

الاعلام والتقدم الاجتماعى والاقتصادى

ولقد برهنت الدراسة المقارنة التى قامت بها هيئة **اليونسكو** وبعض خبراء اعلام ، أمثال ويلبور شرام ، أن **ثمة علاقة بين التقدم الاجتماعى والاقتصادى وبين تطور وسائل الاعلام** ، ففى بعض الدول التى قطعت شوطا طويلا فى التقدم يصل نصيب كل مائة شخص ٥٨ نسخة من الصحف اليومية و ٩٤ مذياعا و ١٣ مقعدا سينمائيا و ٣٢ جهاز تليفزيون على حين أن اكثر من مائة دولة من الدول النامية فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية لم يصل الحد الأدنى الذى حددته الهيئة الدولية لكل مائة شخص وهو : ١٠ نسخ من الصحف اليومية و ٥ أجهزة مذياع ومقعدان سينمائيان وجهاز تليفزيون . ومعنى هذا أنه كلما تطورت الدولة وأخذت بالأساليب الحديثة اشتدت حاجتها الى وسائل

الاعلام وعملت على تطويرها كيفا وكما ، **فالاعلام هو بحق خادم وحليف للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فهما مرتبطان ومتفاعلان ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر** تلك الحقيقة التى يؤيدها « راو » – أحد الخبراء الهنود – بقوله:

« حين تنتقل المعلومات الى جماعة تعيش فى عزلة فانها تدفع عجلة التغيير وتحركها . وحدوث التغيير يثير التساؤل ، وحيث تتوافر وسائل الاعلام فانها تقدم الجواب لتلك الأسئلة كما أن تنوع الأجهزة واتساع قاعدتها يحمل على تقبل الأراء السياسية والاقتصادية والاجتماعية الزاحفة الى الجماعة » ..

والدولة المتطورة هى التى يتميز الانسان فيها بأنه قد انتقل من الريف الى الحضر فاكتسب عادات وقيما وانماطا سلوكية جديدة واخذ يعيش فى دائرة ارحب من تلك الدائرة الأسرية التى كانت تضرب حوله حصارا لا يتخطاه ، ومن ثم تعقدت علاقاته وتشعبت مصالحه ووقف أمام آلة يتحكم فيها بعد أن كانت الطبيعة تخضعها لارادتها فتحيله انسانا قدريا غير واثق بنفسه ، هذا فضلا عن أنه لم يعد قانعا بالحياة البسيطة فقد تفتح ذهنه وأدرك أهمية التعليم وقيمة المعرفة ومعنى الرعاية الصحية والمسكن الملائم وبات يطالب بحقوقه ويدافع عنها ..

« إن جيوش العلماء والباحثين العلميين والدارسين .. هم قاعدة بناء الدولة العصرية . »

رشدى صالح

ميلاد « الحداثة » أو « العصرية » – فى تصورى – ليس نتيجة أحداث عامنا الأخير . أو الأعوام السابقة عليه . ذلك أن الحداثة والعصرية وغير ذلك من التحديدات الدالة على اتجاه الدولة فى تاريخ العالم الحديث – هذه جميعا ، قد غطت القرن التاسع عشر والقرن العشرين .

فمع الثورة الصناعية وميلاد حركة الأحياء العلمية والفكرية فى النصف الأول من القرن الماضى .. أرست هذه الثورة الصناعية وحركة العلوم حدودا واضحة بين الدول التى تنتمى الى الماضى بما يغلب عليها من تفكير ، وتنتمى الى عصور الانتاج اليدوى والانتاج الصغير والبحث العلمى القائم على التجريب الضيق ، والنظر الاجتماعى والفلسفى المتعلق بتصورات كانت فى طريقها الى الضمور .. نقول أنها قد وضعت حدودا واضحة بين تلك الدول – وبين الدول الأوربية ثم الأمريكية – التى التزمت ما تعطيه الثورة الصناعية والاحياء العلمى من « قيم » فكرية ، وقدرات على تجديد كيانها ، والتقدم على طريق المستقبل .

لكن العلوم الطبيعية والرياضية والفلسفية والانسانية التى مرت بمخاض جديد مع الثورة الصناعية لبثت تمر بعد ذلك بمخاض بعد مخاض وثبا الى ثورة علمية تتجاوز فى مداها كل ما عرفه الانسان من قبل .

وما كان ممكنا أن تظل هذه الثورة العلمية المتوثبة والمتوالية بعيدا عن التأثير فى حياة رجل الشارع البسيط الذى راح المثقف يكتشفه مع بداية الثورة الصناعية ومع ظهور التحولات الاجتماعية الكبرى التى جعلت وجود – أى عام جمعى موازيا لبث الذات الفردية على نطاق غير مسبوق .

واذا كانت حداثة الانتاج ، وقدرة المجتمع الحديث على تجديد كيانه ، مؤشرا نحو مزيد من الحداثة ، فان تطبيق العلوم قد شمل تكوين العقلية العامة أو الرأى العام وأنذر بمزيد من مسئوليته فى تكوين الرأى العام وليس أقرب الى هذا الحديث،

لا يقتصر الدور الذى تلعبه وسائل الاعلام على مجال بعينه ، فنشاطها يمتد الى شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية :

الاعلام فى المجال الاجتماعى

ان أهم ما تتميز به الدولة العصرية هو ظهور الامبراطوريات الصناعية الضخمة والقوة الاحتكارية الهائلة التى تمخضت عن التقدم التكنولوجى والتى حلت محل المصانع الصغيرة والمؤسسات المحدودة النطاق . هذا فضلا عن الامعان فى التخصص ، فنجد صناعة مثل صناعة السيارات لا يمكن أن يقوم بها مصنع واحد ، فهناك مصنع الحديد والصلب ومصنع (المطاط) ..

بل لقد بلغ التخصص حدا أصبح معه العامل فى المصنع متخصصا فى عمل قد لا يزيد على الضغط على زر ، ومن هنا كان تشابك المصالح وتعقيدها ، ولو ان احد العمال تخلف عن اداء واجبه قد يعطل بقية العاملين ، ولو أن مصنعا توقف عن العمل بسبب اضراب العمال أو أى اضطراب آخر أثر على المصانع الأخرى ،

ومن ثم كان العمل على وجود التفاهم ملحا فظهرت العلاقات العامة ، فن كسب الجماهير ، التى يعرفها هوارت بوتهام « بأنها نشاط أى هيئة لاقامة علاقات سليمة مجدية بالجمهور العام ، وفئات هذا الجمهور متنوعة كالمستهلكين

فى الأمثلة التى نضربها بنمو وسائل الاتصال الجمعى مستفيدة من المخترعات والدراسات الاجتماعية والنفسية وفى التقدم العمرانى وتطور أساليب الانتاج ، بل التسويق والاعلان وما شئت من جوانب أساسية أخرى مما يحكم الصناعات ذاتها .

فى هذا المجال ضوعف عبء وسائل الاتصال الجمعى بما كانت تحمله وسائل التعبير والتخاطب والاتصال فى الماضى من التأثير حداثة أو تأخرا فى عقلية الانسان المستقبل لما تعطيه هذه الوسائل .

لكنها فى عصرنا الحديث تملك السيطرة ، والقدرة ، والنفوذ الشامل على مئات الملايين وبالتالى ففعاليتها دنيا صورية ما فى ذلك شك .

وفى تصورى انه لكى تكون الدولة النامية دولة عصرية لابد لها من أن تثبت نتائج العلم بكل ما تعنيه كلمة العلم . وبكل ما تدل عليه من طرائف فى التصور ، ومناهج فى العمل والتنفيذ . وليس المقصود بالطبع فرعا أو فروعا بذاتها من العلوم .

ليس المقصود علوم الطبيعة أو الرياضة أو علوم الفضاء .. بل المقصود ايضا العلوم الانسانية وكافة الدراسات التى تكتشف أسرار الكون أو النفس أو العلاقات الاجتماعية .. الخ والتى تنتهى باستئناس الانسان لهذه القوى التى ظلت خارجة على سلطانه .

ان « المعمل » و « قاعة البحث » و « المكتبة المتخصصة » .. وكذلك التجريب العلمى والعمل الميدانى أصبح الجناح الأكبر ليس فقط بالنسبة للعلوم بل أيضا بالنسبة لتجديد الحياة قصدا بها الى العصرية .



وقد نجد أن جيوش العلماء ، والباحثين العلميين ، والدارسين ، هم قاعدة بناء الدولة العصرية .

وقد نجد أن بداية الطريق الى العصرية هى خلق هذه الجيوش المجيشة ، فالعمل العلمى لم يعد عمل أفراد قلائل بل على كتائب وكتائب وآلاف وملايين والانتاج العلمى ـ بسبب خطورته وحيويته ـ لم يعد يستند الى قاعدة مغلقة ، بل ينبغى أن ينبعث من قاعدة متسقة وقابلة ـ على الدوام ـ للاتساع .

بغير هذه القاعدة وتجييش العلماء والدارسين ، يصبح الحديث عن العصرية « كلاما » له رائحة الطعام الشهى لكن ليس وراءه زاد أو حطام .

التكيف مع البيئة وتفسير النشاط الاجتماعى» . والموظفين والمساهمين وغيرهم ، وذلك بقية **وسلاح العلاقات العامة هى وسائل الاعلام** التى أدى تطورها الى تطور العلاقات العامة حتى باتت اليوم فنا وعلما وأصبحت لا غناء عنها لكل هيئة أو مؤسسة . فعن طريق الاذاعة والتليفزيون والصحافة والمحاضرات والندوات والنشرات يمكن الاتصال بجماهير الشركة واعطاء صورة صادقة عما يدور بها فتظفر بالثقة وتبلغ ما تصبو اليه من نجاح . وهذا ما يؤكده الدكتور **حسنين عبد القادر** بقوله :

« اذا ما وجد تصادم بين جانبين فى الرأى العام فان الجانب الأكثر تنظيما وتأثيرا على الجماهير تكون لديه فرصة لكسب المعركة ، وهذا يتوقف على امكانياته فى الدعاية واستطاعته استخدام وسائل الاتصال الكبرى بالجماهير » .

كما أن البحوث الميدانية التى قامت بها مجموعة من كليات جامعة الينوى بالولايات المتحدة عام ١٩٥٧ لمعرفة أثر العلاقات العامة قد أثبتت أن مبيعات الشركة التى بها علاقات عامة قد زادت على مبيعات تلك التى لا تعير العلاقات العامة التفاتا بحوالى ٤٧٫١٪ وأن روح المعنوية قد ارتفعت بنسبة ٢٩٫٤٪ كما أن ثقة الجمهور فى الشركة قد ارتفعت بنسبة

« لايمكن للدولة العصرية أن تكون استعمارية أو رأسمالية أو بوليسية بل اشتراكية ديمقراطية . »

محمد عوده

الدولة العصرية ـ فى تصورى ـ هى الدولة التى تخدم الانسان وتوفر له أقصى حد من مطالبه المادية والروحية والتى تبرز أفضل مواهبه وقواه . والانسان هنا هو الرجل والمرأة ، والمرأة خاصة لأن الدولة العصرية هى التى تحقق للمرأة مساواة فعلية ومجالا حقيقيا لممارسة شخصيتها ومواهبها .. وهذه الدولة لا يمكن الا أن تكون اشتراكية .

والدولة العصرية هى أولا نظم وقيم ومؤسسات وهى ليست مجرد أرقام واحصاءات أو أسلحة وآلات وهدفها هو تأكيد مكانة الانسان وحماية انسانيته . وقد تكون الدولة قوية وقد تكون غنية ولكنها لا تكون دولة عصرية اذا ما قامت على استغلال أقلية للأكثرية أو على استئثار أقلية بالسلطة أو بالثروة أو اذا ما كانت هذه القوة وهذا الغنى نهبا من شعوب أو دول أخرى . ولهذا فالدولة العصرية هى التى تحقق أقصى الانتاج وأعدل التوزيع .. وفى اطار العصر فان هذا لا يتحقق الا فى ظل الاشتراكية .

ان أحدث الآلات والاختراعات انما يصنعها الانسان من أجل تحقيق رفاهيته . والدولة العصرية لن تكون بهذا التى تسخر فيها أحدث الآلات أو أحدث الاختراعات ضد سعادة الانسان بل ومن أجل الفتك به .. ولهذا فان الدولة العصرية ليست هى الدولة التى تستبد فيها الآلة بالانسان ولكنها الدولة التى يسخر فيها الآلة لتوفير الانتاج والتى يحمل فيها الانسان أحدث الأسلحة دفاعا عن نفسه وعن حقوقه وحرياته .

لهذا فالدولة العصرية لا يمكن أن تكون استعمارية أو رأسمالية أو بوليسية بل لابد أن تكون أولا دولة اشتراكية ديمقراطية .

ان الانسان فى هذا العصر وفى كل عصر لا يعيش بالخبز وحده وسواء فى السلم أو فى الحرب لابد وأن يؤمن الانسان بشىء يعمل من أجله أو يقاتل من أجله

٢٣ر٥٪ كما قلت الاضرابات بين العمـــال واتجاهات السخط بينهم بنسبة ٢١ر٢٪ .

ولم يقتصر دور وسائل الاعلام على العلاقات العامة وباتت تلعب دورا هاما فى ميدان التربية والتعليم • لقد كان الاعتقاد السائد أن التعليم أمر ضرورى يعد المرء لأداء دور بعينه فى المجتمع وأنه يستخدم المعارف التى حصـــل عليها فى شبابه فى الفترة المتبقية من حياته ، غير ان هذا المفهوم لم يعد يناسب مقتضيات العالم المعاصر ، فالتقدم العلمى وسرعة التطور فى جميع مناحى الحياة وادخال المفهوم الديمقراطى فى الحيـــاة الثقافية ، وتخلخل التقاليد القديمة ، وزيادة المعارف وتشعبها •• كل هذا أفضى الى خلق مقتضيات جديدة يتعين معها أن تستديم التربية مدى الحياة .

وهكذا نتبين أن **فلسفة التعليم قد تغيرت ولم تعد قاصرة على فترة محدودة يقضيهـا التليمذ فى الدراسة ، بل أصبح المرء فى حاجة الى التعليم من المهد الى اللحد** . ولما كانت أجهزة التعليم التقليدية عاجزة عن الوفاء بتلك المهمة فقد أوكلتها الى أجهزة الاعلام الحديثة . وفى مقدمتها الاذاعة والتليفزيون والصحافة لتضطلع بها على نطاق واســـع • فالاعلام حسب التعبير الصائب لأحد علماء الاجتماع الفرنسيين يعد منذ مرحلة الشباب بل ومنذ مرحلة الطفولة بمثابة

أو يموت من أجله .. والدولة العصرية لهذا دولة لابد وأن تقوم على ايمان عظيم بالحياة وبالانسان .. وكل هذا لا يتحقق الا فى الدولة الاشتراكية .

واذا كانت الاشتراكية لم تحقق كل هـــذا حتى الآن فذلك لأن عمر التطبيق الاشتراكى عنـــدنا وفى العالم عامة فقصير لا يتجاوز الخمسين عاما .. ومنذ ظهرت الاشتراكية كفكرة أو كدول ونظم وهناك حرب صليبية لا تهدأ ضدها مما جعل التطبيق الاشتراكى دائما فريسة للخوف ، مبالغا فى حماية نفسه ، ولكن الاشتراكية رغم هذا هى قدر الانسان فى النهاية .

وتجرى الآن فى الجمهورية العربية المتحـــدة عملية ديمقراطية فى أهم التجارب الديمقراطية فى تاريخنا ان لم تكن أهمها جميعا .. وهى التجربة التى تصفى آثار حكم البرجوازية العسكرية أو تمحوه تماما والتى تضع القوى الشعبية فى السلطة وتصلنا بتراثنا الديمقراطى العريق لأن مصر من أعرق الشعوب الديمقراطية . وهذا التنظيم السياسى سيكون الركيزة الأساسية لبناء الدولة العصرية واقامة دولة على العلم لا على الخرافة .. أى دولة قائمة على العلم الاجتماعى والســـياسى كما هى قائمة على العلم التكنولوجى . دولة صناعية ولكن هدف الصناعة فيها توفير مطالب الانسان وتوزيع الانتاج حسب العمل وليس هـــدفها تحقيق أرباح للرأسماليين . ودولة مسلحة تستطيع أن تقاتل أعداءها ولكن يشترك كل فرد فيها فى الدفاع عن الوطن ولا تختص فئة متميزة بهذا الشرف وحتى لا تستطيع أن تؤديه . دولة يسود فيها القانون ولكن القانون الذى يحمى مصالح الأغلبية وليس القانون الذى وضعته طبقة لتحمى استغلالها لباقى الطبقات .. دولة تزدهر فيها مئات الزهور المختلفة وتصطرع فيها مئات المدارس الفكرية .

وفى النهاية فان هذه الدولة لابد أن تقوم على عقيدة سياسية عصرية أولا . وحزب أو عـــدة أحزاب . حزب يمثل الأغلبية التى تمارس فى اطاره الحـــريات الديمقراطية وتمارس بواسطته السلطة الفعلية . وجيش شعبى ملتحم بالتنظيم وتابع له يقوم بحماية الدولة . وجهاز حكومى شعبى يقوم بتنفيذ السياسات النابعة من العقيدة ومن الحزب .

وأما بالنسبة للصراع الأيديولوجى المحتوم فى العالم فان اختيار ونمو العقيدة لابد وأن يصحبه ازكاء للصراع الفكرى بحيث تنمو هذه العقيدة وتنمو التنظيمات الأخرى التابعة له نموا طبيعيا .

«**تربية متوازية**» من شأنها أن تدعم التعليم المدرسي والجامعي .

وبظهور التليفزيون تخطت وسائل الاعلام دورها كأداة تعليمية مساعدة الى أخرى رئيسية ومباشرة فى كل من الدول المتقدمة والنامية سواء بسواء واضحت الولايات المتحدة الأمريكية التى تملك من الامكانيات ما لم يتوفر لغيرها فى مقدمة الدول التى لجأت الى التليفزيون لتنفيذ بعض البرامج التعليمية كما يتضح من الاحصائية التالية :

- ١١٧ كلية وجامعة تقدم دراسات عن طريق التليفزيون .
- ٢٤١ كلية وجامعة تقدم برامج تليفزيون تعليمية .
- ٥٦٩ مدرسة تستعين بالبرامج التعليمية التى يقدمها التليفزيون .

وثمة تجربة أخرى رائدة فى هذا المضمار قامت بها بولندا بالاتفاق مع هيئة اليونسكو حول **استخدام التليفزيون فى التعليم العالى** ، وبدأت التجربة فى أوائل السنة الجامعية ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ ، وتم اعداد «استوديوين» وضعا تحت اشراف المنظمين واعدت الحكومة البولندية برنامجا كاملا للتعليم بالتليفزيون يقابل السنتين الأوليتين للتعليم الفنى والعالى بهدف اعداد الباحثين والمهندسين .

هذا ويستخدم التليفزيون فى الدول النامية، كما هو الحال فى ج . ع . م . وفى الجزائر وفى غيرهما من دول أفريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية ، فى **محو أمية الراشدين وفى تدريب العاملين** . وتقدم هيئة اليونسكو فى هذا الصدد كل عون فتضطلع بالدراسات وعقد المؤتمرات للخبراء من اجل البحث عن تطبيق وسائل الاعلام الحديثة فى التربية داخل المدرسة وخارجها .

الاعلام فى المجال الاقتصادى :

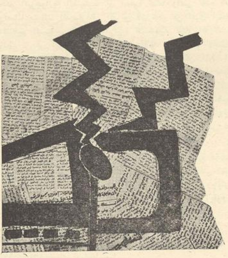
ظلت معظم الدول ترزح تحت نير الاستعمار ردحا من الزمان عانت خلالها من الظلم والطغيان والفقر والحرمان . ولما انتزعت استقلالها من براثن العدو لم تجد من علاج للتخلف الا بتحقيق التنمية الشاملة على أساس علمى سليم وأخذ بعضها وفى مقدمتها الهند و ج . ع . م بأسلوب **التخطيط** الذى يمكن من تعبئة الامكانيات المادية والبشرية فى المجتمع والموازنة بينهـا وبين الاحتياجات دون ما اسراف أو ضياع .

والخطة عبارة عن أرقام واحصائيات لا يدرك كنهها غير المتخصصين الأمر الذى قد يستدعى ترجمة هذه الأرقام الصماء الى معان وفلسفات وأهداف محددة ، ولكى يكتب لأى خطة نجاحا لابد أن **تسبقها وتصحبها وتعقبها خطة اعلامية مركزة ليدرك الشعب دوره فى هذه الخطة وما تتطلبه من تضحيات وما ستسفر عنه من انجازات ترفع من مستوى معيشته وحياته** .

ومما لوحظ على **الخطة الخمسية الأولى فى ج . ع . م انها وضعت وتم تنفيذها دون أن يكون هناك وعى تخطيطى على المستويات المختلفة** ابتداء من القائمين على شئون التخطيط فى الوزارة الى جماهير الشعب الفقيرة ، مما أدى الى كثير من الاسراف والضياع والخلل .

ولقد أجمع خبراء التخطيط على أن عنصر الوعى التخطيطى من مستلزمات الخطة ، ولن يمكن تنفيذ أية خطة بنجاح ما لم يسهم فيها الشعب مساهمة ايجابيـة بمدخراته وجهوده وتضحياته ، ويؤكد الدكتور محمد على الشناوى هذا الرأى بقوله :

«ان نجاح خطة التنمية لا يتوقف على مدى حبكة الخطة وواقعيتها وشمولها وترابطها أو على مدى دقتها وسلامتها وانما يتوقف فى المقام الأول على القدرة على تنفيذها .. فالخطة فى حد ذاتها مهما ارتفع مستوى الجهد الفنى الذى بذل فى اعدادها تتحول فى النهاية الى تمرين



غير نافع والى دراسة عديمة القيمة ما لم يتحمس الجمهور لها ويقبل الشعب عليها ويؤمن بها » ..

لكن المؤسف أن أجهزة الاعلام فى الدول النامية تركز كل طاقتها على النواحى السياسية . حقا أن فترة التحول ودعم الاستقلال يحتاجان الى الاهتمام ، لكن اغفال النواحى الأخرى كنشر الوعى التخطيطى والادخارى .. يلحق ضررا بليغا حتى بالناحية السياسية ذاتها ، فلا يكفى نشر أهداف الخطة فى بدايتها وتعلق انجازاتها فى نهاياتها ، بل يجب أن تكون ثمة خطة اعلامية تسير جنبا الى جنب مع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية توضح أهدافهـا ، وتهيىء الأذهان لقبولها ، وتبسط المصاعب التى تعترضها على بساط البحث وتنشر الحلول التى أمكن الوصول اليها دون تزييف للحقائق او تضليل للرأى العام .. وبذلك يمكن لأجهزة الاعلام أن تعبىء الشعب وتجعله مستعدا للتضحيات عن ايمان واقتناع بأهمية ما يضحى فى سبيله وهكذا يقول الميثاق : « **ان فلسفة العمل الوطنى يجب أن تصل الى جميع العاملين فى الوطن فى كافة المجالات ، بل ويجب أن تصلهم بالطريقة الأكثر ملاءمة بالنسبة لكل منهم** » .

الاعلام فى المجال السياسى

ان وسائل الاعلام المتخلفة تسفر عن عزل الشعب ، فلا يدرك أفراده ما يدور من حولهم ولا يلمون بمشكلات بلادهم . لقد برهنت البحوث التى اجريت لمعرفة أثر وسائل الاعلام على أن وعى الناس والمامهم بالأحداث وتفاعلهم مع أهداف بلادهم يقوى مع تقدم وسائل الاعلام وتطورها . وهى حقيقة لم تعد خافية على أحد حيث أن شعوب الدول المتقدمة أكثر وعيا من شعوب الدول النامية كما أن أهل المدينة يفوقون سكان الريف وعيا وادراكا .

وعن طريق أجهزة الاعلام المتطورة يلتقى الحكام بفئات الشعب ليعلنوا برامجهم ويبسطوا سياستهم ويتبادلوا مع المواطنين وجهات النظر فترقى جماهير الشعب الى مستوى المسئولية مما يدفع بعجلة التقدم الى الأمام . كما أن **التصريحات السياسية والمؤتمرات الصحفية والندوات الشعبية التى تنقلها وكالات الأنباء والصحف والاذاعات وغيرها من وسائل الاعلام تمكن الشعب من أن يعيش على مستوى الأحداث** . ومثال على ذلك ما زلنا نعيش تجربته هو بيان وبرنامج ٣٠ مارس الذى قدمه الرئيس جمال عبد الناصر الى الشعب ليقول فيه كلمته ، فراحت الهيئات والمصالح تعقد الندوات والمؤتمرات لمناقشة هذا البيان كما قام الرئيس جمال عبد الناصر بتوجيه الخطب الى فئات الشعب المختلفة يبسط فيها البرنامج ويشرح مضمونه واهدافه وانطلقت أجهزة الاعلام تنقل للجماهير هذه الأفكار فمكنت من خلق وحدة فكرية خرج بعدها الشعب فى اليوم الثانى من مايو يؤيد البرنامج وتبدأ مرحلة جديدة فى حياته .

وليس ثمة شك فى ان اتساع نطاق وسائل الاعلام وتطورها يساعد على **خلق الشعور بالوحدة القومية** وجعل جزء من البلاد على دراية بالجزء الآخر وبسكانه وفنونه وعاداته وسياسته . ولو اريد للأمة ان تبنى نفسها لا بد من اعلام شعبها بمفاهيم الولاء القومى وبالتعاطف مع المواطنين الآخرين ليسهم كل مواطن فى بناء بلده وفى العمل على رفعتها ورقيها .

واذا انتقلنا الى المجال الخارجى يبدو بوضوح أنه قد ولى ذلك اليوم الذى كان يمكن فيه لأية دولة أن تعيش بمعزل عن الأخرى ، فقد تقاربت الحدود بفضل التقدم المذهل فى طرق المواصلات وانهارت الحواجز بين الدول باختراع وسائل الاتصال الحديثة وتشابكت المصالح بتقدم التجارة وقيام التكتلات الاقتصادية والعسكرية ، حتى يغدو العالم وكأنه وحدة متماسكة وكل لا يتجزأ ، ومن ثم مضى الوقت الذى تحدث فيه مجاعة فى بقعة ما ولا تجد من الدول من يهب لمعونتها أو تنزل بأخرى كارثة ولا يحس بها العالم طرا أو تنشب حرب بين دولتين ولا تهتم بها معظم دول العالم وترى فيها خطرا يهدد السلام العالمى .

وليس ثمة من ينكر وجود **رأى عام عالمى** يتأثر بالأحداث ويؤثر فيها برغم التكتلات المتطاحنة والأحلاف المتنافسة . فحين تكون القضية عادلة تزول الخلافات ، ولو مؤقتا ، ويصبح هناك رأى عام عالمى كما يتضح من مناهضة الرأى العام العالمى للعدوان الأمريكى على ڤيتنام الذى حمل حكومة جونسون على اقتراح مفاوضات السلام على هانوى واعلان عزوفه عن ترشيح نفسه للانتخابات الأمريكية القادمة .

ولو لم يكن للرأى العام العالمى وجود لما كان هناك مبرر لقيام منظمات دولية كالأمم المتحدة أو لانعقاد مؤتمرات دولية وانعدمت الفائدة من

الأموال الطائلة التى تنفق على وسائل الاعلام التى تلعب دورا رئيسيا فى تشكيل الرأى العام العالمى وتوجيهه . ومن ثم تتنافس الدول وخاصة القوى الكبرى على كسب هذا الرأى الى جانبها فتقيم الاذاعات وتهتم بالبرامج الموجهة وتوزع الكتب والنشرات وتصدر الصحف أو تحولها . ونظرة الى ما تبذله الولايات المتحدة الأمريكية فى هذا الصدد ليدل بما لا يدع مجالا للشك على مدى الايمان **بقدرة وسائل الاعلام على توجيه الرأى العام** . ان شبكة الراديو التابعة لهيئة الاستعلامات الأمريكية المعروفة بصوت أمريكا وغيرها من محطات الاذاعة العالمية يبلغ ارسالها نحو ٨٠٠ ساعة أسبوعيا فى ٣٧ لغة عبر ٩٧ موجة قصيرة و ٥٤ عبر البحار و ٤٣ داخل الولايات المتحدة . كما أن هيئة الاستعلامات الأمريكية تعاون ١٥ الف مسرح

«أن نكون عصريين معناه قبلا .. أن نكون أصلاء»

جمال العشري

أن نكون عصريين معناه قبلا أن نكون أصلاء ، فالأصالة والمعاصرة وجهان لحقيقة واحدة ، وثمة سببية متبادلة بين الجانبين ، فبمقدار ما نكون أصلاء نكون معاصرين، وليس النقص فى أحدهما الا نقصا فى كليهما .. لأن العلاقة بينهما أشبه بعلاقة السوائل فى الأوانى المستطرقة .. تزداد أو تنقص معا وفى وقت واحد ، بنفس المقدار وعلى نفس المستوى .

ونعنى بالأصالة تلك الطاقة الروحية الكامنة فى ضمير الشعب داخل الدولة أو الفرد داخل الشعب ، والتى تمكنه من معانقة أرضه واعتناق ماضيه .. لا بمعنى الانسياق فوق تراب هذه الأرض والتعصب لهذا الماضى ، ولكن بمعنى التمثل والاستيعاب واستلهام القيمة الدافعة الى التواصل والاستمرار .

واذا كانت الأرض من ناحية هى التسكين المادى للرقعة المعاشية التى يرتكز عليها الفرد ومنها ينطلق ، لأنها الرقعة التى فيها نبت وفوقها ينمو وعلى امتدادها تكتب له الحياة ، فان الماضى من ناحية أخرى هو التوصيف الروحى لأبعاد المعنى وأغوار القيمة التى يستمد منها المواطن جوهر احساسه بالحياة . وهاتان القيمتان معا هما جناحا المواطن على الاصالة .. بهما يحيا وبدونهما لا يقوى على التحليق .

والقيمة الكبرى التى للأرض ليست فى كونها ملجأ أو مأوى ، وانما هناك قيمة جوهرية للأرض ، أى للأرض باعتبار جوهرها الحقيقى وهو الانتماء .. فنهر النيل بالنسبة لى لا يعدله أى نهر آخر ، لا السين ولا التيمز ولا الفولجا من حيث أنه يعنى بالنسبة لى مجموعة من الوجدانات أعيشها أو هى التى تعيشنى ، وهى التى تقودنى الى معرفة حقيقتى الداخلية ، وهذا احساس لا يستشعره من هو فى حالة الانتماء وانما يعانيه من يتملكه الشعور بالاغتراب .

وكذلك الماضى أو التراث لا تتمثل قيمته الكبرى فى كونه مجموعة من الأحداث على المستوى التاريخى ، أو ركام من الشعائر على المستوى الدينى ، أو حزمة من التقاليد على المستوى الاجتماعى وانما التراث فى جوهره حقيقة روحية قادرة على عقد الصلة بيننا وبين أقراننا ، وقادرة فى الوقت ذاته على طبع فنوننا التعبيرية بعامة بطابع خاص وأسلوب مميز . فالصين دولة عصرية ولكن لها طابعها الخاص وكذلك اليابان دولة عصرية ولكن باسلوبها المميز . فالتراث لا يمجد من أجل مكوناته المادية ولكن من أجل العنصر الروحى الذى ينطوى عليه والماضى ليس احدى نتائج التطور التاريخى ، بل هو قيمة عليا تخلعه على الحاضر ما له من معنى .

و ٣٩٥ مركزا للاعلام فى ١١١ دولة كما أنها توزع البرامج التليفزيونية على حوالى ٨٠ دولة ويتبعها ١٦٨ مكتبة فى ٨٦ دولة و ٥٨ قاعة للمطالعة ..

ومن كل ما سبق تتأكد الأهمية القصوى لما تقوم به وسائل الاعلام فى المجال الخارجي ، ذلك أنها الوسيلة الأساسية لعرض سياسة الدولة ونشر مبادئها والدفاع عن حقوقها وكسب تأييد الرأى العالمى لقضاياها . وحين يكون للدولة أعداء يفترون عليها وينشرون الأباطيل ضدها ويشككون فى مبادئها وسياستها تصبح وسائل الاعلام سلاحا ماضيا فى دحض الافتراءات وتكذيب حملات التشكيك .

وأصدق دليل على الدور الفعال لوسائل الاعلام فى المجال الخارجي ما حدث **ابان العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ حين شهد الأعداء**

هاتان القيمتان .. الأرض والتراث وهما بمثابة بعدى المكان والزمان ، هما الأساس فى تحديد مفهوم الأصالة ، والذى بدونه لا يمكن تحديد مفهوم المعاصرة . فالمفهومان كما قلنا غير منفصلين وانما يستدعى أحدهما الآخر بالضرورة فانت لكى تكون عصريا لابد قبلا أن تكون أصيلا ، كما أنك لن تستطيع أن تكون أصيلا الا من خلال تفسيرك لنوعية موقفك من التراث ، أعنى من خلال فهمك لمغزى هذا التراث بالنسبة لظروف حياتك المعاصرة .

ولكن هل يمكن أن يكون الانسان الا عصريا ؟ أعنى هل يملك الانسان الا أن يكون عائشا عصره بشكل أو بآخر ؟

فى اطار هذا التساؤل ينبغى لنا أن نضع بين قوسين نمطين كلاهما بعيد عن التطور السليم لمعنى العصرية أو المعاصرة . أحدهما هو النمط السطحى أو المسطح الذى يلقى بنفسه فى تيار الظواهر المعاصرة فلا يأخذ من العصرية سوى جانبها الشكلى لا الجوهرى والذى يتمثل فى المخترعات الآلية والمبتكرات العلمية كالآلة والصاروخ والمدنية الصناعية والسلوك العصابى وكافة وسائل الترفيه والاعلام .

والآخر هو النمط الزائف أو القشرى الذى يخلط بين مفهومى الجدة والعصرية الى كل جديد على أنه بالضرورة عصرى .. وصحيح أن من الجديد ما هو عصرى ، ولكن الصحيح أيضا أن الجديد ليس دائما وبالضرورة عصريا . والا فان الواقع يدلنا على أن الفلاح فى حقله قد يركب الجرار ويعامله معاملته للجاموسة ، وكذلك العامل فى مصنعه قد يديرالآلة اذا تعطلت بمجموعة منالتعاويذالدينية . فكلاهما ليس عصريا وان اعتمد على مخترعات جديدة ، فليس المهم بالنسبة للانسان العصرى أن يملك « مخترعات » العصر ، ولكن المهم هو فهم « روح » العصر . ولا يتأتى ذلك الا بأن يوضع الانسان المعاصر فى قلب عصره لا منعزلا عن جذوره التراثية ولكن رابطا بين الواقع والتاريخ .



وأن يكون الانسان معاصرا معناه أن يعيش عصره ، لا بمعنى الانفعال ولكن على مستوى الاستكناه ، فالانسان المعاصر ليس صنيعة عصره بل هو صانع ذلك العصر . هو محور ما يجرى فيه من أحداث وهو صاحب ما تثور فيه من قضايا ، ومن هنا — لا من هناك — كان لزاما على الانسان العصرى ألا يرتبط بالتاريخ ارتباطا طوليا فحسب ، وانما يرتبط به كذلك ارتباطا عرضيا ، بمعنى أن تترابط فى نفسه أحداث عصره ، سواء على الصعيد المحلى أو الصعيد العالمى ، مشغلة فى ضميره بانوراما الانسان المعاصر .

ومن هنا أيضا كان حتما بالنسبة له أن يرتبط باطار عصره الحضارى سواء فى مستوياته العلمية والتكنولوجيا ، أو فى مستوياته الثقافية والاجتماعية ، فهو عصرى لأنه يعيش عصره بكل أبعاده الحضارية ، وعصريته نابعة من مقدار تمثله لروح هذا العصر .

بنجاح رسالتنا الاعلامية . فلقد كتبت صحيفة الديلى ميل الناطقة بلسان حزب المحافظين بعد انتهاء المعركة : « **ان مصر كسبت المعارك التى خاضتها بفضل رئيسها من جهة وبفضل حجتها القوية من جهة ثانية ، وكان الفضل الأكبر فى هذا النجاح لجهازها الاعلامى الذى كان يؤدى لبلاده خدمة جليلة** » .

كما صرح متحدث بلسان الحكومة البريطانية آنذاك يقول :

« ان جهاز الأعلام فى مصر انتصر على جهاز الأعلام فى بريطانيا ، وكان لا بد للحكومة البريطانية أن ترصد ٢٥ مليونا من الجنيهات للأعلام » .

ولو قارنا هذا الدور العظيم الذى قامت به اجهزة الأعلام عام ١٩٥٦ بدورها أيام حرب يونيو عام ١٩٦٧ لبدت لنا الصورة مغايرة كما تتضح مما ذكره ناصر الدين النشاشيبى فى مقاله بجريدة الأهرام بعنوان :

« هناك دعامتان لقيام الدولة العصرية : مجموعة مؤسسات الحكم ومجموعة القيم والعلاقات » .

د. عبد الملك عوده

يتداول فى الفكر السياسى المعاصر مصطلح **الدولة العصرية** ، **وأحيانا يعبر البعض عنه بالدولة الحديثة** ، **وكلا المصطلحين يعبران عن مجموعة من المعانى والمفاهيم**، نجد فيها أحيانا كثيرا من التماثل والاتساق ، ونجد فيها **أحيانا كثيرا من المخالفة** والتباين . ومرجع هذا الى الاتجاهات الفكرية المتنوعة **التى تملأ حياة البشر وترسم** اتجاهاتهم وأحاديثهم . ولذا فاجمال القول أن **الوصول الى تعريف جامع مانع شىء** صعب .

ومراجعة الفكر السياسى الحديث تساند هذا القول ، **فالمصطلح له جذر تاريخى طويل منذ انتقلت دول غرب أوربا من العصور الوسطى الى العصر الحديث وظهرت** الدولة القومية فيها ، ودخلت حياة هذه الظاهرة **السياسية بعد ذلك آثار تعاليم الفلسفات الليبرالية والاشتراكية بمدارسها المختلفة ، كما ظهرت آثار دروس وخبرات الممارسة فى تنظيم أدوات الحكم وعلاقات الدولة بالفرد والمجتمع . ثم أضاف الفكر الماركسى الى هذا الميراث الفكرى والتجريب العلمى شيئا كثيرا ومتنوعا طبقا لمدارسه وتجاربه المتعددة .**

وفى كل هذا تبرز دعامتان أساسيتان لقيام الدولة العصرية وتأثيرها فى حياة المجتمع وهاتان الدعامتان تتفاعلان معا وتتأثران بالجو الدولى العام وآثار الاتصال العالمية المعاصرة . وهما مجموعة مؤسسات الحكم ومجموعة القيم والعلاقات . أما مؤسسات الحكم فهى العديد من الأجهزة والادارات والهيئات والسلطات التى تقوم بالعمليات العديدة لصناعة السياسة وتنفيذ السياسة ومراقبة هذا التنفيذ . وهذه العمليات فى مجموعها عملية دائرية مستمرة . وليست العبرة هنا هى رسم الأجهزة أو نقلها والكتابة عنها . انما العبرة هى القيم والمفاهيم والأهداف والمعايير التى تلتزم بها فى عملها ، والنظرة التى تنظر بها الى الفرد المواطن والى المجتمع ككل ، والعلاقات المتبادلة بين مجموعة البشر العاملين فى هذه العملية الدائرية وبين مجموعة البشر المكونين للمجتمع .

وأما مجموعة القيم والعلاقات فهى الخطوط والمسارات والموازين والقيم التى تحكم رأى الأفراد أو رأى غالبيتهم الكبرى تجاه عمل أجهزة الدولة وعلاقة هذه الأجهزة بعضها بعضا ، ورأى هذه الغالبية فى قيمة وجود الدولة والحكومة وفى نظرتهما للأفراد والمجتمع ، وهذه القيم والعلاقات جزء لا يتجزأ من القيم والعلاقات

« ما هو التكتيك الذى لجأت اليه اسرائيل لكسب الرأى العام العالمى ؟ » نقلا عن هارولد بيلى سفير بريطانيا الحالى فى القاهرة :

« ليس فى نيويورك كلها أمريكى واحد يعتقد بأن اسرائيل هى التى بدأت العدوان ، وأن أوربا تعرف أن اسرائيل هى التى بدأت العدوان ، ولكنها لا تجد أمامها معتديا الا العرب » .

هـــذا كله يؤكد ان وســـائل الأعلام من مقومات الدولة العصرية واحـــدى ظواهرها المميزة ، فوسائل الأعلام تدفع عجلة التقدم الى الأمام كما أن الدولة المتطورة تعمل جاهدة من أجل تطوير وسائل الأعلام ورفع شـأنها ، وبذلك تتأكد الحقيقة التى سبق أن ذكرناها وهى :

« ان الأعـــلام خادم وحليف للتنميـــة الاقتصـــادية والاجتماعية فهما مرتبطـــان ومتفاعلان ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر » .

شاكر ابراهيم

الاجتماعية بوجه عام ، وفى هذا المقام هناك ميراث انسانى ضخم توارثته البشرية فى الحريات وفى الفكر وفى قيمة الانسان الفرد وفى ضرورات الحياة الاجتماعية . أضف الى هذا آثار ونتائج الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجى الضخم والتوسع الكبير فى وسائل الاتصال والاعلام .. الخ ، كل هذا يقدم امكانيات التجريب والاضافة من واقع التجارب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتنوعة فى عالم اليوم . ولكن هناك باستمرار سؤال ملح وهو : ما هى حقيقة العلاقة المتبادلة بين الدولة والمواطن الفرد فى اطار المجتمع الذى يعيش فيه ؟

والاجابة على هذا السؤال الأساسى تكمن فى حكم القانون وقوة الرأى العـــام والقيم التى تحكم اتجاهاته وتعبيره عن نفسه تعبيرا منظما ودائما .

أما السبيل الى تحقيق فكرة الدولة العصرية بصفة عامة فيتطلب تقييم ومعرفة نتائج وآثار العلاقات الكبرى التالية :

١ – ان المجتمع المصرى فى تاريخه الطويل السابق هو مجتمع هيدروليكى طبقا لنظرية كارل ويتيفوجل التى تقول بأن دولة مصر تعرف أقدم بيروقراطية فى العالم ، وأن هذه البيروقراطية الحكومية استمرت بدون انقطاع وأنها كانت تعيش بواسطة أجهزة وادارات شـــمولية مطلقة وقد تولد عن هذا علاقات وقيم حكومية وشعبية ومواريث فكرية متعددة ومعروفة .

٢ – ان المجتمع المصرى فى تاريخه الحديث قد عرف بناء وعمل المؤسسات التى تتميز بها الدولة الحديثة منذ قيام محمد على ببناء دولته فى مصر وما تلا هذا من نظم حكومية حتى اليوم . وأن هذه المؤسسات تعايشت فى حياة المجتمع المصرى مع المواريث القديمة ، كما أن ازدياد الاتصال باوربا والعالم الغربى والفكر الاشتراكى عامة قد أدخل فى حياة مصر أوضاعا جديدة باستمرار .

٣ – ان هذا التغيير لم ينتقل الى مجموعة القيم والعلاقات الاجتماعية الضرورية للتـــلاؤم والتوائم مع وجود وعمل هذه الأجهزة والمؤسسات . ولهذا فان الســـبيل هو التغيير الأساسى للقيم والعلاقات والأهداف والمعايير التى تلتزم بها المؤسسات ، والتى ينظر لها الفرد تجاه الدولة وأجهزتها .

وهذا التغيير تكون المبادأة فيه للدولة وأجهزتها وللقانون وأحكامه ، بقصـــد الوصول الى تغيير جذرى فى القيم والعلاقات الاجتماعية .

واجمال القول فى النقطة الأخيرة ان المسئولية والمهمة تكون ملقاة على عاتق القيادة التقدمية والعليا للدولة فهى التى تتخذ من الخطوات والاساليب ما يفتح الطـــريق الجدى للتغيير فى القيم والعلاقات الاجتماعية القائمة بين الدولة والفرد وبين الدولة والمجتمع وبين أفراد المجتمع بعضهم بعضا . ومن هذه الخطوات والأساليب العقيدة السياسية والتعليم ووسائل الاتصال والتثقيف العام .. الى آخره .

عن التخطيط والإدارة

محاسن مصطفى

فكرة التخطيط فكرة قديمة جدا الا أن التخطيط الاقتصادى لم يعرفه العالم الا عندما نشر العالم النرويجى شونهيدر فكرته فى بحث له عام ١٩١٠.

ثم لجأ الاتحاد السوفيتى الى التخطيط عام ١٩٢٨ وبعد ذلك رأت الدول الاشتراكية ضرورة الأخذ بأسلوب التخطيط فى تنميتها الاقتصادية . وبعد الحرب العالمية الثانية لم يكن أمام الدول النامية حديثة الاستقلال وسيلة أخرى غير وسيلة التخطيط لتخرج بها من دائرة التخلف ولتبنى بهـا الدولة العصرية التى تستطيع أن توفر لأبنائها مستوى لائقا من المعيشة تنطلق فيه طاقاتهم الخلاقة بما يفيدهم ويفيد البشرية كلها .

وتنحصر أهمية التخطيط فى انه عملية مستمرة من البحث العلمى الذى يهدف الى تعبئة كل الموارد البشرية الطبيعية والطاقات والجهود والامكانيات والعمل على استخدامها على أساس وضع خطة اقتصادية واجتماعية شاملة تضع أمامها أهدافا من الممكن تحقيقها للارتفاع بمستوى الدخل وملاحقة تزايد السكان وحل مشكلات المجتمع ومواجهة التحديات التى يفرضها التقدم فى شتى المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها .

وقد تبين لمعظم الدول النامية أن تحقيق المجتمع العصرى لن يتح بالسرعة المرجوة اذا اتبعت أسلوب حرية التجارة أو الاقتصاد الحر أو سارت على نفس الدرب الذى سارت عليه الدول الرأسمالية . ذلك أن الظروف التى مرت بها هذه الدول الرأسمالية واستغلالها للمستعمرات هى ظروف لا يمكن أن تتكرر الآن . ولهذا رأت الدول النامية أن خلاصها الاقتصادى يتمثل فى التخطيط الاشتراكى الذى استطاع به الاتحاد السوفيتى أن يتحول الى دولة من أعظم الدول الصناعية . ولهذا نص الميثاق الوطنى على أن التخطيط الاشتراكى الكفء هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقة عملية وعلمية وانشائية لكى تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية .

وقد ثبت بالفعل أن البلاد الاشتراكية تتقدم بسرعة أكبر مما تتقدم بها البلاد الرأسمالية فمعدل النمو الاشتراكى يتراوح ما بين ٧ ، ١٠٪ بينما يتراوح النمو الراسمالى ما بين ٣ ، ٥٪ سنويا . هناك خصائص مميزة للتخطيط الاشتراكى وشروط اجتماعية وسياسية واقتصادية وتنظيمية لابد من توفرها.

ومن أبرز هذه الخصائص تحديد الأهداف والأولويات والتنسيق بينها.

وبالرغم من أن الدول الاشتراكية التى بدأت بالتخطيط قد عانت من بعض الأخطاء التى عاقت قليلا من اندفاعها الانمائى ، الا أن الدول النامية تستطيع أن تستفيد من هذه الأخطاء فى تطبيقها للتخطيط الاشتراكى وأن تعمل على استخدام أحدث أسلوب لهذا التخطيط وهو القائم على مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ .

والتخطيط الاشتراكى يتخذ شكلين مميزين أولهما التخطيط القومى والثانى التخطيط الأقليمى وقد طبقت معظم الدول النامية التخطيط القومى والتخطيط الأقليمى فى وقت واحد ، وهذا أفضل أسلوب لكى تحقق الخطة الشاملة أهدافها . فلا يمكن للأجهزة التخطيطية القومية أن تؤدى رسالتها على الوجه الأكمل وبفعالية الا اذا وجدت أجهزة تخطيطية اقليمية تساعدها وتقدم بتنفيذ الخطة الاقليمية فى اطار الخطة القومية .

والدولة العصرية تنفق أحيانا مبالغ طائلة على التنمية الاقليمية داخل أراضيها والسبب فى ذلك أنه غالبا ما يحدث أن يتركز التوسع فى بعض المناطق بينما تهمل مناطق أخرى تبقى متخلفة مع تناقص فى

عـــدد السكان وانخفاض فى الدخل نسبيا .

ويعتمد التخطيط الاقليمى على الجماهير وقياداتها المحلية فى نشر الوعى التخطيطى كما انه يدعم أجهزة الحكم المحلى بالجهاز العلمى ويكون مسئولا عن تدريب موظفى وأعضـاء مجالس القـرى ومجالس المدينة ومجالس المحافظات على الأعمـال التخطيطية ومساعدتهم فنيـا على الاشتراك فى اعداد الخطة المطلوبة وفى تخطيط المشروعات التى تمول محليا.

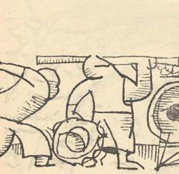
والتخطيط عملية معقدة تستخدم الأساليب العلمية المنظمة وتتطلب كفايات متخصصة فى شتى المجالات ولهذا فمن الضرورى انشاء هيئات التخطيط التى لا تبخل عليها الدولة بجميع الامكانيات الضرورية لاتمـام مهمتها القومية المستمرة فضلا عن اعداد الفنيين والخبراء الذين يمكنهم أن يقدروا الأهمية بالنسبة للأهداف ويحـددوا الوسـائل التى يجب استخدامها . فضلا عن ضرورة توفر الوعى السـياسى لهذه الأهـداف والأولويات ووجود كادر سياسى عنده وضوح فكرى . كما أن نجاح سياسة التنمية يتوقف على عمل الجماهير المتحمسة والارتفاع بمسـتوى وعى هذه الجماهير لانه ليس أخطر فى هذا المجال بالنسبة لبلد متخلف من أن يتصور زعماؤه أنه يكفى الاعتماد على مجموعة من الفنيين تعد لهم خطة التنمية ثم يتوجهوا الى بعض الدول الأجنبية بطلب تمويل تنفيذها .

فالاكتفاء بذلك يمكن أن يحقق فى بعض القطاعات نتائج محدودة ولكنه لن يقدم شيئا فى ميدان النضـال الحقيقى ضد التخلف .

والوعى التخطيطى ينبغى أن يصل الى جميع خلايا المجتمع ويكون جزءا لا يتجزأ من نسيجها لانه بدون هذا الوعى لا يمكن أولا « اعداد » خطة سليمة مبنيـة على الواقع ومدعمة بالاحصائيات الدقيقة ، وثانيا يتعذر « تنفيذ » الخطة لانه بدون مشاركة الجمهور الواعى باهمية التخطيط فان هذه الخطة تتعثر فى مراحل تنفيذها وتنتهى بعدم تحقيق الهدف منها .

واذا كان لابد من التخطيط لانشـاء الدولة العصرية فقد دلت التجارب على أن الادارة المتطـورة ضرورة أولى من ضرورات التخطيط الانمائى .

وقد عانت مصر فى نهضتها الصناعية الأولى من سـوء الادارة فعلى الرغم من انشاء الكثير من المصانع فقد افتقرت معظم هذه المصانع الى الادارة العلمية السليمة وساد الاهمال والسرقة ، مما أدى الى اغلاق بعضها فضلا عن أن كثيرا من مديرى هـذه



المصانع لم تكن لديهم الرغبة الصادقة فى تدريب العمال وبذلك ارتفعت نسبة الضياع والفقد فى الصناعة المصرية .

كما ثبت أن الانتاج لكى يصل الى أقصى ما يمكن من الكفاية والاتقان فانه يحتاج الى ادارة قائمة على أسس علمية حديثة مع الاستفادة بأحدث التطورات فى نظام الادارة فى العالم ولا سيما فى الدول الاشتراكية التى تاخذ بأسلوب التخطيط الشامل .

وقد كانت تشيكوسلوفاكيا رائدة فى مجال الادارة الحديثة وفى اتخاذ اتجاه جديد يهدف الى التحسن المستمر فى أشكال التجارة . وقد طبق النظام الجديد تطبيقا شاملا لقطاعات الاقتصاد القومى كلها فى تشيكوسلوفاكيا اعتبارا من أول يناير ١٩٦٧ وسبقت بذلك الدول الاشتراكية الأخرى ويقوم نظام الادارة الجديد على اعطاء المشروعات دورا متزايدا وسلطات أوسع ومسئوليات أكبر ذلك انها الوحدات الأساسية فى الاقتصاد القومى . كما تجعل للمشروعات مصلحة فى زيادة الدخل ويؤسس نظام الحافز المادى على الأرباح التى يجنيها المشروع . ففى ظل الاشتراكية يعتبر الحافز المادى دافعا حاسما لنشاط الانسان .

ومن المشكلات الهامة التى تعانى منها الدول النامية النقص فى الاداريين الذين يتوقف عليهم نجاح المشروعات مما يحتم تنظيم دراسات متخصصة لخلق طبقة من الاداريين الذين يلمون الماما كافيا بالقوانين الادارية والفنية والتكنولوجية مع خلق روح القيادة والابتكار لديهم . فالادارة علم له قواعده وله أصوله وهو فى تطوره يتبع منهجا علميا ولا يتطور بالمصادفات أو بالشعارات أو بالنوايا الحسنة وحدها . وقد أصبحت الثورة الادارية من أبرز سمات عصر التقدم الذى نعيشه وقد ثبت بالفعل أن التدريب الادارى يؤدى الى زيادة الانتاج زيادة محسوسة دون استخدام وحدات انتاجية أكبر لأن الادارة العلمية كفيلة باكتشاف العيوب التى يمكن تلافيها فضلا عن حفز العمال وتزويدهم بالتدريب الكافى الذى يزيد من الانتاجية دون تكاليف اضافية .

والعلاقات الانسانية من العوامل الهامة فى الانتاج وفى تحقيق كفاية الادارة ، والمدير الناجح هو القادر على أحداث التغيير داخل الاشخاص أنفسهم وأثارة مواطن القوى وتنمية مواهبهم وكفاياتهم والافادة بطاقاتهم البشرية وهى طاقات ليست لها حدود .

ان بناء الدولة العصرية اذا قام على أسس سليمة من التخطيط والادارة وعلى اشاعة الوعى بالاهمية المستمرة للتفوق فى هذين الفرعين من العلوم الحديثة فان ذلك يؤدى الى اقامة دولة عصرية قوية الأركان فضلا عن تحقيق نتائج أكيدة وسريعة وعدم تبديد الموارد الطبيعية والبشرية وتوجيه جميع الطاقات نحو هدف واحد والارتقاء بالمجتمع ماديا وحضاريا مع قيامه على أساس الكفاية والعدل والعلم .

محاسن مصطفى



انطلاق : للفنان المعاصر هانز آرتونج وفيها تعبير صارخ عن ارادة القوة وارادة الانطلاق .



التغذية ومشكلاتها فى الدول النامية

ويصا صالح

يبلغ عدد سكان الكرة الأرضية فى الوقت الحالى ٤٠٠ر٣ مليون نسمة يعيش من هذا العدد ٥٠٠ر٢ مليون نسمة بالدول النامية . ويقول الخبراء ان تعداد السكان سوف يصل ، فى عام ١٩٨٠ ، الى ٥٠٠ر٤ مليون نسمة ، منهم ٥٠٠ر٣ مليون نسمة بالدول النامية ، وانه سوف يرتفع، فى عام ٢٠٠٠ ، الى ٦٠٠ر٦ مليون نسمة ، من بينهم ٤٠٠ر٥ مليون نسمة فى الدول النامية . وسوف يكون معدل الزيادة فى السكان فى القارات المختلفة كالآتى : أمريكا اللاتينية ١٩٤٪ ، أفريقيا ١٨١٪ ، آسيا ٩٩٪، أمريكا الشمالية ٧٨٪، أوربا ٢٤٪ . وأهمية البيان الاخير انه يكشف لنا عن عدم التوازن فى زيادة السكان بين الدول المختلفة ، حيث يزيد الناس فى الدول النامية الفقيرة بمعدل يرتفع كثيرا عن معدل الزيادة فى الدول المتقدمة الغنية ، الأمر الذى يؤدى فى النهاية الى اتساع الهوة بين الفقر والغنى فى هذا العالم .

ومن الثابت علميا ان الرجل العادى الذى يبلغ وزنه ٧٥ كيلوجرام، يحتاج يوميا الى ٢٥٠٠ وحدة من السعرات الحرارية ، وأن المراة التى يبلغ وزنها ٥٦ كيلو جرام تحتاج فى اليوم الى ٢١٠٠ سعر حرارى ، كما أنه فى حالة القيام بأعمال مرهقة يتطلب الجسم مزيدا من السعرات الحرارية ، فتصل حاجته بالنسبة للرجل الى ٤٠٠٠ سعر حرارى ، وبالنسبة للمرأة الى ٣٠٠٠ سعر حرارى ، يوميا .

وتقول احصائيات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ان ٣٨٪ فقط من سكان الأرض يحصلون على كفايتهم من السعرات الحراريه فى حدود ٢٧٥٠ وحدة يوميا ، وأن ٤٢٪ من السكان عليهم أن يقبلوا بنصيب قدره ٢١٥٠ سعرا حراريا ، اما بقية سكان الأرض ، ويعادلون ٢٠٪ من مجموع السكان ، فلا يجدون سوى ٢٠٠٠ سعر حرارى ، فى اليوم .

كذلك فانه من الضرورى أن يشتمل الغذاء اليومى للفرد على ٢٥ جراما من البروتينات ولكن متوسط ما يحصل عليه فعلا لا يتجاوز فى مصر وباكستان ١١ جراما ، وفى الهند والصين ٦ جرامات ، وفى الكونغو ٥ جرامات .. الخ .

يتبين من هذه الأرقام ، أن سكان العالم يتزايدون بمعدل يفوق كثيرا معدل تزايد المواد الغذائية اللازمة لهم ، كما ترتب عليه أن قسما كبيرا يصل الى الثلثين من سكان العالم ، لا يحصلون حاليا على ما يحتاجونه من المواد الغذائية ، ويتعرضون بالتالى لسوء التغذية .

ومن المتوقع فى ضـــوء التقديرات السابقة أن المشكلة الغذائية ســوف تتزايد حدتها فى المستقبل بصـــورة مخيفـــة انها قد تؤدى بالعالم الى كارثة .



آثار سوء التغذية ــ آثار عامة :

ويترتب على سوء التغذية نتائج خطـــيرة فى المجـــالات الاجتماعية والاقتصادية ، أبرزها أنها تعـوق تنمية الشعوب وتحول دون تقدمهـا الاقتصادى ، على نحو ما يلى : ــ

أولا : ان سوء التغذية يؤدى الى وفاة المواليد بأعداد هائلة فى سن مبكرة ، ذلك انه يضعف من اجسام الأطفال الى حد يجعلها غير قادرة على مقاومة الأمراض العادية ، واقصـــد بها الأمراض الخفيفة التى يتعرض لها الأطفـــال عادة ، ولا يكون من شأنها أن تودى الى الوفاة . يوجد الآن على الأرض ٩٠٠ مليون طفل ، أعمارهم دون الخامسة عشرة ، قد يذهب أكثر من نصفهم ضحايا لسوء التغذية . ان نصف عدد الوفيات فى الدول النامية يغطيه الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ست سنوات ، وفى بعض الدول الافريقية لا يصل الى سن الخامسة عشرة سوى ٢٠٪ من مجموع الأطفال . وفى شمال شرق البرازيل ، يموت ٤٨٪ من مجموع الأطفال فى العام الأول ، ٦٣٪ من هذا المجموع عند سن الرابعة . وفى جنوب شرق آسيا ، يقضى ٤٠٪ من الأطفـــال نحبهـــم قبل بلوغهـــم أربع سنوات ... كل هذا بسبب الأمراض الخفيفة التى تنتشر بشكل وبائى بين الأطفال والتى لا تؤدى الى الوفاة ، لولا سوء التغذية .

ثانيا : يترتب على سوء التغذية ــ بالنسبة للأطفال الذين يفلتون من الموت ــ أن جزءا كبيرا منهم لا تتاح لأجسامهم فرصـــة النمو الطبيعى الكامل . يقول الخبراء ان قوام الطفل الذى يبلغ من العمر ١٢ سنة فى الدول النامية يعادل قوام طفل عمره ٨ سنوات فقط فى أوربا أو أمريكا اللاتينية . يؤكد هذا القول ما أعلنه دكتور جـــوبالان ــ عالم التغـــذية الهندى ، مؤخرا ، من أن ٨٠٪ من الأطفـــال المولودين بالمناطق الريفية بجمهورية الهند مصابون بقصر القامه بسبب سوء التغذية .

ثالثا : لا تقتصر نتائج ســـوء التغذية على النقص فى النمو البدنى فقط ، بل انها تمتـــد الى النمو العقلى أيضا . فقد ثبت أن هناك علاقة وثيقة بين سوء التغذية الذى يتعرض له الانسان فى أوائل عمره وبين تأخر نموه العقلى . وقد لوحظ انه خلال الشهور الأولى التى يعتمد فيها الطفـــل كلية على ثدى أمه ،

يتساوى تقريبا نمو الأطفال فى المناطق الفقيرة مع اقرانهم فى المناطق الغنية ، بيد انه ابتداء من الشهر السادس عادة ، حيث يصبح لبن الأم مصدرا غير كاف للمواد البروتينية التى يحتاجها الطفل فى هذه السن ، يبدأ نمو الأطفال فى المناطق الفقيرة فى التأخر بصورة مضطردة . ويظهرنقص النمو العقلى عند الأطفال أساسا فى عدم استيعابهم المناهج التعليمية أو البرامج التدريبية ، ورسوبهم فى الامتحانات سنة بعد أخرى . ويقول العلماء فوق ما تقدم ، أن التأخر فى النمو العقلى الذى يرجع الى سوء التغذية عند الأطفال ، لا يمكن تعويضه فى المستقبل بأى حال من الأحوال . بمعنى انه حتى لو أتيحت للطفل ، أن يعيش فى مستقبل حياته فى ظروف يتوفر له فيها الغذاء الصحى الكامل ، فان ذلك لا يغنيه شيئا ، ولا يعوضه النقص الذهنى الذى تعرض له فى حياته الأولى ، بسبب سوء التغذية .

نتائج سوء التغذية بالنسبة للتنمية الاقتصادية :

تكلمنا عن سوء التغذية من حيث زيادة معدل وفيات الأطفال زيادة كبيرة ، وكذا من حيث النقص فى النمو الطبيعى من الناحيتين البدنية والعقلية . ويثور التساؤل .. ماذا تعنى آثار سوء التغذية بالنسبة لتقدم الشعوب ؟ كم يكثر انتاج الأشخاص الذين لا يعانون من سوء التغذية ؟.. كم يشارك الأشخاص ذوو القدرات البدنية والعقلية الكاملة ، فى بناء المجتمع وتقدمه ؟.. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، ما هى التكاليف التى يتحملها المجتمع بسبب سوء التغذية بين أفراده ؟.. ما هى الخسارة الناشئة عن زيادة معدل الوفيات فى سن مبكرة والتى تتمثل بصفة خاصة فى انخفاض عدد السنوات الانتاجية ؟.. بعبارة أخرى



ما هى الآثار الاقتصادية التى تنشأ عن سوء التغذية ؟.. ما هى العلاقة بين مشكلة سوء التغذية والتنمية الوطنية ؟.

للأسف ، لا توجد بحوث شافية كافية ، تمكن من الاجابة على تلك الأسئلة بالدقة المطلوبة ، ومع ذلك يمكن ابداء الملاحظات الآتية :-

١ - ان سوء التغذية ، بحكم انه يقصر من أعمار الناس ، يؤدى الى انخفاض عدد سنواتهم الانتاجية ، اذ ان الشخص الذى يصل الى سن الستين يشارك فى عملية الانتاج بعدد من السنين أكثر من الشخص الذى يقضى نحبه فى سن الأربعين . وقد ثبت ان العامل العادى فى شمال شرق البرازيل ، بسبب صحته الجيدة وبالتالى زيادة متوسط سنوات عمره ، يعطى حصيلة انتاجية تبلغ خمسة أمثال حصيلة العامل بالمناطق الفقيرة بجنوب شرق البرازيل .

واذا كان سوء التغذية من شأنه أن يقصر أعمار الناس ، فان التكاليف التى تتحملها الدولة فى تربية النشء وتعليمه وتدريبه ، فى المرحلة السابقة على مرحلة الانتاج ، تصبح تكاليف باهظة ، بالنسبة لحصيلته الانتاجية .

٢ - ان سوء التغذية يقلل من مقدرة العامل الانتاجية ، فمن الثابت ان الجسم الضعيف ، بسبب افتقاره الى الغذاء الصحى الكامل ، يحاول أن يحمى نفسه عن طريق الابتعاد عن القيام بأى مجهود بدنى أو ذهنى ، لأن مثل هذا المجهود يحتاج الى طاقة ، وهذه لا تتوفر فى الجسم الضعيف . وفى هذه الحالة يبدو الشخص فاترا كسولا وأحيانا متبلد الحس والشعور . ولوحظ أثناء انشاء خطوط المواصلات البرية فى القارة الأمريكية ، انه فى الامكان علاج ضعف الانتاج عن طريق تقديم

وجبات غذائية كاملة الى العمال ، حيث ارتفع بناء على ذلك ، متوسط انتاج العامل فى أعمال الرصف ، من ١ر٨ الى ٥ر٩ ياردة مكعبة فى اليوم . كذلك زاد متوسط حصيلة العمل بمشروعات استصلاح الأراضى بكوستاريكا ، من ٢٤٠ الى ١١٥٧مترا مكعبا فى اليوم بعد تقديم تلك الوجبات الغذائية للعمال . وهناك دراسات أخرى أجريت فى هذا الشأن ، فى بلاد مختلفة ، منها أوغندا وكينيا والبرازيل ، وصلت جميعها الى نتائج مشابهة .

٣ ـ ان سوء التغذية من شأنه أن يقلل من مقاومة العمال للأمراض، وتبعا لذلك تزيد مدة غيابهم عن العمل بسبب المرض . بالاضافة الى أن نسبة وقوع الحوادث بين العمال ، سيىء التغذية ، الذين يشعرون بالتعب والاجهاد بسرعة ، أعلى منها كثيرا بين غيرهم الذين ليسوا على شاكلتهم . وقد ثبت من دراسة أجريت على جماعات الحمالين بشرق افريقيا ، ان العمال الذين يكملون غذاءهم بتناول الأعشاب والأوراق الخضراء ، يقل تعرضهم للامراض وبالتالى حاجتهم الى دخول المستشفيات ، عن غيرهم الذين لا يفعلون مثلهم بمعدل ١١الى٤ .

٤ ـ من المؤكد أن تكاليف المعالجة الطبية لآثار سوء التغذية ، سواء داخل المستشفيات او خارجها ، تساوى أضعاف ما يتكلفه توفير المواد الغذائية الضرورية ، التى تحول من البداية دون ظهور آثار سوء التغذية، وقد بلغت تكاليف اقامة الشخص الواحد فى المستشفى لمعالجته من آثار سوء التغذية ، فى جواتيمالا مثلا ، حوالى ٦٠٠ دولار ، بينما لا تزيد تكلفة توفير الغذاء اللازم لتجنب الفرد آثار سوء التغذية عن ١٠ دولارات .

وبهذه المناسبة تجب الاشارة بصفة خاصة ، الى النقص الحاد فى فيتامين أ الذى يؤدى الى العمى . اذ يوجد فى الهند وحدها منه ، حوالى مليون شخص أعمى ، وفى باكستان أيضا يهدد العمى ٥٠ ألف طفل سنويا للسبب نفسه .. كل ذلك مع أن توفير فيتامين أ ، لا يتكلف بالنسبة للفرد سوى قروش قليلة . ومن الأمراض الفتاكة الأخرى التى يمكن تجنبها والقضاء عليها بتكلفة بسيطة ، حمى البربرى التى تعترض حيوية عشرات الملايين من ابناء آسيا ، وتقلل من كفايتهم الانتاجية ومقدرتهم على الكفاح من أجل التقدم . وقد ثبت أن فى الامكان دائما التغلب على هذه الحمى عن طريق توفير الغذاء الصحى للمريض ، فقد أوضحت التجربة أن تحسن الغذاء فى سبع مقاطعات بالفلبين ادى الى تقهقر الاصابة بهذه الحمى بنسبة أكثر من ٨٠٪ عما كانت عليه .

من كل ما تقدم يتبين انه برغم عدم وجود دراسات كافية ، توضح بدقة مدى الخسارة التى تلحق بالتنمية الاقتصادية نتيجة لسوء التغذية ، فان المرء يستطيع أن يحكم بأنها خسارة جسيمة . ويتفق مع هذه النتيجة ما أعلنه جورج فيرجس ـ مستشار رئيسة وزراء الهند ، من أن النتائج الاقتصادية لسوء التغذية بجمهورية الهند تبلغ على أقل تقدير مئات الملايين من الدولارات سنويا .

حلول مشكلة سوء التغذية :

ان كان من الواجب على رجال السياسة ورجال العلم ان يجدوا فى البحث عن حلول لمشكلة سوء التغذية فى المجالات المختلفة ، فان أهم مجالين يمكن البحث فيهما عن حلول لتلك المشكلة ، هما بلا شك مجالا توفير المواد الغذائية وتحديد النسل ، وسوف نكتفى هنا بمناقشة مسألة مدى امكان توفير الغذاء الضرورى لجماهير البشر فى كل مكان ونؤجل الحديث عن موضوع تحديد النسل الى مناسبة أخرى .

يرجع سوء التغذية بطبيعة الحال ، الى النقص فيما يحصل عليه الانسان من المواد الغذائية المتنوعة الضرورية لنموه ولاستمرار بقائه . ولكن أهم هذه المواد وأخطرها فى الحقيقة ، هىالبروتينات الغذاء الرئيسى اللازم للنمو العقلى والبدنى معا . لذا نقصر الكلام عليها، خاصة وأن النقص غالبا لا يظهر فى غيرها .

اكتشاف مصادر بروتينية جديدة :

ان أكثر من نصف كمية البروتينات التى يستهلكها العالم سنويا ، مصدرها الحبوب الزراعية، وذلك ليس لأن البروتين موجود فى هذه الحبوب بنسبة أكبر مما هى عليه فى غيرها ، وانما لأن العالم يستهلك من الحبوب كميات أكبر مما يستهلكه من غيرها . وبالتالى فانه اذا استطاع العلماء أن يرفعوا ، بطريقة او بأخرى ، نسبة البروتين الموجودة فى الحبوب الزراعية ، فان قدرا كبيرا من النجاح يكون قد تحقق فى معركة الانسان ضد سوء التغذية. على أن ذلك ليس أمرا مستحيلا ، فقد استطاع الدكتور ادوين مرتز ومساعدوه بجامعة بردو ، عن طريق استخدام الأساليب العلمية والموازنة بين البروتينات والأحماض الامينية ، أن يضاعف من قيمة البروتينات الموجودة فى بعض أنواع الحبوب مثل الأرز والقمح والذرة ، بحيث أصبحت معادلة لقيمة بروتينات اللبن .

وهناك امكانيات أخرى لانتاج البروتينات ، تقوم على فكرة أن البذور الزيتية ، مثل الفول السودانى والسمسم وبذرة القطن

وعباد الشمس وجوز الهند وغيرها ، يمكن — بعد استخلاص الزيت منها ومعالجتها بالطرق العلمية — أن تتحول الى اطعمة غنية بالبروتينات، وأنها سوف تكون رخيصة جدا بالنسبة لمصادر البروتينات العادية كاللحم واللبن . فضلا عن أن كمية البذور الزيتية المتوفرة حاليا تعتبر مصدرا هائلا للبروتينات ، اذ يمكن أن تعطينا من هذه المادة ما يزيد عن حاجة العالم اليها . وقد شرعت بالفعل شركات الأغذية فى دول مختلفة، فى استخدام هذه الفكرة من أجل انتاج اغذية بروتينية رخيصة ،

وهناك اكتشافات بروتينية أخرى على درجة من الأهمية ، ما زالت موضع دراسة ، تقوم بدورها على فكرة امكان انتاج مواد بروتينية صالحة للغذاء الانسانى ، عن طريق انشاء مزارع لتربية الخلايا العضوية (البكتريا) على الغاز الطبيعى أو على البترول أو الفحم الحجرى او حتى فضلات الخضار . وتحتوى هذه البكتريا على مادة البروتين بنسبة كبيرة تصل الى ٥٠٪ . ويتوقع علماء التغذية ، انه فى خلال عشر سنوات على الأكثر سوف يكون متيسرا انتاج كميات كبيرة من البروتينات بواسطة تربية الخلايا العضوية المشار اليها . ويستخدم الاتحاد السوفيتى فى الوقت الحاضر بالفعل ، المركبات البترولية فى اعداد نوع معين من العلف لتسمين المواشى والدواجن . وهناك تجربة مشابهة تجرى على الخنازير فى نيجيريا . وتقوم الآن معظم شركات البترول العالمية ، باجراء التجارب على انتاج المواد البروتينية بهذه الطريقة ، وتعمل بعضها على ايجاد علاقات لها مع شركات الأغذية حتى يكون ثمة تعاون بينهما فى هذا المجال.

وفضلا عما تقدم ، يتصور العلماء امكان استخراج اللبن من أوراق الشجر المنقوعة فى الماء ، كما يتصورون امكان الحصول على البروتينات من الطحالب وحشائش الماء ، وهناك تجارب هامة تجرى على هذه الأخيرة فى الوقت الحالى . ولقد اكتشفت أخيرا قرية تعتمد على الطحالب كمصدر وحيد يستمد منه سكانها حاجتهم من البروتينات .

جمود نظام الأكل وعاداته :

على أن تطبيق البرامج السابقة، والخاصة بانتاج انواع جديدة من الأطعمة البروتينية ، تصادفه عقبة رئيسية الا وهى جمود نظام وعادات الأكل لدى جماهير الناس . بمعنى أن الجماهير لا تستطيع بسهولة أن تغير من نظام أكلها وعاداته ، وان تنتقل من أنواع معينة من الأطعمة ، اعتادت عليها سنوات طويلة ، الى أنواع جديدة أخرى لم تألفها بعد . ذلك لأن نظام وعادات الأكل يستند على جذور عميقة فى نفوس البشر ، ويرتبط بعوامل متعددة مثل المناخ والحالة الشخصية والمركز الاجتماعى وغيره . حتى انه يمكن القول انه لا توجد ناحية من نواحى الحياة الشخصية للأفراد أقل مرونة أو أكثر جمودا من ناحية الأكل . ولقد أوضحت الدراسات السلوكية التى اجريت على المهاجرين التونسيين الى فرنسا ، انهم لم يألفوا المأكولات



الفرنسية الا بعد استيطانهم فرنسا وتعلمهم اللغة الفرنسية بزمن طويل. ويجىء التغيير فى نظام وعادات الأكل بصعوبة ، حتى بين أكثر الجماعات اقتناعا به ، وعلى سبيل المثال كم من الأطباء استطاعوا ، أن يقلعوا عما اعتادوا أن يتناولوه فى طعام الافطار من البيض والزبد والسكر والسجائر، أمام التحذيرات الصحية التى تنادى بذلك فى السنوات الأخيرة ؟.. على انه مع ذلك ، يمكن التغلب على تلك العقبة بمرور الوقت وبفعل أجهزة الدعاية والاعلام فيما يتعلق بتوعية جماهير الناس الى وجوب التعبير فى نظام الأكل وعاداته بما يكفل تجنبهم سوء التغذية وآثاره . كذلك بواسطة تلقين الأطفال فى المدارس أصول التربية الغذائية ، فضلا عن تقديم وجبات من الأطعمة الجديدة الى هؤلاء الطلبة وأخيرا فان برامج التغذية التى تقوم بها الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة فى معظم الدول النامية ، يمكن أن تستغل فى هذه الناحية ، فلا تقتصر هذه البرامج على تقديم الأطعمة الى الناس كما لو كانت صدقة او احسانا وانما تسعى الى تحقيق اهداف أخرى ، أهمها اعادة توجيه نظام الأكل واعداد مادة أصول التربية الغذائية لادخالها ضمن البرامج التعليمية .. الخ .

تنمية المصادر المألوفة للبروتينات :

ولما كانت مشروعات انتاج المواد البروتينية على النحو سالف الذكر، تعتبر مجرد تجارب لم تحقق بعد نتائجها العملية . وبالتالى فان توفير الأطعمة الجديدة فى الأسواق بشكل يسمح للجماهير بشرائها ، أى تكون مقبولة الطعم ومعقولة الثمن ، لا يزال أمرا بعيد المنال ومن غير المنتظر حدوثه قبل سنوات طويلة .. ولما كان ذلك كذلك فانه ينبغى الاهتمام بتنمية المصادر المألوفة للبروتينات ، التى لم تستغل بعد استغلالا كافيا ، مثل الزراعة وصيد الأسماك .

ففى مجال الزراعة يجب العمل على توسيع الرقعة الزراعية وتطوير الزراعة والمحافظة على الحاصلات على أن يتم كل هذا فى نطاق التخطيط العلمى السليم . فمن الثابت انه من بين ١٣٥٫٠٠٠ مليون هكتار (الهكتار — ١٠٫٠٠٠ متر مربع) على وجه الأرض ، لا يزرع فى الوقت الحالى سوى ١٣٫٠٠٠ مليون هكتار، بينما يمكن زراعة ٢٨٫٠٠٠ مليون هكتار أخرى . كذلك فان العلم لم يشق طريقه فى مجال الاقتصاد الزراعى الا فى اماكن قليلة من العالم. تتمثل فى أمريكا الشمالية واليابان وبعض الدول الأوربية ، بينما يؤدى عدم تطبيق مبادىء التكنولوجيا الحديثة فى الأجزاء الأخرى من العالم الى نقص المحصولات الزراعية بصورة فظيعة . كما يتسبب التقصير فى مقاومة الآفات الزراعية فى ضياع أكثر من ٢٠٪ من المحاصيل . وأما الجهل بأساليب التخزين وبالتالى تعريض الغلات الزراعية للهوام أو القوارض أو للتعفن فانه يساهم بنصيب لا بأس به فى تحقيق النتائج السيئة بالاضافة الى ما تقدم ينبغى التحكم فى أنواع المحاصيل الزراعية عن طريق تحديد المساحات التى تزرع بكل نوع من هذه الأنواع ، أو لا يكفى أن تنتج الأرض قدرا كبير من المحاصيل بدون تحديد انواعها ، كما حدث فى المكسيك ، حيث لم تفلح البرامج الناجحة لزيادة المنتجات الغذائية فى تضييق نطاق سوء التغذية .

وبالنسبة للثروة السمكية ، فانه لابد من العناية بها باعتبارها مصدرا وفيرا للبروتينات ، الملائمة بصفة خاصة للأطفال . وفى الحقيقة تعتبر الأسماك المصدر الوحيد من مصادر التغذية الذى لم يستغل الا استغلالا ضئيلا ، فهو لا يمثل سوى ١٪ من من مجموع الأطعمة التى يستهلكها العالم . ان الدول النامية تمتلك شواطىء غنية بالثروة السمكية ورغم ذلك يقاسى سكانها من نقص فى البروتينات ، والسبب ان طريقتهم فى صيد الأسماك لا تختلف عن تلك الطرق التى كان يستخدمها أجدادهم منذ آلاف السنين ، وبالاضافة الى عدم خبرتهم فى حفظ الأسماك وفن التعليب ، لهذا فان التوسع فى صيد الأسماك وتطوير أساليبه يساعد كثيرا فى محاربة سوء التغذية وتجنب آثاره .

بعض صعوبات تواجه حل مشكلة سوء التغذية :

ان الوصول الى حل فى مشكلة سوء التغذية ليس أمرا سهلا دائما، لأنها مشكلة معقدة ومتعددة الوجوه، وتحتاج بالتالى الى جهود مستمرة ومنسقة فى وقت واحد ، لذا كانت احدى الصعوبات التى تعترض طريق الوصول الى حل هذه المشكلة ، هى التباعد الواضح بين علماء التغذية فى الدول المختلفة ، بل فى بعض الأحيان بين علماء التغذية فى الدولة الواحدة ، اذ يميل هؤلاء الى الأخذ بمبدأ التخصص بالنسبة لكل جزئية من جزئيات المشكلة . بحيث يعمل كل فريق من العلماء فى نطاق تخصصه بعيدا عن الفرق الأخرى ، الأمر الذى يحول دون النظر الى المشكلة نظرة كلية ، ويحول أيضا بالتالى دون الوصول فيها الى حل شامل .

وهناك صعوبة ثانية ، تكمن فى التباعد أيضا بين الجماعات العلمية التى تعمل فى حقل التغذية من ناحية وبين أصحاب شركات الأغذية من ناحية أخرى ، مردها فى الواقع عدم الثقةالمتبادلة بينالطرفين . أصحاب شركات الأغذية ينظرون الى جماعة العلماء على انهم أناس أكاديميون يعيشون فى أبراج عاجية ، لا يفهمون ولا يراعون المشاكل الاقتصادية المتعلقة بظروف الانتاج والتسويق . وعلماء الأغذية ينظرون الى رجال الاعمال وأصحاب الشركات باعتبارهم تجارا جشعين لا يهمهم الا تحقيق الربح المادى .. والنتيجة هى انعدام التعاون بين الطرفين فى كثير من الدول .



على انه مع ذلك لا نفقد الأمل فى امكان التغلب على مثل هذهالصعوبات فى المستقبل .

خلاصة :

فى هذا العرض الموجز لمشكلة سوء التغذية ، تكلمنا عن أبعاد المشكلة من واقع احصائيات الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة ، ثم آثارها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وبعد ذلك حددنا أهم مجالين يمكن البحث منهما عن حلول لمشكلة سوء التغذية ، وهما توفير المواد الغذائية وتحديد النسل ، وتكلمنا فى المسألة الأولى ، وتركنا الكلام فى المسألة الثانية لمناسبة أخرى ، وقد تبين لنا امكان اكتشاف مصادر بروتينية جديدة عن طريق استخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة ، كذلك اشرنا الى أهمية تنمية المصادر المألوفة للبروتينات ، التى لم تستغل بعد استغلالا كافيا ، وأخيرا تعرضنا الى بعض أمثلة من الصعوبات التى تواجه حل المشكلة.

وفى النهاية لا يسعنا الا أن نؤكد أن النصر فى معركة الانسان ضد سوء التغذية لا يمكن أن يتحقق الا بتطبيق مبادىء التكنولوجيا الحديثة .. ان السلاح الحاسم فى المعركة هو بلا شك سلاح العلم !!

ويصا صالح

التكنولوجيا والتنمية الاقتصادية

تأليف: دينيس فلانجان
عرض: مختار الجمال



تتكون فصول هـــذا الكتاب من أبحاث وضعتها جماعة من المتخصصين والأساتذة فى التكنولوجيا والتنميـــة الاقتصادية وعلوم الاجتماع والاقتصاد والتخطيـــط فى جامعـــات هارفارد وميتشجان وكاليفورنيا وبعض مديرى معاهد التكنولوجيا فى تلك الجامعات .

ويبدأ الكتاب بالحديث عن مراحل التطور التكنولوجى فى العـــالم الذى أدى الى تقسيم الدول الىدول متقدمة ودول نامية أو بمعنى أصح دول غنية ودول فقيرة . ومع هذا فالفقر ليس حالة جديدة فى الشئون الانسانية ، فبعض الدول الفقيرة اليوم كانت ذات يوم دولا عظمى تتمتع بالغنى والقوة. فلقد كانت الدولالنامية اليوم (الشرق وأمريكا الجنوبية) هى المراكز الكبرى للثروة ، وفيمـــا بين بداية عصر التجارة العالمية ـ عندمافتحت أسواق جديدة واكتشفت موارد جـــديدة وحدثت التغييرات الصناعية الكبرى فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ـ ظهرت أساليب جديدة فى الانتاج ، وكانت تتحدد ثروة الدول ـ الى حد كبير ـ بالصراع على الامبراطوريات بالقوة . وقد أدى هذا الصراع الى أفول نجم أسبانيا والبرتغال وظهور هولنده ، كما أدى الى قيام المنافسة الطويلة بين انجلترا وفرنسا ، تلك المنافسة التى عمت العالم كله .

وفى الوقت نفسه حدثت تغييرات هامة فى الحياة الاقتصادية فى أوربا انتهت فيما بعد بالثورات الصناعية، وما تبع ذلك من تقسيم الدول الى دول متقدمة ودول متخلفة اقتصاديا. وخلال المراحل الأولى للتصنيع كانت المادتان الرئيسيتان هما الفحـــم والحديد ، وقد حلا محل الخشـــب والريح والمياه فى مركز التكنولوجيـــا الجـــديدة . وقد اعتبرت السكك الحديدية بمثابة بداية لعالم جديد وشرايين للاقتصاد واطفاء للحيـــوية على المجتمع . وبالرغم من أن بريطانيا كانت مركزا لأول ثورة صـــناعية ، الا أنها لم تستطع أن تسهم اسهاما كاملا فى التطورات الجديدة فى الصلب وعدد الآلات والهندسة الكهربائيـــة والكيماويات . وكانت ألمانيا والولايات المتحدة هما اللتان أحـــرزتا قصب السبق فى هذه الصناعات .

القوة السياسية والتصنيع

ويبحث الكتاب فكرة **استخدام القوة السياسية للاسراع فى التصنيع** فيقول ان هذه الفكرة أصبحت مألوفة فى القرن العشرين . ولم تصبح القومية مرتبطة ارتباطا قويا بالقوة الصناعية والاستقلال الاقتصادى فحسب ، بل بالاشتراكية أيضا التى بدأت « بالسخط الصناعى » مما أدى الى التخطيط الاقتصادى . وفى كثير من دول القرن العشرين كان قيام القوة السياسية « التقدمية » « والديناميكية » شرطا مسبقا للتصنيع . ويرى المؤرخون الاقتصاديون والاجتماعيون انه كلما كان الاقتصاد متخلفا ، كان على الدولة أن تتدخل لتشجيع التصنيع وزيادة الضغط لاقامة الصناعات الثقيلة وادخال التكنولوجيا الحديثة .

وقبل الحرب العالمية الأولى كان المسلم به وجود تقسيم طبيعى فى العالم بين الدول الصناعية والدول المنتجة للمواد الأولية . ولم تكن هذه الفكرة تفترض أن تستمر الثغرة بين الدول الغنية والدول الفقيرة فى الاتساع الى الأبد .. ومع هذا فقد اغلقت الأذهان عن التفكير فى عدد من المشكلات التى تبدو الآن على درجة كبيرة من الأهمية .

وقد بدأت حقائق عدم المساواة بين المجتمعات تصدم شعوب الدول المتقدمة أخيرا . فقد كشفت الاحصاءات العالمية التى جمعتها لأول مرة الوكالات الفنية لعصبة الأمم ثم الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة عن عدم المساواة بل عن «فخ مالتس» القبيح الذى يجد ثلثا سكان العالم أنفسهم مسجونين فيه . وبالرغم من أن للتكنولوجيا طابعا دوليا ، الا أن الحقائق السياسية والمواقف السياسية ما زالت قومية الطابع . ويسود الشعور بأن الاستقلال السياسى لابد أن يدعمه تحرر اقتصادى . وتحاول الدول النامية الآن أن تستورد التكنولوجيا الضرورية لاقامة اقتصاد صناعى متنوع وقادر على الاكتفاء ذاتيا .

واجب الدول المتقدمة

ويتعرض الكتاب لواجب الدول المتقدمة ، فيقول ان هذه الدول لا ينبغى أن تقتصر على تقديم « المعونات » للدول النامية ، ولكنها ينبغى أن تسمح لوجود الأشكال الجديدة التى تحاول بها الدول النامية أن تؤكد تحررها من الفقر ، ويمكن تحريك الضمائر ، كما لا بد من خيال



خصب يمكن أن يتصور اجتياز الهوة بين العوالم المختلفة التى من صنع أيدينا . ذلك أن النمو الاقتصادى ليس عملية سهلة . وهناك دولة واحدة فقط من الدول النامية هى التى استطاعت أن تخرج من دائرة التخلف وهى اليابان . أما باقى الدول فما زالت تكافح وتناضل بالرغم من العوائق الضخمة مثل زيادة عدد السكان التى تتم بمعدل أسرع من معدل تصنيع البلاد . ومع هذا فان الدول الصناعية لا تقدم العون الكافى الى الدول النامية **لتحديد النسل** . فالدول المسيحية لا تقدم المساعدة فى هذا المجال بسبب التحريم الرسمى ضد بعض وسائل تحديد النسل (بالرغم من أن شعوبها تستخدم جميع هذه الوسائل بشكل فردى) . أما الدول الشيوعية فتمنع هذا العون لأن تحديد النمو السكانى يتعارض مع آراء ماركس (وان كان المواطنون السوفيت يحددون النسل كما يفعل المواطنون الرأسماليون ، كما أن الصين تتبع سياسة تهدف الى الاقلال من معدل النسل .

العلم والتكنولوجيا والغذاء

وينتقل الكتاب الى ما يمكن **أن يقدمه العلم والتكنولوجيا لحل مشكلة الغذاء** التى تعانى منها الدول النامية فيقول ان حل هذه المشكلة يتمثل فى زيادة انتاجية الحقول والفلاحين وسيؤدى ذلك الى التصنيع واطعام الشعب بشكل كاف . ولكن هذا صعب التحقيق . فالفلاحون محافظون على التقاليد وهم يقاومون أى تغيير فى وسائل الزراعة . ولا بد من تعريف جميع السكان بالامكانيات التى تقدمها الزراعة العلمية ، كما لا بد من توعية الموظفين الذين لا بد أن يوافقوا على الاعتمادات اللازمة وعلى برامج التخطيط والتدريب والبحوث والتشريعات .

وقد استطاعت الدول المتقدمة أن تقفز قفزات واسعة فى الزراعة ويكمن « السر » فى استخدام الكيماويات والميكنة وتربية الماشية والتغذية ، وخلط المواد الغذائية بالفيتامينات وغيرها من المواد المفيدة وقد تم القضاء على بعض الأمراض مثل البلاجرا وحمى البر برى باضافة كميات بسيطة من الفيتامينات فى الدقيق والأرز . ومن الممكن اضافة بعض الحوامض الأمينية الضرورية للجسم الى البروتينات ، وذلك للقضاء على مشكلة عدم توفير البروتينات الغنية التى يحتاجها الجسم فى الدول النامية مثل تحسين القيمة الغذائية لوجبة الذرة باضافة ٣٪ من دقيق السمك أو ٣٪ من مسحوق البيض أو ٣٪ من الخميرة أو ٥٪ من اللبن أو ٨٪ من دقيق بذرة القطن .



أهمية التعليم

ويركز الكتاب على **أهمية التعليم** الذى لا بد أن يلقى الأولوية فى الدول النامية . فالدول المتقدمة لم تحقق ما حققته الا بتعليم أبنائها . وهذا ينطبق على تقدمهم فى الزراعة ومنجزاتهم فى التكنولوجيا الصناعية والخدمات المهنية . والاستثمار فى التعليم أكثر فاعلية من الاستثمار فى تشييد المبانى الضخمة والطرق والمصانع التى تبنى أحيانا لتكون مجرد رموز ظاهرة على التقدم . وكما أن قوة الدول المتقدمة تكمن فى نظمها التعليمية وفى ثقافتها ، فان الأمل فى مستقبل الدول النامية معقود على مشاركتها فى ثروة البشرية من المعرفة والاسهام فيها . وبهذه المناسبة يشير الى أن الجمهورية العربية المتحدة

تمتلك عددا كبيرا من الاخصائيين ذوى المهارة العالية — فيما عدا بعض التخصصات — أكثر مما يمكن استخدامهم فى مرحلتها الحالية من التنمية . وبالنسبة لعدد السكان نجد أن عدد الطلبة الجامعيين فى الجمهورية العربية المتحدة أكبر من عددهم فى بريطانيا وضعف عددهم فى المانيا الغربية . ويقول الكتاب . ان الحكومة تحاول أن تقضى على البطالة وأن تصلح من نظام التعليم ، وهى تشجع خريجى الجامعات على العمل فى الدول النامية وتدعو هذه الدول لارسال طلابها للالتحاق بالجامعات المصرية ، وهى تسعى للتوسع فى تعليم العمال المهرة والاداريين الذين تعانى من النقص فيهم .

من المشكلات التى تعانى منها الدول النامية **مشكلة المياه** ، وهناك وسيلة لمعالجة هذه المشكلة وهى تحسين الاستخدام الحالى للمياه وهو فى الغالب استخدام غير فعال على الوجه الأكمل . والتكنولوجيا الحديثة فى **هندسة الرى والصرف** والزراعة مختلفة تماما عما كان معروفا فى الماضى . ولا بد من وجود استراتيجية عالية لتنمية الأرض والمياه مما يتطلب تحليلا دقيقا للمعرفة الموجودة عن كل منطقة على حدة مع مسح ميدانى وأبحاث تجريبية فى كل منطقة ، يقوم بها اخصائيون ذوو خبرة **وأفق واسع وخيال خصب** .

مشكلة التنمية الزراعية

ويتعرض الكتاب للأنهار الشهيرة فى العالم على أساس أن بحث امكانيات التنمية الزراعية فى مناطق العالم القاحلة ترتبط بالأنهار التى لعبت دورا كبيرا فى تاريخ الانسانية مثل نهر النيل ونهر السند وروافده ونهرى دجلة والفرات . وبعد أن يستعرض الكتاب تاريخ هذه الأنهار وأثرها الحضارى يركز على أهم مشروع معاصر للتحكم فى مياه نهر النيل وهو مشروع **السد العالى** ويقول أن هذا السد ستكون له طاقة ضخمة على التخزين تبلغ أقصى فيضان حدث فى القرن الماضى ، وسيصبح النهر بعد ترويضه بمثابة قناة ضخمة لتغذية الرى ، كما سيمكن من زيادة الأرض المنزرعة وتوليد الكهرباء وصنع الأسمدة الكيماوية وزيادة الانتاج الزراعى بالتالى بمقدار ٩٠٪ وهو ما يكفى لاطعام ضعف عدد السكان الحالى ، كما انه يوفر محاصيل فائضة للتصدير .

ويشير الكتاب الى أن التنمية — مع هذا — ليست من صنع التكنولوجيا وحدها . فالدول النامية لا يمكن أن تستورد الثورة الصناعية ببساطة من الخارج وتنقلها كأنها صندوق من الآلات . وتوفير التكنولوجيا الصناعية الحديثة حقيقة على جانب عظيم من الأهمية ، ولكن استخدام هذه التكنولوجيا استخداما فعالا يتطلب أشياء أخرى غير مجرد استعارتها ، بل ان مجرد هذه الاستعارة يحتم وجود علاقات سياسية واقتصادية بل وثقافية مع الدول المتقدمة . وتحتاج التنمية الاقتصادية الى مجموعة من المؤسسات والعادات والحوافز والدوافع . ولا يمكن لرءوس الأموال والقوة العاملة المدربة والتكنولوجيا أن تؤتى ثمارها الا اذا توفرت البيئة التى يعمل فيها السكان على تحسين رفاهيتهم المادية ، وحيث تتناسب المكافأة على المجهود مع انتاجية المجهود المبذول .

مشكلة التنمية الاقتصادية

وأخيرا يمس الكتاب بسرعة دور الحكومات فى الدول النامية فى تعزيز التنمية الاقتصادية ويؤكد ان هذا أمر ضرورى ولا يمكن للتنمية ان تتحقق الا بتدخل الحكومات ولا سيما أن الدول النامية تعتنق نماذج محلية من الاشتراكية ، فنحن نسمع فى الهند عن « **نموذج اشتراكى للمجتمع** » ، وتنادى الجمهورية العربية المتحدة بالاشتراكية العربية ، وتتحدث معظم شعوب الدول الافريقية عن « **الاشتراكية الافريقية** » . ويمكن القول بأن جميع هذه النماذج انما تميل الى تشجيع قيام الحكومة بالمبادرة فى تعزيز التنمية الاقتصادية عن طريق التخطيط ووضع برامج طموحة تسعى لتحقيقها على قدر امكانياتها .

مختار الجمال